Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: الحقوق العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: محمود اللقب: دريدي الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

العنوان الإلكتروني المهني: dridi.mahmoud@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: أمال اللقب: عبيدي تاريخ ومكان الازدياد: 09/07/1989 بئر العاتر

البريد الالكتروني: amaoulamela@gmail.com

الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد:

البريد الالكتروني :

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: دور الدبلوماسية الجزائرية لانجاح القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير 1988 - 2024.

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة،

التاريخ: 2025-06-26

توقيع المشرف

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... عبيدي اكمال .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 108592257 والصادرة بتاريخ : 2016/01/16 .....

المسجّل(ة) بكلية : الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية .....

الطالب ...../..... .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :...../..... والصادرة بتاريخ :...../..... .....

المسجّل(ة) بكلية :...../..... قسم :...../..... .....

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها :..... صور الدبلوماسية الجزائرية إبّان القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير (1988 - 2024) .....

أصرح / نصرح بشرفي/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ 2024/06/26

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

بعنوان:

دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير (1988-2024)

إعداد الطالبة:
- عبيدي آمال

إشراف الأستاذ:
د. دريدي محمود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د. كيم سمير	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. دريدي محمود	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا
د. لحواسنية ياسمين	أستاذ محاضر-ب-	مناقشا

السنة الجامعية: 1446-1447هـ/2024-2025م

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

بعنوان:

دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير (1988-2024)

إعداد الطالبة:
- عبيدي آمال

إشراف الأستاذ:
د. دريدي محمود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د. كيم سمير	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. دريدي محمود	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا
د. لحواسنية ياسمين	أستاذ محاضر-ب-	مناقشا

السنة الجامعية: 1446-1447هـ/2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾

[الإسراء: 04]

فلسطين... قضيتي...

السلام على غزة بمن فيما

بكل ما فيها

السلام على غزة حتى يطمئن فؤادها

أنا ابن فلسطين وإليها أنتمني

ولو علّقوني على المشانق لن أنحني

خُلقت ثائراً لا أعرف هُويتي

فأقسمتُ أن أدافع عن قضيتي

قضيتي ليست قضية إسلامية أو عربية

إنها قضية إنسانية

إن لم تدعمها فعليك التحقق من إنسانيتك



شكر وتقدير

قال سبحانه وتعالى: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} [التوبة، الآية 105]

الحمد لله والشكر لله الذي أنزل على رسوله القرآن فأنار به دربنا وعلمنا ما لم نعلم وسدد خطانا في طلب العلم، وسهل أمورنا فأبلغنا هذا المبلغ، ونسأله المزيد مما ننفع به أمتنا وديننا وقضيتنا.

أما بعد لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لكل من كان له أثر في هذا الإنجاز، وإن أعظم الشكر وأبلغه، وأصدق عبارات الامتنان أخص بها أستاذي الفاضل وموجهي الكريم الأستاذ القدير "الدكتور دريدي محمود" على إشرافه على هذه الدراسة، وعلى ثقته وتقديره وصبره وتوجيهه و دعمه لي المتواصل، الأستاذ الخلوق الطيب كان لي الشرف أن يكون مؤطري كل الاحترام والتقدير له.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم مناقشة هذا البحث العلمي وعلى رأسهم الأستاذ القدير "الدكتور كيم سمير" الذي رافقني منذ بداية المشوار وكان الداعم الدائم لي دون كلل وملل جازاه الله عني خير جزاء.

والأستاذة الفاضلة " لحواسنية ياسمين"على تشجيعها ومساندتها لي ومواقفها النبيلة، فقد نلت من الحظ الوافر أن يكونوا أعضاء اللجنة.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل "الدكتور معيفي فتحي" الذي كان السند والأخ والأستاذ والناصح والمرافق منذ بداية المشوار إلى النهاية.

و"الدكتورة مليكة قادري" على ثقتها وفخرها واعتزازها بي فلها مني فائق الاحترام والتقدير.

وفي طيات هذا الشكر، لابد أن أذكر بكل حب وامتنان الإنسانة الأكثر من رائعة "ونيسة الأنيسة"، كانت الأخت والصديقة والسند و الملاذ الآمن ...تحونني العبارات اتجاهك صديقتي الجميلة وفقك الله وسدد خطاك...لن أنسى فضلك ماحييت

وأجدد شكري إلى كل أساتذتي الأجلاء الذين كان لهم أثر بالغ في تكويني العلمي بجامعة تبسة كل باسمه ومقامه.

كما أشكر كل من البروفيسور "عطية إدريس" بجامعة الجزائر والبروفيسور"بشيشي وليد" بجامعة قالمة على تشجيعهم ومساندتهم وتوجيهاتهم القيمة لهم مني كل الاحترام والتقدير.

وخارج أسوار الجامعة أشكر الأستاذ "غريب علي" صاحب صفحة فيسبوك لنشر مراجع حول العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مهما بلغ شكري وامتناني له لن أوفيه حقه جعل الله كل جهد بذله معي في ميزان حسناته، ومن خلاله أشكر أهل مدينة وادي سوف الكرماء...أهل العلم والمعرفة والطيبة.

كما أخص بالشكر الأستاذ "سالمي نور الدين" لما قدمه من مساعدة في إتمام هذه الدراسة، إذ كان جزءا أصيلا من هذا الإنجاز في كل مساره ومراحله.

والشكر الوفير للأستاذين القديرين زملاء العمل "كحاحلية وليد" الذي طالما وقف إلى جانبي في العمل وفي الدراسة و"سلاط زبير" الذي طالما ساندني ووقف بجانبي في العمل، كانا أخوين قبل أن يكونا زميلين...

ولكل من أسهم في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

إهـــداء

أصابت سهامنا هذه المرة... لمعت أعيننا من فرط الانتصار...

كتبنا في نهاية سطورنا... أننا نلنا ما صبرنا لأجله

أهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة التي بدأت بالطموح وانتهت بالنجاح..

وتحملت كل الصعاب...

إلى روح جدي" عبيدي إبراهيم" وأبي"سليمان" وبابا "زرقي محمد" رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه...

إلى من أنارت طريقي بصبرها، ونثرت الطمأنينة في كل خطوة، وكانت الحضور الذي لا يُعوّض، واليد التي لا تميل... أمي الغالية، تفيض الكلمات امتنانًا، وتعلو الدعوات حبًا لك.

إلى أخي العزيز، الركيزة التي استندت إليها في طريقي، من منحني المحبة والدعم، وكان عونًا في كل لحظة صعبة... لك مني كل الشكر والتقدير.

إلى "قطتي الجميلة "روزا" التي أتت بداية هذا المشوار وكانت أجمل هدية في حياتي كانت الأنس لي في هذه المرحلة وأبنائها "يوكي" و"سندريلا" كانا ختاما لهذا المشوار...

إلى كل من "مرام، نريمان، نسرين، أميرة، منوشة، زينة، حنان، يسمينة" اللواتي كنّ عونًا للروح، ورفقة للدرب، جزاكنّ الله عني خير الجزاء، وبارك في ودّكنّ الصادق الذي لا يذبل.

ولا أنسى كل من خالي حمدي "فرج الله كربه" وطارق وفارس" والكتكوتة "الأميرة الصغيرة جودة"... وكافة العائلة.

إلى زملاء التخصص سارة وهاجر ليسانس 2011 خالتي إيمان ماستر 2015 ومنيرة 2025، وعادل 2026 إن شاء الله...بالتوفيق

إلى كل من شاركني لحظات التعب والفرح، وساندني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة... لكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

وختامًا، أسأل الله الكريم رب العرش العظيم، أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله علمًا نافعًا خالصًا لوجهه الكريم.

* عبيدي آمال *

مقدّمـــة

أثرت التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة على مجريات العلاقات الدولية وعلى توجهات السياسة الخارجية والدبلوماسية للوحدات السياسية، حيث أصبحت العلاقات بين الدول أكثر تداخل وترابط في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنه أصبحت هناك حاجة إلى دعم المحيط الخارجي الذي يفرض ضرورة استيعاب متغيرات المحيط الداخلي للنظام أمر يفرضه الوضع الداخلي للنظام السياسي ومدى قدرته على مواكبة المتغيرات الخارجية، حيث طبعت السياسة الخارجية الجزائرية بثوابت وطنية وقومية منذ استقلالها عن الاستعمار، وتماشيا والنسق العقائدي الوطني أسست السياسة الخارجية الجزائرية مستندة إلى عقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي قائمة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، مع رفض مظاهر الإمبريالية والانحياز إلى الشعوب المستعمرة واحتضان التيار الثوري التحرري، وقد كان لتبني الدبلوماسية الجزائرية وثباتها على هذه المبادئ والاستمرار عليها أثر مزدوج في سمعة السياسة الخارجية الجزائرية داخليا وخارجيا، فعلى المستوى الداخلي جرى كسب المزيد من الشرعية السياسية الثورية وخلق توافق سياسي داخلي مقبول حول الدبلوماسية الخارجية، أما على المستوى الخارجي جرى تكوين سمعة خارجية إيجابية للجزائر مكنتها من اكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول وغير قابلة للتدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك الدولة المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد وغير منحاز، كما أنشأت شبكة واسعة من العلاقات المؤثرة لاسيما مع دول عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي، كذلك إبراز علاقاتها المتينة وتحركاتها الخارجية ضمن الدائرة العربية والإفريقية، مما أهلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة طوال فترة ما بعد الحرب الباردة.

إذ تكتسي الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة في اللعبة السياسية، وتحتل الموقع البارز والأساسي في مسار تطور الحياة السياسية، وتبرز أهمية موضوع الدبلوماسية من خلال التحولات والتطورات التي يشهدها العالم، ففي خضم هذه المعطيات الجديدة التي تشهدها العلاقات الدولية أصبحت الدبلوماسية الأداة الأساسية في إعداد وتنفيذ سياسة الدول الخارجية، وهي المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق سياسة السلم والحرب.

وبالتزامن مع نهاية الحرب الباردة، وما أنتجته من تحولات وتغييرات جذرية في البيئة الدولية، وظهور نظام دولي جديد تمت فيه إعادة ترتيب محاور التفاعل الدولي، تبرز في هذا السياق الدبلوماسية الجزائرية التي عرفت عودة قوية إلى الساحة الدولية وتحديدا سنة 1999، مقارنة بفترة الركود التي عرفتها الجزائر أثناء الأزمة الداخلية التي شهدتها انطلاقا من أحداث أكتوبر 1988، وصولا إلى انفجار الوضع الداخلي سنة 1992، فالدبلوماسية الجزائرية التي تمتاز بمبادئ ثابتة استطاعت أن تؤثر في مجريات الأحداث الدولية، خاصة أثناء الثورة التحريرية، ومن العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات، والذي جعلها تحظى باعتراف

دولي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث شكلت الدبلوماسية الجزائرية بالنسبة للعديد من دول الجنوب في فترات معينة نموذجا يقتدى به.

وتعتبر الدبلوماسية الجزائرية من بين أبرز الدبلوماسيات نشاطا خاصة على المستوى الإقليمي رغم حداثة الدولة الجزائرية، ورغم حداثة بنائها السياسي، إلا أنها تمكنت من فرض مكانتها الدولية والإقليمية وتكوين منتوج دبلوماسي معتبر ساهم ويساهم في حل النزاعات الدولية، وذلك بدعوة الأطراف المتنازعة إلى التعايش السلمي وحل النزاعات بالطرق السلمية الودية بعيدا عن ساحة العنف والقوة وتطبيقا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تسعى دوما إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

فقد ارتبطت الدبلوماسية الجزائرية بمجموعة بمن الثوابت التاريخية كان لها الأثر البارز على تصورات صناع القرار في السياسة الخارجية، حيث جسدتها المواثيق والدساتير الجزائرية عبر فترات زمنية مختلفة، والتي كانت انعكاس لميثاق الثورة التحريرية، وللتصور الإيديولوجي للدولة الجزائرية والذي كان أساسه الدفاع عن قضايا التحرر في العالم ومحاربة الإمبريالية العالمية، والتمسك بالبعد القومي العربي الإسلامي في سلوكها الخارجي.

وتُعد القضية الفلسطينية من أقدم وأعقد القضايا في الساحة الدولية، لما تحمله من أبعاد سياسية، دينية، وإنسانية، وقد شغلت حيّزًا هامًا في توجهات الدول العربية منذ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وقد شكّلت هذه القضية حجر الأساس في المواقف والسياسات الخارجية لعدد من الدول، وعلى رأسها الجزائر، التي اتسم موقفها بالدعم الثابت والمستمر للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وانطلاقا من هذا، فقد سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى الأخذ على عاتقها مساندة قضية فلسطين العربية الإسلامية، وقد تجلى اهتمام الجزائر بالقضايا العربية منذ الاستقلال نظرا لامتدادها القومي العربي، واعتبار الجزائر المس بالوحدة العربية هي انتهاك للسيادة الوطنية، فقد عزمت الجزائر منذ الاستقلال على الدفاع على الأراضي العربية المغتصبة، وكان على رأسهم تحرير الأرض المقدسة من الاحتلال الصهيوني، حيث قدمت الجزائر كل أشكال الدعم المادي والمعنوي لنصرة القضية الفلسطينية، فقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية في هذا الشأن دور سياسي كبير في المحافل الدولية والإقليمية ووظفت كل جهودها لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة.

باعتبار الجزائر من الفواعل الرئيسة في النظام العالمي التي لها وزن كبير على المستوى الإقليمي والدولي، ولها تأثير فعال على قرارات الهيئات الدولية والإقليمية كالجامعة العربية والإتحاد الإفريقي وحتى هيئة الأمم المتحدة نظرا لثقلها الدبلوماسي وحنكة صناع قرار سياستها الخارجية.

تحديد إشكالية الدراسة:

منذ استقلالها عام 1962، تبنّت الجزائر دبلوماسية مبنية على مبادئ التحرر ورفض الاستعمار ودعم القضايا العادلة، مما جعلها تضع القضية الفلسطينية في صميم أولوياتها الدبلوماسية، إذ تشكل القضية الفلسطينية محورًا ثابتًا في الدبلوماسية الجزائرية، حيث تعبر الجزائر عن دعمها المبدئي والمطلق للشعب الفلسطيني، مستندةً إلى خلفية ثورية وتضامنية قوية، غير أن الفترة ما بين 1988 و2024 شهدت ولازالت تشهد تحولات كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، من إعلان الدولة الفلسطينية، مرورًا باتفاقيات أوسلو، إلى الربيع العربي، وصولًا إلى موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، والمتغيرات على الساحة الفلسطينية والعربية، جعل الدبلوماسية الجزائرية تواجه تحديات متزايدة بين المحافظة على ثوابتها التاريخية، وبين ضرورة التكيّف مع المتغيرات الجيوسياسية وإعادة تكييف آلياتها الدبلوماسية، مع الحفاظ على ثوابت موقفها من القضية.

هذا التوازن بين الثوابت المبدئية والتحولات الواقعية يطرح تساؤلات هامة حول مدى استمرارية الثبات في الموقف الجزائري، وحدود التغيّر في الآليات والخطاب والسلوك الدبلوماسي، وهو مايدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

– ما هي أبرز مظاهر الثبات والتغير في مواقف الدبلوماسية الجزائرية للحفاظ على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1988 و2024 في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسة العديد من التساؤلات الفرعية التالية:

– على أي أساس تتحدد مكانة القضية الفلسطينية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية؟

– هل غيرت التحولات الدولية والإقليمية من موقف الجزائر اتجاه القضية الفلسطينية؟

– ما هي الثوابت الأساسية التي حكمت الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية منذ 1988؟

– ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت الجزائر إلى تعديل بعض أدوات أو لهجة خطابها الدبلوماسي دون المساس بجوهر موقفها؟

– هل لا تزال الجزائر تُعتبر فاعلًا "ثابتًا" في دعم فلسطين مقارنة بدول عربية أخرى؟ أم أن موقفها تأثر نسبيًا بتطورات البيئة الإقليمية والدولية؟

صياغة فرضيات الدراسة:

انطلاقا من تحديد متغيرات الإشكالية المقدمة، صاغت الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:

- تحافظ الدبلوماسية الجزائرية على ثوابتها اتجاه القضية الفلسطينية رغم الضغوطات الدولية والإقليمية التي تواجهها، مما يجعلها تلعب دورا مهما في تعزيز الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية.

بينما تتفرع الفرضية الرئيسية إلى عدة فرضيات فرعية يمكن اختبارها من خلال هذه الدراسة، وهي كالتالي:

- كيف أثّرت التحولات الداخلية في الجزائر على ثبات مواقفها الدبلوماسية تجاه القضية الفلسطينية؟
- إلى أي مدى استطاعت الدبلوماسية الجزائرية التكيّف مع المتغيرات الإقليمية والدولية مع الحفاظ على مبدأ دعم القضية الفلسطينية ورفض التطبيع؟
- ما هو أثر موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني على مكانة الدبلوماسية الجزائرية ودورها الإقليمي في الدفاع عن فلسطين؟
- هل يعكس الثبات في خطاب الدبلوماسية الجزائرية بشأن فلسطين مواقف عملية فعلية في المحافل الدولية، أم أنه بقي في إطار رمزي وشعاري؟
- إلى أي حد يمكن اعتبار التحولات في الأداء الدبلوماسي الجزائري بشأن فلسطين تكتيكًا ظرفيًا لحماية المصالح الوطنية دون المساس بجوهر الموقف المبدئي؟

المقاربة المنهجية:

تحدد الدراسة المقدمة العديد من المناهج والاقترابات التي اعتمدت عليها، في محاولة فهم متغيرات الإشكالية الرئيسية المطروحة، وكذا إمكانية الإجابة عليها وفق ما اقترحته الفرضية واختبار صحتها، ففهم وتحليل الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية في دراسة علمية تتطلب اعتماد نوع المنهج والاقتراب الذي يتناول التطرق إلى تاريخية السياسية الخارجية الجزائرية، دراسة حالة الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها ميزة إقليمية تنفرد بمبادئها وأسسها، وصف التحولات والتغيرات الداخلية والخارجية التي طرأت في واقع الفعل الخارجي الجزائري وتحركه اتجاه محيطه العربي في حدود الزمن المطروح للدراسة، اقتراب فهم دور الدبلوماسية الجزائرية وتحليل الخطاب السياسي الجزائري.

المناهج:

يعرف المنهج بأنه الطريق الذي يعتمده الباحث في إنجاز موضوعه وقد اقتضت الدراسة اعتماد مجموعة من المناهج المتكاملة كالآتي:

- **المنهج التاريخي:** اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لفهم القيم والمبادئ التي قامت عليها الدبلوماسية الجزائرية، من خلال تحليل السياقات الداخلية والتطورات التي شكّلت توجهاتها الخارجية. ساعد هذا المنهج في رصد مراحل مفصلية مثل العشرية السوداء، وتدهور الوضع الأمني، ثم مرحلة الحراك الشعبي والتغيرات السياسية والاقتصادية التي تبعتها، وما نتج عنها من تحولات داخلية وخارجية في السياسة الجزائرية. كما مكّن هذا المنهج من تتبع تطور الدبلوماسية الجزائرية منذ الثورة التحريرية إلى اليوم، بهدف الكشف عن الثوابت والمتغيرات في مواقفها، خاصة في ظل الأحداث المتلاحقة في المنطقة العربية. تم ذلك من خلال جمع المادة التاريخية وتحليل التسلسل الزمني للأحداث، وفهم مواقف الجزائر السياسية والدبلوماسية، لاسيما تجاه القضية الفلسطينية، مع إبراز دورها في دعم الحلول السلمية للنزاعات، وانعكاس ذلك حاليًا على موقفها من ما يجري في قطاع غزة.
- **منهج دارسة الحالة:** يتميز منهج دراسة الحالة بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وقد تناولت دراستنا، دولة الجزائر وفعل دبلوماسيتها اتجاه محيطها العربي، بحكم موقعها الجغرافي المتميز الذي يؤهلها إلى وضع جيوسياسي يسمح لها باستغلال موقعها الهام في توجيه سلوكها الخارجي، وكذلك تقديم تحليل معمق الدبلوماسية الجزائرية لدولة الجزائر اتجاه محيطها الإقليمي، بهدف الوصول إلى تحديد العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في تحديد أهداف وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية، ورسم أدوار ومكانة الجزائر الإقليمية فيها.
- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا عليه في شرح وتوضيح بعض الأحداث والمجريات التاريخية، وفهم وتحليل الدبلوماسية الجزائرية من خلال إبراز أهدافها ومبادئها وسماتها، ومختلف أبعادها ودوائرها الأمنية، وتحليل المواقف الرسمية من خلال الخطابات الرسمية، المواقف في المحافل الدولية والرارات السياسية وأيضا ساعدنا على تحديد أهم المتغيرات والعوامل التي كان لها الأثر الكبير في تحديد نمط وتصور توجه الدبلوماسية الجزائرية اتجاه محيطها العربي، وهو ما وصفته الدراسة من عوامل تاريخية ومتغيرات دولية وإقليمية لطالما أثرت على التوجه العام للدبلوماسية الجزائرية.

– **المنهج التحليلي الاستقرائي:** كما استعنا بالمنهج التحليلي الاستقرائي الذي يعتبر من المناهج القليلة التي تستعمل من أجل تفصيل وتوضيح أي ظاهرة، ونخص هنا ظاهرة نجاح الدبلوماسية الجزائرية في دعم قضايا التحرر في العالم.

المقاربات:

كما ارتأينا توظيف كل من اقتراب الدور واقتراب تحليل الخطاب السياسي كإطارين نظريين متكاملين لفهم سلوك الجزائر الدبلوماسي ومواقفها المعلنة اتجاه القضية الفلسطينية، ودمجهما يعزز من قوة التحليل ويمنح الدراسة عمقا نظريا ومنهجيا في آن واحد.

مقترب الدور: هو إطار تحليل في العلاقات الدولية يركز على فهم سلوك الدولة من خلال الأدوار التي تتصورها لنفسها أو التي تسند إليها من بل الفواعل الدولية الأخرى، ويستخدم لتحليل كيفية تصور الجزائر لدورها الدبلوماسي اتجاه القضية الفلسطينية مثل دور الداعم الثابت للقضة أو الوسيط العربي أو المدافع عن الشعوب وكيف تطور هذا الدور بين الثابت والمتغير من 1988 إلى 2024. واقتراب الدور يفسر الاستراتيجية والسلوك الخارجي للجزائر اتجاه فلسطين.

مقترب أداة تحليل المضمون: هو أداة تحليلية تستخدم لفهم الرسائل والمعاني والمضامين السياسية كما تظهر في الخطابات، التصريحات، البيانات الرسمية، والمواقف العلنية، يعنى هذا الاقتراب بكشف البنى اللغوية المستخدمة لتشكيل المواقف والتصورات.

يوظف لتحليل خطابات المسؤولين الجزائريين، بيانات وزارة الخارجية، وتصريحات الرؤساء الجزائريين حول القضية الفلسطينية للكشف عن الثوابت والمتغيرات في اللغة السياسية الجزائرية اتجاه القضية، وكيف عكست هده الخطابات الدور الذي تتبناه الجزائر.

هذا الاقتراب يوضح كيف تعبر الجزائر عن هدا الدور عبر اللغة والمواقف الرسمية.

الإطار المفاهيمي للدارسة (المفاهيم الأساسية):

لقد اعتمدنا في سياق إعدادنا لهذا العمل على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تكرر توظيفها في جميع سياقات العمل تقريبا وهي:

الدبلوماسية: يعرفها الدكتور "عدنان البكري": "إن الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياساتها الخارجية وفي تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية مع بعضها البعض ضمن النظام الدولي". وعليه فالدبلوماسية هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه العلاقات

الخارجية للدول والشعوب بما يخدم مصالحها، وهي تعبير عن العلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي.

الدبلوماسية الجزائرية: هي مجموع السياسيات والممارسات التي تنتهجها الدولة الجزائرية على الصعيد الخارجي، بهدف الدفاع عن مصالحها وتعزيز مبادئها، لاسيما دعم حركات التحرر والقضايا العادلة، ومنها القضية الفلسطينية، وتمارس هذه الدبلوماسية من خلال القنوات الرسمية كوزارة الشؤون الخارجية، البعثات الدبلوماسية، والمنتديات الدولية.

القضية الفلسطينية: هي الصراع القائم مند أكثر من قرن بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وتركز على تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كحقه في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعودة اللاجئين، وتعد من القضايا المركزية في السياسة العربية والدولية.

الثابت: يقصد به المبادئ والسياسات المستقرة التي تبنتها الجزائر عبر مختلف المراحل في دعمها للقضية الفلسطينية، مثل تأكيد حق العودة، دعم المقاومة، رفض التطبيع، التأكيد على القدس عاصمة لفلسطين.

المتغير: يشير إلى العناصر القابلة للتكيف أو التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية، وفقا للظروف المحلية والدولية، مثل أشكال الخطاب، آليات الدعم، أولوية القضية في جدول السياسة الخارجية، أو طبيعة التحالفات الدولية.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف محورية، وتنقسم في مجملها إلى أهداف علمية وعملية:

أهداف علمية:

– محاولة التطرق أكاديميا إلى فترة معينة للدبلوماسية الجزائرية بعد إعلان دولة فلسطين في الجزائر، والتغير الذي عرفته الجزائر على مستوى مقاليد الحكم، والتغير الكيفي التلقائي على مستوى الفعل الخارجي لإعادة فعالية الدبلوماسية الجزائرية.

– ظهور العديد من الدراسات والمراكز العلمية التي تعنى بفهم وتحليل سلوكيات الوحدات الدولية في ظل المعطيات والمتغيرات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ومدى تأثير هذه الأخيرة على توجهات الدول الخارجية، تركز الدراسة على تناول تحليلي أكاديمي لأسباب مرحلة التراجع الدبلوماسي للدبلوماسية الجزائرية، وتأثرها بالوضع الداخلي الخاص، واكتفائها بردة الفعل، بدل من المبادرة بالفعل، في بيئة إقليمية مضطربة.

– تحليل أدوات وآليات الدبلوماسية الجزائرية في دعم فلسطين، من خلال الخطاب الدبلوماسي وموقفه الرسمي اتجاه القضية الفلسطينية.

– إبراز الأبعاد التاريخية والسياسية للموقف الجزائري من القضية الفلسطينية.

أهداف عملية:

– الكشف عن المنحى الذي اتخذته الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية، مع تسليط الضوء على مدى تمسكها وثباتها على مواقفها وجهودها لتهدئة الأوضاع وتبيان الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في دعم ونصرة القضية الفلسطينية، والتحقق من مدى احترام والتزام الدبلوماسية الجزائرية بمبادئها الثابتة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

– تحديد قيم ومبادئ وتبيان الأهداف التي تسعى إليها الدبلوماسية الجزائرية، المحددات وسمات السلوك الخارجي الجزائري، وهذا بمراعاة الفترة الزمنية للدراسة والمحددة بفترة قيام دولة فلسطين الجزائر، وطبيعة التحولات الدولية المرافقة لها، والتي أبرزت الدائرة العربية إحدى الدوائر المهمة في المصالح الجزائرية، ويواصل رصد أهم المحطات الداخلية والخارجية التي شكلت عوامل ودافع كيفي تتحول فيها الدبلوماسية الجزائرية ضمن العوامل الإقليمية والدولية ،كأثر العشرية السوداء في تاريخ الجزائر، أثر الربيع العربي على التحركات الدبلوماسية، الحراك الشعبي ودوره في بعث سلطة جديدة تعمل على ترتيب الأولويات الخارجية وفق ما تقتضيه المصلحة الخارجية الجزائرية، وصولا إلى التغيرات البنيوية الحاصلة في النظام الدولي وإعادة المنطلقات والأدوار الجزائرية.

– التمييز بين الثوابت والمتغيرات في الدور الدبلوماسي الجزائري اتجاه القضية الفلسطينية، واستشراف مستقبل الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية في ظل التحولات الراهنة.

أهمية الدارسة:

تنتمي الدراسة إلى حقل دراسات العلاقات الدولية و فهم ديناميكيات السياسة الخارجية الجزائرية، في إطار فعالية دبلوماسيتها إقليميا دوليا. وتتجلى أهميتها في الجانب العلمي والعملي.

الأهمية العلمية:

– في قالب علمي أكاديمي، أعطت الدراسة نظرة علمية عن إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في الدائرة العربية، وتوجهاتها الدبلوماسية حول أهم قضية تحررية تعنى بها السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في القضية الفلسطينية خلال فترة زمنية معينة.

– تقوم الدراسة بتحليل أحد أهم محاور النقاش والبحوث الأكاديمية نظرا لخصوصية الجزائر في الثبات على مبادئها اتجاه جميع قضايا التحرر في العالم على الرغم من التحولات الدولية الراهنة.

– تكمن أهمية الدراسة في التعرض إلى النشاط الدبلوماسي الجزائري ودوره اتجاه القضية الفلسطينية وتفاعلها مع الأحداث والتطورات الحاصلة على الساحة الإقليمية التي فرضت نفسها على أجندة السياسية الخارجية الجزائرية ودفعها إلى التحرك وبعث نشاطها من أجل دعم قضية تحررية، وتعزيز الأدوار الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية والإقليمية.

– وتبرز كذلك أهمية الدراسة من خلال تقديم إسهاما علميا حول موضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية القضايا التحررية ودعمها والمحافظة على مبادئها في ظل التغيرات الدولية والإقليمية.

– ترتكز الدراسة على محاولة تفسير وتحليل وفهم الدبلوماسية الجزائرية وأهم مراحل تطورها والمحددات والمبادئ التي قامت عليها، وكذلك الأبعاد والأهداف والقيم التي ترتكز عليها، ومن ثمة تحديد توجهاتها اتجاه دوائرها الأمنية.

– تنبع أهمية هذه الدراسة من راهنية الموضوع، لاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة العربية، وتصاعد وتيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل بعض الدول العربية مقابل تمسك الجزائر بموقفها التقليدي الداعم للقضية الفلسطينية.

الأهمية العملية:

– تأخذ الدراسة أهميتها العملية من أهمية القضية الفلسطينية وعمقها التاريخي مع الدولة الجزائرية التي سعت في مختلف الفترات والمراحل إلى دعم القضية الفلسطينية ومساندتها في كل المحافل الدولية، وكذا المبادرات التعاونية والدعم السياسي والمادي وتعزيز مواقفها الدبلوماسية نحوها.

– تضح الدراسة أهمية سعي الجزائر في مساندته فلسطين شعبا ودولة، وتأييدها في رفض الاحتلال الصهيوني وحقها في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها.

– تبرز أهمية الموضوع من اعتبار أن القضية الفلسطينية قضية عربية تمس بوحدة الأمة العربية كأمة مسلمة تجمعها روابط دينية، عقائدية وقومية ومصيرها مشترك.

– تكمن أهمية الموضوع في محاولة استقراء الأحداث المحيطة بالمجال الإقليمي للجزائر انطلاقا من المبادئ التي تحكم توجهاتها تجاه التهديدات القادمة من الخارج، وإبراز تداعياتها على الدبلوماسية الجزائرية المتبعة في حل القضايا التحررية والمتصفة بالثبات في المواقف، حيث تعتبر الجزائر دولة حديثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة إلا أنها تمكنت من احتلال الريادة في الجنوب والعالم العربي من خلال سياستها الخارجية ودبلوماسيتها الموجهة التي تحكمها مبادئ ثابتة، بالإضافة إلى كونها أكبر قوة عسكرية واقتصادية في المنطقة. وهذا من

خلال تتبع مسار إعادة بعث النشاط الدبلوماسي للجزائر من أجل استرجاع المكانة التي فقدتها خلال العشرية السوداء.

– كما أن تطور الأحداث وتسارعها خلال السنوات الفارطة من ثورات عربية وانتفاضات شعبية في دول الجوار خاصة تونس وليبيا...، وكدا التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، يحتم علينا إبراز الدور المحوري الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في الدائرة العربية، خاصة بعد أن توسعت دائرة الخطر وزيادة التربص الأجنبي بالمنطقة. جعل الدبلوماسية الجزائرية تتأثر بكل ما يجري حولها مشكلة بذلك العديد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدبلوماسية الجزائرية والريادة الجزائرية في الدائرة العربية.

– تحاول الدراسة تسليط الضوء على ثوابت الدبلوماسية الجزائرية وأهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز المتغيرات الإقليمية والدولية التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث أسباب ودوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه، منها ما هو دافع موضوعي ومنها ما هو سبب ذاتي ومبرراتي كالتالي:

المبررات الذاتية:

– الاهتمام الشخصي بالقضايا العربية والإسلامية خصوصا القضية الفلسطينية التي تمثل رمزا للنضال والعدالة في الوعي العربي وإيمانا مني بأحقيتها في الأرض والحرية مثل سابقتها دولتي الحبيبة الجزائر.

– الرغبة في فهم دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية خاصة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، والسعي لإبراز صورة الجزائر الدبلوماسية من خلال مواقفها وأدوارها الفعالة في دعم ونصرة القضية في المحافل الدولية.

– التطرق إلى دراسة بحثية تختص بالشأن الجزائري من باب أولى وطني الأم، والاهتمام المتزايد بالقضية الفلسطينية بالفطرة كونها البلد الثاني بالنسبة لي خاصة وللشعب الجزائري عامة.

– إرادة الباحث في دراسة واحدة تلم بجميع الجوانب الدبلوماسية، وتحرك الدبلوماسية الجزائرية عبر مختلف التطورات السياسية.

المبررات الموضوعية:

– أهمية القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية، حيث تعد من الثوابت التي لم تتغير رغم التحولات السياسية الداخلية والخارجية.

– محورية الفترة الزمنية المختارة (1988–2024) إذ تشمل إعلان الدولة الفلسطينية بالجزائر 1988، توقيع اتفاق أوسلو 1993، والانقسام الفلسطيني 2007، الاعتداءات الإسرائيلية والتطورات الأخيرة في المشهد الإقليمي والدولي.

– غياب دراسة شاملة تغطي الفترة كاملة مما يجعل البحث مساهمة علمية تسد فراغا معرفيا، فجل الدراسات السابقة تناولت فترات زمنية بعيدة عن فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث آخر دراسة للدبلوماسية الجزائرية توقفت عند فترة السبعينات بالتحديد 1973.

– إبراز دور الجزائر كفاعل دبلوماسي نشط خاصة في مبادرات المصالحة الفلسطينية مثل قرار 2022 ودعم القضية في المحافل الدولية مل الأمم المتحدة.

– تأثير التغيرات الإقليمية والدولية على الموقف الجزائري، كالتطبيع العربي، وتحول ميزان القوى ما يدعو لدراسة مدى ثبات أو تطور الموقف الجزائري.

حدود الدارسة:

النطاق المكاني:

– وقد ارتكزت دراستنا على وجه الخصوص في دولتين عربيتين (الجزائر وفلسطين)، كون الجزائر داعمة لحركات التحرر في مختلف أنحاء العالم ومؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة مواقفها اتجاه القضية الفلسطينية بحكم العروبة والإسلام، وفلسطين باعتبارها منطقة صراعات دولية إقليمية وهي المتضرر الرئيسي من الاحتلال الإسرائيلي.

النطاق الزماني:

– يرجع تاريخ الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية إلى ما قبل الاستقلال، إلا أن الوقوف على التطور في الموقف الجزائري اتجاه القضية يقتضي أن ترتكز الدراسة على فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا فيما يخص التحولات الخارجية في تلك الفترة، أما ما يخص الجزائر داخليا في النطاق الزمني للدراسة فإنها تنطلق من إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988 إلى غاية طوفان الأقصى وما تلته من أحداث بعده، ويمثل تحديد هذا النطاق الزمني (1988–2024) إطاراً مناسباً لفهم تطور الرؤية الدبلوماسية الجزائرية، وانعكاس التحولات الداخلية على توجهاتها الخارجية، في ظل بيئة دولية متغيرة باستمرار، وتعد الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى سنة 2024 من المراحل المفصلية في تطور السياسة الخارجية الجزائرية، حيث شهدت تحولات جذرية في التوجهات الدبلوماسية نتيجة لتغير السياقات الداخلية والإقليمية والدولية.

الدراسات السابقة:

توفرت لهذه الدراسة مجموعة من الدراسات، تنوعت بين كتب ومقالات صادرة في مجلات دولية ومحلية، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ضمن مجال الدراسة، كلها تحاول اقتراب موضوع الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، وتعد إطارا مرجعيا للدراسة الأكاديمية المقدمة.

ومن بين أهم **أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية** نذكر:

1. دراسة بعنوان: "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة**"، للباحثة: رفيدة مبرك، أطروحة دكتوراه في الدبلوماسية والتعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2024/2023.
   - **الهدف:** تحليل تطور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المتوسط بعد الحرب الباردة.
   - **النتائج:** أكدت على تحول الجزائر من النهج الثوري إلى مقاربة واقعية مرنة، مع مراعاة التوازنات الإقليمية والمصالح الاقتصادية.
2. دراسة بعنوان: **العلاقات الجزائرية الفلسطينية 1990-2018**، للباحث: سلام إبراهيم خليل عريقات، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020/2019.
   - **الهدف:** تحليل تطور العلاقات الجزائرية الفلسطينية بين 1990 و2018.
   - **النتائج:** أكدت الدراسة ثبات الدعم الجزائري لفلسطين رغم التحولات الدولية، مع تفاوت نسبي في مستوى الفعل الدبلوماسي.
3. دراسة بعنوان: **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الامنية لدول الجوار**، للباحث: عبد الرؤوف بن الشهيب، أطروحة دكتوراه في العلوم الساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2019/2018.
   - **الهدف:** دراسة الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل تهديدات الجوار.
   - **النتائج:** توصل إلى أن التهديدات الأمنية أدت إلى تعزيز الحضور الإقليمي والدبلوماسي للجزائر، مع الحفاظ على مبادئ عدم التدخل.
4. دراسة بعنوان: **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، للباحث: أحمودي ابرير، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2014-2015.
   - **الهدف:** دراسة مواقف الشعب الجزائري من القضية الفلسطينية خلال الفترة 1945-1973.

- **النتائج:** أظهرت الدراسة التزام الجزائريين بقضية فلسطين كامتداد لتجربتهم التحررية، وتجلّى ذلك من خلال دعم شعبي ورسمي، وتنظيم فعاليات سياسية وميدانية.

5. دراسة بعنوان: **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، للباحث: بلقاسم لحلوح، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004/2003.

- **الهدف:** إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة.
- **النتائج:** أظهرت الدراسة فعالية التحرك الجزائري في الوساطات، خاصة في إفريقيا، بناءً على شرعية تاريخية ومبادئ تضامنية.

واستعانت الدراسة أيضا بالعديد من **المقالات العلمية الحديثة** التي أعطت إضافة تحليلية جديدة وحداثة للموضوع بصفة عامة، نذكر منها:

1. مقال بعنوان: **دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي**، للباحثين: عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، مجلة القانون والمجتمع، مج13، ع1، 2025.

- **الهدف:** استكشاف دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم فلسطين في مجلس الأمن
- **النتائج:** توصلت الدراسة إلى نجاح الجزائر في تحريك ملفات مهمة لصالح فلسطين، رغم التوازنات الدولية المعقدة.

2. مقال بعنوان: **مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني**، للباحث: عبد العزيز حمد أسعد، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج7، ع2، 2024.

- **الهدف:** تقييم فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية
- **النتائج:** أظهرت الدراسة تقديرًا عاليًا للجهود الجزائرية، خاصة في المصالحة، لكن النتائج تبقى محدودة بفعل الانقسام الفلسطيني.

3. مقال بعنوان: **جهود الديبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا التحررية: نجاح مبادرة الجزائر استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بشأن قضية غزة**، للباحث: محمد بعاج، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج61، ع3، 2024.

- **الهدف:** توثيق مساهمة الجزائر في استصدار قرار مجلس الأمن 2728 بخصوص غزة
- **النتائج:** أبرزت الدراسة نجاح الجزائر في توظيف أدواتها الدبلوماسية لحشد التأييد الدولي، رغم معارضة قوى كبرى.

4. مقال بعنوان: "**القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية 1962-2022**"، للباحثين: محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، مجلة المعيار، ع1، 2023.

- **الهدف:** تحليل تطور مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال
- **النتائج:** أكدت الدراسة استمرار حضور فلسطين كقضية مركزية، رغم تباين مستوى الاهتمام حسب الظرف السياسي.

5. مقال بعنوان: **القضية الفلسطينية صراع إقليمي ودولي متجدد**، للباحثين: سعيد قاسمي، والعربي العرباوي، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج8، ع1، 2022.

- **الهدف:** دراسة القضية الفلسطينية كصراع إقليمي ودولي مستمر
- **النتائج:** خلصت الدراسة إلى أن فلسطين أصبحت محورًا لصراع متعدد الأبعاد، وأن الحلول تتطلب توازنات دولية معقدة.

كما تم الاعتماد على العديد من الكتب والأطروحات والرسائل الجامعية والملتقيات والمقال العلمية والجرائد والمواقع الإلكترونية تم الإشارة إليها في قائمة المصادر والمراجع.

التعقيب على الدراسات:

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن هناك ارتباطًا مباشرًا وقويًا بموضوع دراستنا الموسومة بـ"دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير (1988-2024)"، إذ وفرت هذه الدراسات قاعدة معرفية ومفاهيمية تسمح بتأطير الموضوع وفهم تطوراته في السياق الزمني والسياسي الذي حددته الدراسة.

فقد ساهمت بعض الدراسات، مثل دراسة أحمودي ابرير، في تأصيل الخلفية التاريخية للموقف الجزائري من القضية الفلسطينية، من خلال استعراض مواقف الشعب الجزائري من 1945 إلى 1973، وهو ما يُمكّننا من إدراك الامتداد التاريخي لموقف الجزائر، ويُعزز فرضية الثبات في المبدأ، حيث يتضح أن هذا الدعم لم يكن ظرفيًا، بل نابع من قناعة شعبية ورسمية ممتدة.

في المقابل، ركزت أطروحات مثل دراسة عبد الرؤوف بن الشهيب ورفيدة مبرك على التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الجزائرية نتيجة التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. هذه الدراسات وفرت

أساسًا لفهم المتغيرات في الأداء الدبلوماسي الجزائري، سواء من حيث الخطاب أو الأدوات أو مستوى الحضور، وهي نقطة جوهرية في تحليل النصف الثاني من عنوان الدراسة.

أما الدراسات التي تناولت العلاقات الجزائرية الفلسطينية بشكل مباشر، مثل رسالة سلام عريقات ومقال محمد أمين ديداوي وهادية يحياوي، فقد شكّلت مصدرًا مهمًا لرصد كيف تطور هذا الدعم من حيث الممارسة الدبلوماسية، وأكدت على تواصل هذا الاهتمام رغم تعدد التحديات. كما أبرزت هذه الدراسات استمرار حضور فلسطين في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما ينسجم مع فكرة "الثابت" في الموقف.

وتأتي مساهمات دراسات مثل بحوث محمد بعاج وعبد الله بن جداه لتدعم جانب التحليل الواقعي والعملي، حيث وثقت أداء الجزائر في المحافل الدولية وخاصة في مجلس الأمن، وقدمت أمثلة ملموسة عن مواقف الجزائر في دعم القضية الفلسطينية، لا سيما خلال الأزمات الكبرى مثل العدوان على غزة.

كما أظهرت دراسات مثل أمال شهرزادا وعبد القادر عبد العالي الأبعاد الإقليمية التي تؤثر على توجهات الدبلوماسية الجزائرية، ومنها تأثيرات الأمن القومي والرهانات الجيوسياسية. هذا البعد ضروري لفهم فترات التراجع النسبي أو الحذر في التعامل مع الملف الفلسطيني في بعض المحطات.

وتُبرز دراسة عبد العزيز حمد أسعد بعدًا نوعيًا آخر يتمثل في فعالية هذا الدور في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. فهي لا تكتفي بوصف المواقف، بل تحاول تقييم أثرها، وهو ما يتقاطع مع هدف دراستنا في فهم مدى تأثير هذا الدور خلال مرحلة زمنية معينة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة قدمت أطرًا تحليلية متنوعة تسند أبعاد دراستنا نظريًا وتطبيقًا. فقد ساعدت في استكشاف المحددات التاريخية والثوابت السياسية، وكشفت عن طبيعة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الجزائرية، ومدى تفاعلها مع تطورات القضية الفلسطينية بين 1988 و2024.

صعوبات الدارسة:

دراسة موضوع "الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير خلال الفترة 1988-2024"، قد تبدو غنية ومثيرة للاهتمام لكنها تُعد من المواضيع الغنية والمركبة، حيث تجمع بين البعد التاريخي والسياسي والدبلوماسي، وتتطلب معالجة تحليلية دقيقة لعوامل داخلية وخارجية، وفيما يلي أبرز الصعوبات التي قد تواجه الباحث في هذا المجال:

صعوبات المنهجية:

– امتداد زمني طويل (1988–2024): يتطلب تقسيم المراحل بدقة قد يؤدي إلى تشتت في الأحداث وتداخل في التحليل.

– تحديد مفهوم "الثابت" و"المتغير": يحتاج لتعريف دقيق في الإطار النظري من الصعب الفصل أحيانًا بين ما هو استراتيجي ثابت، وما هو تكتيكي ظرفي.

– قلة الأدبيات الأكاديمية الحديثة: الندرة النسبية في الدراسات التي تغطي الفترة كاملة. الاعتماد على المصادر الصحفية قد يقلل من الموضوعية.

صعوبات موضوعية:

– يدخل موضوع الدراسة ضمن الدراسات التي تتسم بنوع من التعقيد، كونه يمثل استخلاص مواقف الجزائر من كل التفاعلات والتحولات الداخلية والخارجية والمبادرات والحوارات الإقليمية التي تحدت تؤثر على دعم القضية الفلسطينية مع احترام زمن الدراسة، هذا ما جعل حالة غياب لقاعدة خلفية أكاديمية يمكن الاعتماد عليها في صياغة مضمون البحث، فقد انطلقت دراستنا في منهجيتها المعتمدة من مجهودات شخصية كاملة.

– وتتجلى الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في المراجع وصعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تحدثت عن الدعم الجزائري المقدم للقضية الفلسطينية، فكل المراجع التي تشير إلى هذا الموضوع لا تعدو أن تكون مقالات صحفية أو دراسات لمركز الجزيرة للدراسات، أو نشرات أخبار ومقالات صحفية في عدد من الجرائد الوطنية والدولية.

– طبيعة الدبلوماسية الجزائرية تتسم أحيانًا بالغموض أو التصريحات غير المباشرة. فالخطاب السياسي قد يختلف عن الفعل الدبلوماسي الواقعي.

– عدم توفر وثائق رسمية أو أرشيف دبلوماسي مفتوح: يصعب دراسة المواقف الجزائرية في الكواليس أو المفاوضات السرية فالخطاب الرسمي لا يعكس دائمًا كامل الدينامية.

– الطابع العاطفي للقضية الفلسطينية قد يؤثر على الموضوعية الأكاديمية فالموقف الشعبي والعقائدي، وقد يُغلب على التحليل الواقعي للعلاقات الدولية.

– تغير التحالفات وموازين القوى يؤثر على كيفية تموضع الجزائر دبلوماسيًا، مما يزيد من تعقيد تحليل المتغيرات.

– قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة غالبية الأبحاث تميل إلى الطرح العام ولا تغوص بعمق في تطور السياسة الجزائرية تجاه فلسطين عبر الزمن.

– تداخل الثابت والمتغير يصعب في بعض الأحيان التمييز بين ما يُعد "ثابتًا" مبدئيًا في الموقف الجزائري (مثل الدعم العلني لحق تقرير المصير للفلسطينيين)، وما يُعد "متغيرًا" يرتبط بالحسابات الإقليمية أو الدولية أو حتى بتغير القيادات السياسية في الجزائر.

كما يمكن ذكر بعض الصعوبات الذاتية والتي تتعلق بمشكلة البحث والتوقيت، بسبب الالتزامات العائلية والمهنية للطالبة، وصعوبة التنقل إلى المكتبات الكبرى لعدة أسباب.

تقسيم الدراسة:

للتفصيل في الموضوع لتسهيل معرفة أهم الأفكار التي يحملها، فقد تم تفصيل موضوع الدراسة بشكل منظم في خطة تستوفي الخطوط الرئيسية لهذا البحث الأكاديمي، وتم تحديده في ثلاثة فصول كالآتي:

- **الفصل الأول:** استعرض في أربعة مباحث رئيسية بعنوان الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة مفاهيمية نظرية تقترب من إدراك حركية الدبلوماسية الجزائرية، فقد تناول المبحث الأول نشأة الدبلوماسية الجزائرية وتطورها، وأيضا تطرق في مبحث ثاني إلى أسس ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية، ثم استعرض هذا الفصل مبحث خاص بدراسة في السمات، المحددات والمراحل التي تتميز بها الدبلوماسية الجزائرية، هذا وانتقل الفصل إلى المبحث الرابع الذي عنون بالأدوار الدبلوماسية الجزائرية في الدوائر الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.
- **الفصل الثاني:** عالج الفصل الثاني مواقف الدبلوماسية الجزائرية من القضية الفلسطينية وتطرق في أربعة مباحث من منطلق تقسيم مباحثه إلى مراحل وأحداث ضمن فترات زمنية داخل مجال الدراسة، والذي عنون بمواقف الدبلوماسية الجزائرية من القضية الفلسطينية من 1988 إلى 2024، وقد وضح المبحث الأول الجذور التاريخية والسياسية للموقف الجزائري تجاه القضية الفلسطينية، بينما وضح المبحث الثاني الجزائر وفلسطين بين دبلوماسية الاعتراف والموقف من التسوية (1988–2000)، وانتقل المبحث الثالث إلى تبيان تحولات الدبلوماسية الجزائرية بين الانتفاضة الثانية وتداعيات 11 سبتمبر (2000–2011)، بينما تطرق المبحث الرابع إلى دراسة تحولات القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (2011–2024).

- **الفصل الثالث:** تناول الفصل الثالث القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، وقد خصص المبحث الأول في دراسة القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدبلوماسية الجزائرية وثبات الموقف، وتطرق المبحث الثاني إلى جهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية، ووضح هذا المبحث انضمام الجزائر إلى مجلس الأمن بعد الانتهاكات الإسرائيلية واستصدار قرار وقف إطلاق النار، أما المبحث الثالث لهذا الفصل فقد خصص الدبلوماسية الجزائرية تاريخ حافل بالنجاحات والمواقف الثابتة، وقد تناول المبحث الرابع مستقبل القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

الفصل الأول

الدبلوماسية الجزائرية

مقاربة مفاهيمية نظرية

تمهيد:

تُعدّ الدبلوماسية أداة مركزية في هندسة العلاقات الدولية، ووسيلة فعالة لإدارة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين في ظل تعدد المصالح وتشابكها، وتعتمدها الدول للدفاع عن مصالحها، وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية، والتفاعل مع محيطها الإقليمي والعالمي. وفي هذا الإطار، تكتسب الدبلوماسية الجزائرية أهمية خاصة بالنظر إلى السياق التاريخي والسياسي الذي تشكلت فيه، والمرتكزات المبدئية التي انطلقت منها منذ الاستقلال، حيث تبنّت مقاربة قائمة على مجموعة من المبادئ، كما تبنت طبيعة الحياد ودعم القضايا العادلة وتكريس مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم حركات التحرر، واحترام السيادة الوطنية، والتسوية السلمية للنزاعات.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم مقاربة مفاهيمية تحليلية لفهم طبيعة الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الوقوف عند الإطار النظري لمفهوم الدبلوماسية وتطوره، ثم تحليل الخصوصيات التي تميز الممارسة الدبلوماسية الجزائرية، سواء من حيث الأسس والمبادئ، أو من حيث الأبعاد والأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما يسعى إلى تسليط الضوء على كيفية تفاعل الجزائر مع التحولات الدولية والإقليمية، ومدى نجاحها في توظيف أدواتها الدبلوماسية لخدمة مصالحها الوطنية ودورها في محيطها المتوسطي والإفريقي والعربي.

المبحث الأول: نشأة الدبلوماسية الجزائرية وتطورها:

المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية

1- مفهوم الدبلوماسية

كلمة يونانية الأصل، مشتقة من اسم دبلوما (Diploma) المأخوذة من الفعل (Diplom)، وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حامليها امتيازات معينة. وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطوية أو المكتوبة التي تطوى بشكل خاص، وتعطي بعض الامتيازات لمن يحملها مثل جواز السفر، أو الاتفاقات التي كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات، أو الجماعات الأجنبية الأخرى[1].

وقد أخذت لفظة دبلوماسية فيما بعد وحتى نهاية القرن السابع عشر إلى الأوراق والوثائق الرسمية وكيفية حفظها وتبويبها، وترجمة كلماتها وحل رموزها من كُتاب متخصصين، أو ما يسمى أمناء المحفوظات، وأطلق على من يقوم بهذه المهمة اسم الدبلوماسي، وأطلق على العلم المتخصص بهذا الموضوع اسم الدبلوماسية وذلك نسبة إلى الدبلومات، ولم يتم استخدام لفظ الدبلوماسية أو الدبلوماسي للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم، هو إدارة العلاقات الدولية إلا في نهاية القرن الثامن عشر وتحديداً عام 1796، حيث استعملت كلمة (Diplomacy) باللغة الإنجليزية في إنجلترا، وأصبحت الكلمة في ذلك الوقت تطلق على ممثلي الدول الأجنبية الذين يحملون كتب اعتماد من دولهم[2].

كما عُرفت عند قيام الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض، وعُرف الدبلوماسي بأنه المفاوض. وأخذت كلمة الدبلوماسية تتبلور وتكتسب بصورة محددة قواعدها الخاصة وتقاليدها ومراسيمها على إثر مؤتمر فيّنا لعام 1815، وفي ضوء هذا التطور ظهرت كوادر دبلوماسية متخصصة ومتميزة عن غيرها من رجال السياسة[3].

ويَذْكُر عز الدين فوده أن كلمة دبلوماسية قد تطورت وانتقلت من اليونانية إلى اللاتينية ثم إلى اللغات الأوربية وبعدها إلى العربية مشيرا إلى أنها استعملت في معنيين:

المعنى الأول: الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث، والمهمة الموفد بها والتوصيات الصادرة بشأن من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تسهيل انتقاله بين الأقاليم المختلفة.

---

[1]- عبد الفتاح على الرشدان، ومحمد خليل الموسى، "**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**"، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص15.

[2]- المرجع نفسه، ص15.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المعنى الثاني: وهو الذي استعمله الرومان لكلمة دبلوماسية، والذي كان يعّبر عن طباع المبعوث أو السفير، وما كانت تقتضيه التعليمات الموجهة إلى البعثة من وجوب الالتزام بالآداب وإنماء المودة وتجنب أسباب النقد[1].

وعموما فإن تطور كلمة دبلوماسية ارتبط على مر الزمن بتطور الممارسة الدبلوماسية إلى أن شاع استعمالها بالمعنى المتعارف عليه في القرن التاسع عشر في أوروبا عندما عقدت اتفاقية فينا عام 1815، والتي حددت الوظائف الدبلوماسية، ونظمت ترتيب أسبقية رؤساء البعثات الدبلوماسية ومزاياها وخصائصها.

2- تعريف الدبلوماسية

- عرف الدبلوماسية هارولد نيكلسون (Harold Nicolson) عام 1949 بأنها "أداة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو أسلوب معالجة وإدارة هده العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين".

- معجم إكس فورد عرف الدبلوماسية بأنها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض والأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين وعمل الدبلوماسي أو فنه".

- أما تعريف شارل مارتنيس (De Martenis) فهي: "علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدولة، وبمعني أخص هي علم وفن المفاوضات"[2].

- أما "شارل كالفو (charle calvo) فعرف الدبلوماسية بأنها "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول وما ينشأ عنها من مصالح متبادلة كما يرى بأن الدبلوماسية تنشأ عن مبادئ القانون الدولي والنصوص والمعاهدات والاتفاقيات والقواعد والتقاليد واعتبر كالفو "بأن الدبلوماسية ضرورية لقيادة شؤون العامة ومتابعة المفاوضات".

- ويعرف فودار (Foudar) الدبلوماسية بأنها "تمثيل الحكومة ومصالح البلد اتجاه الحكومات والبلدان الأجنبية والسهر على حقوق الوطن ومصالحه كما أنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات سياسيا أو متابعتها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها"[3].

- عرفها الدكتور حسين الفتلاوي بأنها "علم وفن تمثل مواف أشخاص القانون الدولي في علاقاتها الخارجية عبر أجهزة مخصصة طل عليها البعثات الدائمة أو المؤقتة".

- كما عرفها الدكتور غازي حسين صبارني بأنها "علم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام، أي الدول والمنظمات الدولية للحفاظ على مصالحها المتبادلة، وفن تمثيلها وإجراء المفاوضات، فهي وسيلة تطبيق القانون الدولي العام".

---

[1]- عبد الفتاح على الرشدان، ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص16.

[2]- حسين قادري، "**الدبلوماسية والتفاوض**"، منشورات خير جليس، باتنة، الجزائر، ط1، 2007، ص10-11.

[3]- فاطمة الزهراء حاجي، "**البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ 1975 دارسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**"، أطروحة دكتوراه في الدراسات الدولية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014، ص23.

- أما الدكتور ثامر كامل محمد فقد عرفها بأنها "مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم الشكلية التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بحيث تقتضي بيان حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية وبيان الأصول التي يترتب عليهم إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه"[1].
- ويحدد علي صادق أبو هيف عمل الدبلوماسية بأنه "يتمثل في ثلاثة أوجه وهي: مراقبة مجريات الأمور والحوادث، حماية مصالح الدولة، والمفاوضة في كل ما يهمها"[2].

التعريف الإجرائي:

الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب والاستخدامات مرتبطة بالأهداف، ولم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول، بل امتدت لتشمل اتصالات الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي، وبالتالي فان الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة توظفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي ادارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى[3].

3- الأهمية

إثر استحالة العيش الانعزالي للشعوب والأمم، فإن الدبلوماسية تصبح هامة في الاتصال فيما بينها وفي نطاق العلاقات الدولية خاصة، فعن طريقها يتم إقامة هذه العلاقة وتدعيمها فهي بالنسبة للمجتمع الدولي بمثابة القوة المحركة للحياة الدولية ومصدر نشاطها، وهي الأداة للتوفيق بين المصالح المتعارضة وتسوية الخلافات وإقامة التفاهم والتقارب بين الدول، وهي بالنسبة لكل دولة الأداة التي تمكنها إذا استخدمها بشكل جيد من الحصول على كل المزايا التي تسعى إليها، وتبوء المركز الذي تنشده في المجتمع الدولي ومما زاد في أهمية الدبلوماسية وتطورها، نجد مجموعة من العوامل أهمها:

- زيادة عضوية المجتمع الدولي بارتفاع عدد الدول خاصة بعد الحرب الباردة.
- تنامي الاهتمامات والمصالح المشتركة بين هذه الدول والمنظمات ومختلف الوحدات المؤثرة في العلاقات الدولية.

---

[1]- وسيلة بوحية، "**دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنازعات الدولية والإقليمية**"، حوليات جامعة الجزائر 1، ع2، الجزائر، 2020، ص140-141.

[2]- عبد الفتاح علي الرشدان، ومحمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص 16.

[3]- سيف الإسلام فودة، ومراد لحسن، "**دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الوادي، 2022، ص13.

- التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال وسيادة نظام جديد للمعلومات قلص المسافات وسهل التواصل.
- بروز مهام جديدة للعمل الدبلوماسي.
- تأثر الدبلوماسية بالرأي العام المحلي والدولي.
- اتساع دور المنظمات الدولية ومختلف الهيئات المؤثرة في مسار العلاقات الدولية.
- زيادة أهمية التفاوض للحفاظ على مصالح الأطراف المتفاوضة.

وعلى ضوء دلك فان الدبلوماسية تقوم بدور هام في نطاق العلاقات الدولية فهي وسيلة لإقامة العلاقات ومعالجة كافة الشؤون التي تهم الدول وبها يمكن التوفيق بين المصالح المتناقضة أو غير المتطابقة[1].

المطلب الثاني: الجذور التاريخية والسياسية للدبلوماسية الجزائرية

1- نشأة وتعريف الدبلوماسية الجزائرية:

للدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة، وتشييد الدولة النوميدية العظمى لم يتحقق اعتمادا على شجاعة "ماسينيسا" وقدرته الفذة على القتال وحده، بل ارتكز أيضا إلى حد كبير على حنكته ودهانه في مفاوضة خصومه وأعدائه ومراوغتهم، خاصة إذا علمنا أنهم من أبرز قادة الفينيقين والرومان أو في مستوى منافسة لمماليك نوميديا "الإقليد سيفا قس".

ومعلوم أن الدولة الجزائرية في العهد العثماني قامت على أسس تعاقدية بين الجزائري والإخوة "بابا عروج" قصد إفشال مخططات ملوك أوروبا الصليبية وانقاد مسلمي الأندلس من ضروب الاضطهاد ومن الهلاك أو الردة، وكان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميز في اتجاه العالم الإسلامي والدول الأوروبية، وحتى القارة الأمريكية، فلم تكن أساطيل البلدان الغربية تدخل مياه البحر المتوسط إلا بشروط، ومقابل رسوم تستند إلى داي الجزائر، وذلك عن طريق البعثات القنصلية القائمة على الدوام بالعاصمة الجزائرية والمعتمدة لدى السلطة المركزية[2]، والدبلوماسية الجزائرية أسبق من سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية جاءت مع تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة[3].

---

[1]- حسين قادري، مرجع سابق، ص08.

[2]- صالح بن القبي، "**الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**"، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص08-09.

[3]- أحمد حسان الدواجي، "**محاضرات مقياس تحليل السياسة الخارجية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2015/2014.

ومن سخريات التاريخ أن تبرر فرنسا بعد هذا كله احتلالها للجزائر بحجة عدم توفره على شروط السيادة، علما أن عدد الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وباريس في تلك الفترة التاريخية جاوز السبعين معاهدة[1].

وقد أثارت هيمنة الأسطول الجزائري على الملاحة في المتوسط، وقد زاد تحرش الدول العظمى على الثروات الطبيعية للجزائر وكذا موقعها الإستراتيجي، فاتخذ شارل العاشر" ملك فرنسا من حادث دبلوماسي مفتعل وهو ما يعرف بحادثة المروحة سببا لغزوه للجزائر قرابة القرن والنصف قرن من الزمن.

*** تعريف الدبلوماسية الجزائرية إبان الغزو الفرنسي:**

واجه الشعب الجزائري الغزو الفرنسي لكامل أراضيه بكل ما يملكه من طاقات خاصة في المجالين العسكري والدبلوماسي، وهذا إفشالا للغزو واحتجاجا للانتهاكات السافرة التي أخذت سلطات الاحتلال ترتكبها مخالفة لروح ونص وثيقة الاستسلام التي وقعتها مع داي الجزائر في الخامس من شهر جويلية 1830 وتتعهد بموجبها احترام أملاك الأهالي ومعتقداتهم وممتلكاتهم، وقد رفع لواء الدفاع عن الوطن غداة انهيار السلطة المركزية الحاج أحمد باي بشرق البلاد" و"الأمير عبد القادر" بغربها.

ومعلوم أن محمود "باي كان موجود بالعاصمة يوم إرساء أسطول الجنرال دوبرمون" عرض سواحل سيدي فرج، وقد ساهم على رأس كوكبة من الخيالة في معركة إسطوالي وما إن فهم خطورة العملية ومرامها الاستعمارية حتى اتجه صوب شرق البلاد يستنفر مدنها وقراها وقبائلها وعروشها، ويفاوض أعيانها وقاداتها العسكريين طالبا من الجميع إبرام حلف يلتزمون من خلاله بالمساهمة الجماعية في مواجهة الغزو الكاسح، ولا زالت الوثيقة التي وضع عليها رؤساء قبائل المناطق الممتدة بين المدية والحدود التونسية أختامها موجودة إلى وقتنا هذا[2].

وسارع في نفس الفترة "الأمير عبد القادر" وهو بعد السنوات الأولى من شبابه الانطلاق إلى تجهيز جيش مكتمل الجوانب وإقامة أسس دولة تتولى شؤون الأمة في جميع المجالات، فكان يقود المعارك الضارية ضد أعتى جيش في أوروبا ويدبر أمور الناس ويراسل الدول الشقيقة والصديقة لكسب الرهان على مختلف الأصعدة العسكرية منها والإدارية والدبلوماسية، وطال صموده خمس عشرة سنة[3].

ومما لا شك فيه أن الشخصية الجزائرية التي جعلت من الدبلوماسية الجزائرية طيلة هذه الفترة الحاسمة. من تاريخ الجزائر شغلها الشاغل وسمت بفنونها إلى أعلى مستوياتها هو لا محالة حمدان خوجة، جمع لنفسه

---

[1]– صالح بن القبي، مرجع سابق، ص08.

[2]– أحمد حسان الدواجي، مرجع سابق.

[3]– صالح بن القبي، مرجع سابق، ص09.

منذ نشأته ضمن عائلة اشتهرت بالعلم والسمعة الطيبة والجاه، ومن تعلمه المكتمل الحلقات ومن تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط الإسلامية منها والأوربية ثقافة فذة، وعلاقات إنسانية معتبرة وتمكن من لغات أجنبية عدة منها التركية، الفرنسية والإنجليزية.

لقد عايش مختلف مراحل الغزو والاحتلال عن كتب، وترك لنا منها شهادات نابضة بالانفعال، فكان بجنب الداي في الساعات الحاسمة، فأسدى له النصيحة وقام معه بدور المترجم في الاتصالات وصياغة النصوص، كما أنه تولى فيما بعد مراقبة تطبيق بنود معاهدة الاستسلام من طرف سلطات الاحتلال[1]، يفاوض حول بعض جوانبها تارة ويشكو إلى الحكومة الفرنسية اختراقاتها السافرة تارة أخرى، وهو الذي بكثرة اتصالاته انتزع من "المارشال شولترز" وزير الدفاع في ذلك الوقت قرار إرساء لجنة تحقيق في جرائم جيش الاحتلال ضد المواطنين العزل تمثلت في التقتيل، النهب، وإتلاف الأموال وانتهاك الحرمات. كما كان "حمدان خوجة" كثير التنقلات عبر التراب الوطني، وعواصم المشرق والقارة الأوروبية، غزير المراسلة يكرسها لشرح أوضاع الجزائر المأسوية وطلب النجدة لها، وقد ذكر مرة الخليفة العثماني سلطان اسطنبول في مراسلة له بواجباته إزاء الجزائر وما سيلقاه في قبره من عذاب إذا تمادى في تجاهل مأساة الشعب الجزائري وقال في رسالة أخرى لمساعدي هذا السلطان نفسه: "إنني قد جاهدت بقلمي والرعية جاهد أفرادها بسيوفهم فجاهدوا أنتم بألسنتكم"، فكان طيلة حياته وزير خارجية الجزائر المحتلة ومحاميها المخلص الوفي على الساحة الداخلية والخارجية[2].

2- كرنولوجية الدبلوماسية الجزائرية:

2-1- الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس حديث العهد بل يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، فخلال الفترة ما بين (1830-1919) كانت الاتصالات مع العالم الخارجي يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية، وتعريف العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري يوميا جراء الاحتلال.

لقد تحمل عبء هذه المهمة مجموعة من الشخصيات اتسمت بقوة الشخصية والشجاعة والذكاء في التعامل مع العدو والحنكة الدبلوماسية، حيث تزامنت هذه الفترة مع وجود مقاومة شعبية عنيفة من طرف الشعب الجزائري بداية من ولوج الجيش الفرنسي للسواحل الجزائرية في 05 جويلية 1830[3]. قادها مجموعة من الشخصيات الجزائرية والتي عرفت بالثورات الشعبية (ثورة الأمير عبد القادر، ثورة أحمد باي...)، غير أن ما

---

[1]- السيد سعيد، "**إستراتيجية إدارة الأزمات والكوارث**"، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2006، ص10-11.

[2]- المرجع نفسه، ص13.

[3]- مليكة قادري، "**محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تبسة، السنة الجامعية 2021/2020، ص46.

حسب على هذه الثورات وكان من أهم أسباب فشلها هو افتقارها لجانب التنظيم والتنسيق فيما بين زعمائها، وقد تفطن معظم هؤلاء إلى أهمية العمل الخارجي من أجل فك العزلة، وجلب الإمدادات من الأسلحة والعتاد لتمويل المقاومة الداخلية.

نجد من بين تلك المساعي ما يلي: مساعي حمدان خوجة، حيث اتصل بعدة شخصيات أوروبية وعثمانية، وألف كتابه (المرأة) الذي كان حقا مرآة فاضحة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ونفس الشيء فعله "أحمد باي" بقسنطينة كذلك الحال مع "الأمير عبد القادر"، فقد أسس دولته وبدأ يقيم العلاقات والاتصالات مع دول العالم مثل ما تفعل أي دولة ذات سيادة، وهذا لكسب الدعم والتأييد الدولي وتحرير الجزائر[1].

في سنة 1919 قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، فقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسن" رئيس المؤتمر في 23/05/1919 وفيها طالب بتنفيذ مبدأه الذي جاء به إلى أوروبا، ضمن مبادئه 14 وهو مبدأ حق تقرير المصير.

وفي 10 فيفري 1943 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيانا عرضت فيه مطالب استقلالية، حيث قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف، وهي (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي)، وكذلك إلى مصر كلائحة إعلامية عن المطالب الشرعية للشعب الجزائري في التحرر كبقية الشعوب، التي يحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي[2].

2-2- دبلوماسية الثورة التحريرية

لقد أدى اجتماع لجنة 06 من 10 إلى 26 أكتوبر 1954 إلى وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة، حيث تم اختيار ليلة الاثنين 01 نوفمبر 1954 لانطلاق العمل المسلح، والذي يخضع لمعطيات تكتيكية عسكرية محسوبة بدقة متناهية، بالإضافة إلى تحديد خريطة الولايات وتعيين قادتها بشكل نهائي[3]. وبالتالي انطلق الكفاح من طرف الجيش الوطني الشعبي في مختلف المناطق الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، إدراكا من قادة الثورة للأهمية القصوى الذي سيسهم بها العمل الخارجي في فك الحصار المسلط من الإدارة الفرنسية على العمل الثوري وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الجزائري من قتل وتعذيب ومصادرة للأملاك والأراضي، من أجل الحصول على الدعم والتأييد العالمي.

---

[1]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص46.

[2]- المرجع نفسه، ص47.

[3]- أحمد سي علي، "**حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**"، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10 نوفمبر 2010، ص10.

وبالتالي فقد عمد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى إنشاء مكاتب لهم في العديد من الدول العربية والإسلامية، والدول الإفريقية وحتى في أوروبا الشرقية[1]، تكون الوفد الجزائري من مجموعة من الشخصيات أهمها (بوضياف بن بلة، محمد خيضر، لمين دباغين، آيت أحمد)[2].

أما أهم مراكز التمثيل للثورة في الخارج نجد مركز القاهرة، بغداد، جاكرتا، دمشق، نيويورك). كانت المهمة الأساسية للوفد الخارجي توفير الأسلحة وتهريبها إلى داخل الوطن لتغدي الثورة، كما كان لهم دور أساسي من خلال التصريحات التي كانوا يدلون بها والندوات الصحفية التي يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية، كما استغلوا وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة والصديقة لإبراز الانطلاق والتعريف بالثورة الجزائرية وبأهدافها وأبعادها الحقيقية، ومن وسائل الكفاح الدبلوماسية الأخرى نجد إنشاء فرق رياضية مسرحية سينمائية، التي كانت تنشط داخل التراب الوطني، كوسيلة لنشر الوعي بين الشعب الجزائري وفي نفس الوقت كانت تحضر التظاهرات الدولية كممثلة للشعب الجزائري لتحسين العالم بوجود شعب له هوية وثقافة والذي أسهم بالدور الكبير في تغيير ذهنيات العديد من الدول وبالتالي كسب الدعم والمساندة[3]، بفضل العمل الدؤوب لهؤلاء الزعماء استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تدق أبواب أوروبا والأمم المتحدة، وان تنزع وتكسب حماس الشعوب وقناعاتهم بعدالة القضية الجزائرية[4].

3- تدويل القضية الجزائرية

وضع قادة الثورة الجزائرية إستراتيجية للعمل الدبلوماسي تختلف عما كانت عليه قبل الثورة، وهذا لاختلاف الأوضاع في العمل السياسي الذي كان سائدا لم يكن يقلق فرنسا، إذ تبعه نشاط دبلوماسي خارجي فكانت المراوغة التي تبديها فرنسا وكسب الوقت كافيين لإفشال أي نشاط خارجي، أما سنة 1954 فالنشاط المسلح حل محل النشاط السياسي والنشاط الدبلوماسي في الخارج اتخذ أهدافا جديدة[5]. وتمثلت فيما يلي:

---

[1]- رياض بودلاعة، "**القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**"، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2005-2006، ص132-133.

[2]- محمد ختاوي، "**دور الدبلوماسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث**"، جريدة السلام اليومي الإلكترونية، تم تصفح الموقع يوم 2025/02/01. على الرابط الإلكتروني: http://www.DJSSAIRESS.COMESSALAM/4895/

[3]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص47.

[4]- رياض بودلاعة، المرجع سابق، ص140.

[5]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص48.

3-1- على المستوى الإفريقي والأسيوي:

نص بيان أول نوفمبر على تدويل القضية الجزائرية وبالتالي فإن أولى الانتصارات الدبلوماسية الجزائرية، هو الدعم الذي نالته القضية في أول تجمع لمنظمة الدول اللأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ في 24 أفريل 1955 بعد 05 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية، هذا الدعم أسهم في إخراج القضية الجزائرية من مجالها الضيق الإقليمي، إلى المجال الدولي لكون المنظمة طالبت بإدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]. وبرزت القضية الجزائرية من جديد في مؤتمر أكرا بغانغ 15 أفريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة التي قررت بالإجماع على دعم الجزائر ومساندتها للتحرر والمطالبة بالاستقلال التام. وفي بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز نالت فيه الثورة الجزائرية تأييدا بالإجماع على نيل الاستقلال وسلامة تراب الجزائري بما فيه الصحراء[2].

- **في مقررات مؤتمر الصومام:** وعند انتشار الثورة وانتصاراتها اتخذ النشاط الدبلوماسي بعدا جديدا من خلال قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي جاء فيه عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي وكذا على المستوى الخارجي توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

ومن أهدافها على المستوى الخارجي أيضا:[3]

- تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المعنوي والمادي.
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا عزلها أو إبعادها عن المجريات الحقيقية في الجزائر وبالتالي تغيير نظرتها.

في جويلية 1957 أرسل "محمد" يزيد تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلخص فيه النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط:

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية[4].

---

[1]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص49.

[2]- المرجع نفسه، ص49-50.

[3]- المرجع نفسه، ص50.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3-2- على مستوى الوطن العربي:

نالت القضية الجزائرية تأييدا ماديا ومعنويا كبيرا من طرف الدول العربية، فقد تحصلت على السلاح والمال والمساندة السياسية في كل المحافل الدولية، كما سهلت هذه الدول لممثلي الثورة الجزائرية فيها بالنشاط السياسي عن طريق مكاتبهم المنتشرة في عواصم هذه البلدان كما كان للدول العربية الأثر الكبير في تقديم التسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم، وعلى رأس هذه الدول "مصر" التي كان لها الدور الكبير في مؤتمر باندونغ وغيره من المؤتمرات[1]، مثل مؤتمر القاهرة الذي جمع 46 دولة آسيوية وإفريقية في 26 ديسمبر 1957 حيث خرج بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الاعتراف بالكفاح الجزائري، التنديد بالسياسة الفرنسية، والمطالبة باستقلال الجزائر، كما نادوا إلى القيام بمسيرات ومظاهرات في عواصم هذه الدول لصالح القضية الجزائرية يوم مارس 1958، وجعلوا هذا اليوم هو اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر المجاهدة[2].

أما في تونس والمغرب الأقصى فقد كانت تجمعهم وحدة الكفاح ضد مستعمر واحد لذلك كان التنسيق بينها أمرا حتميا في العديد من المؤتمرات التي جمعتهم أهمها مؤتمر طنجة من 27-30 أفريل 1958، والذي فيه اتفقوا على الإعلان عن جبهة دفاع مشتركة ضد السيطرة الاستعمارية، كما تقرر في هذا المؤتمر إيجاد خطط عملية كمساندة الثورة الجزائرية وفيه مهدت جبهة التحرير الوطني أرضية تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم إنشاؤها رسميا في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958.

3-3- على المستوى الدولي في الأمم المتحدة:[3]

إن الدعم الذي نالته من الدول الإفريقية والآسيوية وعلى رأسها الدول العربية هو السبب الذي أوصل القضية الجزائرية إلى التدويل في الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة متحدين بذلك فرنسا وحلفاؤها في الحلف الأطلسي الذين لعبوا دورا كبيرا في دعم فرنسا الاستعمارية.

بقيت القضية الجزائرية تتناقش في الأمم المتحدة لسبع دورات متتالية من سنة 1955 إلى 1962 حيث لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا في كل بقاع العالم أكسب تأييد الشعوب لها. أما الدورة 15 التي عقدت في ديسمبر 1960 اتفقت خلالها المجموعة الإفريقية الآسيوية على نص مشروع تضمن ما يلي:[4]

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

---

[1]- يوسف حسين يوسف، "**الدبلوماسية الجزائرية**"، المركز القومي للإصدار القانونية، القاهرة، 2011، ص88.

[2]- سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية القديمة والحديثة**، دار السينما للنشر والتوزيع ، مصر، 2009، ص82.

[3]- أحمد سي علي، مرجع سابق، ص24.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة مع احترام وحدة الأراضي الجزائرية.
- قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه المشروع، وإجراء استفتاء في الجزائر بإشراف وتنظيم الأمم المتحدة، حيث حظي هذا المشروع بتأييد 63 صوتا ضد 8 أصوات وغياب 27 عن الاقتراع.
- الدورة 16 من أكتوبر 1961 اتفقت الجمعية العامة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 38 عن التصويت على لائحة اللجنة السياسية التي تطالب من الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير، واستقلال الجزائر في إطار وحدة الأراضي الجزائرية والدخول في المفاوضات كان في 15 مارس 1961، وفي شهر مارس 1962 توقف القتال رسميا واعترفت فرنسا باستقلال الجزائر بموجب اتفاقية أيفيان[1].

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية ووظائفها:

1- أنواع الدبلوماسية

1-1- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين الدول على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية. وتمارس الدبلوماسية الثنائية، رغم تدنها في بعض الأحيان، ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج، والتي نظمت مهامها وروعيت حصاناتها وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها من خلال اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961[2].

1-2- دبلوماسية المنظمات الدولية:

تعرف دبلوماسية المنظمات الدولية كذلك بالدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية العامة، الدبلوماسية الإعلامية. ويظهر جليا دورها من خلال جهود المنظمات الجماهيرية والمؤسسات غير الرسمية كالنقابات والاتحادات، من خلال التنسيق الذي يكون مع نظيراتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كما أن هذا النوع من الدبلوماسية يمتاز بتفاعله مع الحكومات الديمقراطية التي تؤمن بالمشاركة السياسية والتعددية الحزبية، بحيث تسعى دوما للدفاع عن القضايا وحمايتها من خلال التنسيق بين مواقفها[3].

---

[1]- أحمد سي علي، مرجع سابق، ص25.

[2]- قرقور مصطفى، "**دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية بعد 2011**"، مذكرة ماستر في التعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2022/2021، ص11.

[3]- فاطمة الزهراء حاجي، مرجع سابق، ص27-28.

1-3- دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

تتسم الدبلوماسية الحديثة بظاهرة جديدة هي كثرة المؤتمرات الدولية، حتى أنها تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لاتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما.

تمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت لأنها تتم عبر وفود لدول وأشخاص دوليين، كما تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما من القضايا الدولية المختلفة، وكمثال: افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية أو مؤتمرات دولية عامة، ويتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمة الدولية، سواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائيه أو سرية، فإن الكثير من المناورات الدبلوماسية تجري علنية لإشراك الرأي العام فيها ولتأثير على الرغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي يخضع للتصويت وتكون نتائجها علنية[1].

1-4- البعثات الدبلوماسية الخاصة:

تمارس عبر بعثات خاصة تقوم بمهمة محددة تفاوضية أو تمثيلية من خلال وفود أو أشخاص تسافر لمدة مؤقتة وتعود إلى بلدها، ويكتسي هذا النوع من الدبلوماسية أهمية بالغة لما لها من نتائج في تنمية العلاقات الودية بين الأمم رغم الاختلاف الحاصل في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضمانا لفاعلية في هذا النوع من الدبلوماسية أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية دولية عامة سميت "باتفاقية البعثات الدبلوماسية عام 1969"[2].

1-5- دبلوماسية القمة، الدبلوماسية المباشرة:

يمارس هذا النوع من الدبلوماسية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول لمناقشة قضية دولية[3]، إذ تم عقد أول قمة أوروبية عام 1815، توصل المؤتمرون إلى مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والجماعية، ويعتبر هذا النوع من أعلى مراحل الدبلوماسية لما له من دقة من حيث الإعداد لها والذي يكون من طرف مختصين[4].

---

[1]- قرقور مصطفى، مرجع سابق، ص12.

[2]- المرجع نفسه، ص12.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، ص13.

2- وظائف الدبلوماسية:

تكتسي الوظيفة الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار تطور العلاقات الدولية، ذلك أن الاتصال المتبادل بين الدول هو روح الحياة الاجتماعية، وإذا كانت مقتضيات الحياة في المجتمعات الإنسانية الداخلية تدفع الإنسان إلى الاتصال بغيره من أجل إشباع حاجاته، فإن الحياة في المجتمع الدولي تتطلب نفس الشيء.

إن مقتضيات الحياة الدولية تجعل الاتصال وتبادل العلاقات فيما بين الدول والمنظمات ضرورة أساسية لتحقيق وحماية المصالح المتبادلة فيما بينها، هذه المصالح تتمثل أساسا في مصالح اقتصادية اجتماعية وعلمية وثقافية وحتى عسكرية في بعض الأحيان، وغير ذلك من مجالات التعاون، لذلك كانت الوظيفة الدبلوماسية الأداة الفعالة والوسيلة المناسبة لبعث هذا التعاون، وتفعيل هذه العلاقات خدمة للمصالح المشتركة[1].

لقد حدد جينيه (Genet)، في بداية الثلاثينات من هذا القرن ثلاث وظائف أساسية للشخص الذي يقوم بعبء النشاط الدبلوماسي وهي:

- **الحماية:** أي حماية مصالح الدول وحماية مصالح رعاياها والسهر على مراقبة معاهدات وقواعد قانون البشر.
- **المفاوضة:** المفاوضة حول المواضيع والأهداف الأكثر تنوعا واختلافا وتكون المفاوضات أحيانا من أجل استدراك منازعات وأحيانا للتخفيف منها وأحيانا أخرى من أجل ترتيب أوضاع الماضي ومعالجة أوضاع المستقبل.
- **المراقبة:** أي مراقبة كل ما يمس مصالح الدول في علاقاتها المتبادلة، بمعزل عن المصالح الخاصة أو مصالح الأحزاب.

غير أن الدبلوماسية الحديثة لم تعد قائمة على هذه الوظائف التقليدية الثلاثة بل أصبحت ميدانها ونظامها أوسع[2]. وتتحقق ممارسة الدبلوماسية من خلال مرحلتين جوهريتين: تتمثل المرحلة الأولى في السعي نحو تجميع عناصر الاتفاق أو التوافق والاختلاف في المواقف والمصالح ووجهات النظر، وهي مرحلة تحتاج إلى إدراك كامل باتجاهات العلاقات والمصالح بين الدول المعنية وخفاياها المختلفة، ثم يأتي بعد ذلك دور المرحلة الثانية المتمثل في الوصول إلى الاتفاق وتسوية الخلافات والتنسيق في المواقف، وهي المرحلة التي تعتمد على إتقان فن الاتصال مع الآخرين أي فن الدبلوماسية[3].

---

[1]- يحي السعيدي، مرجع سابق، ص328.

[2]- المرجع نفسه، ص343-345.

[3]- المرجع نفسه، ص348.

*** وظائف الدبلوماسية في الأطر العامة:**

ويمكن تلخيص وظائف الدبلوماسية في الأطر العامة التالية:

– تمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة الموفد إليها، فعضو الدبلوماسية ممثل لدولته يتصرف باسمها ويعبر عن إرادتها ورغبتها، ويعمل على حقوقها وحماية مصالحها، كما يمثلها في المناسبات والحفلات والاستقبالات التي تجري في الدولة الموفد إليها.

– حماية مصالح الدولة الموفدة ومصالح رعاياها ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي، وتتمثل هذه الحماية في التدخل بالطرق الدبلوماسية لدى سلطات الدولة الموفد إليها للحفاظ على هذه المصالح.

– التفاوض على كافة المسائل التي تهم الدولة الموفدة، ويجري هذا التفاوض عادة مع وزير خارجية الدولة الموفد إليها، ومن النادر أن يتم هذا التفاوض مع رئيس هذه الدولة، ويتجه التفاوض نحو التوفيق بين وجهات نظر الدبلوماسية.

ووظيفة التفاوض هي من أهم الوظائف الدبلوماسية، حيث يكمن في هذه الوظيفة في الوصول إلى الأهداف بأكبر قدر ممكن من المكاسب، وبأقل قدر ممكن من الخسائر، بمعنى آخر يكمن فن المفاوضة في تحقيق وتأمين المصالح بأكبر قدر ممكن من النجاح، وبأقل قدر ممكن من التنازلات.

– استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة الموفد إليها بجميع الوسائل المشروعة، وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة الموفدة، وتبدو أهميه هذه الوظيفة من حيث أن موقف الدولة الموفدة من الدولة الموفد إليها يتحدد أساسا تحت تأثير العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. ومن هنا تبرز أهمية تتبع الحوادث والتطورات في الدولة الموفد إليها، وهي مهمة يتعهد بها عضو الدبلوماسية مبتعدا في مباشرتها عن الوسائل غير المشروعة كالتجسس أو الرشوة مثلا.

– تعزيز العلاقات الودية بين طرفي الدبلوماسية وإنماء علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والعلمية.

– وفي دبلوماسية المنظمات الدولية تتركز أهم وظائف الدبلوماسية في التمثيل وتوطيد الاتصالات والتفاوض والتحقق من الأنشطة التي تجري داخل المنظمة والتقرير عنها وكفالة المشاركة الإيجابية في هذه الأنشطة، وترقية التعاون من أجل تحقيق الأهداف والمبادئ التي يرنو إليها التنظيم الدولي، بالإضافة إلى إبراز وجهات نظر الأطراف المعنية في كل ما يناقش من مسائل[1].

[1]– يحي السعيدي، مرجع سابق، ص346–347.

المبحث الثاني: أسس ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

1- الهوية والانتماء: تنص ديباجة الدستور على:

- الشعب الجزائري حر ومصمما على البقاء دائما حر.
- لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط كيف تجد أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، وحتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية والوحدة والرقي وبناة دول ديمقراطية مزدهرة طوال فترات المجد والسلام.
- إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية وبلاد متوسطية وإفريقية[1].

2- المحافظة والاستمرار على الالتزام إزاء كل القضايا العادلة في العالم:

تنص ديباجة الدستور صراحة على:

- أن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية.
- أن الجزائر، تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم...[2].

3- التضامن مع شعوب العالم:

تلتزم الجزائر بتضامنها الواسع مع شعوب العالم ودعم تقرير المصير، حيث ينص الدستور بصراحة على: المادة 32 من الدستور الجزائري: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري[3].

4- دعم التعاون الدولي والالتزام بميثاق الأمم المتحدة:

من الثوابت الأساسية المميزة للدستور الجزائري الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، ودعم التقارب الثنائي والمتعدد الأطراف القائم على المصلحة المشتركة.

---

[1]- رفيدة مبرك، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه في الدبلوماسية والتعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2024/2023، ص08.

[2]- المرجع نفسه، 08.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري لسنة 2020، المادة 32.

ـ المادة 33 من الدستور الجزائري: تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه[1].

5- التسوية السلمية للخلافات والامتناع عن اللجوء إلى الحرب للمساس بسيادة الشعوب:

قرر ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945 على ضرورة لجوء الدول إلى تطبيق الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، وقد نص على البعض من هذه الوسائل، وفي نفس الوقت حظر استخدام القوة في العلاقات الدولة[2]: "تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات، ولذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول دون حدوث اصطدامات مسلحة فيما بينها، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة[3].

كذلك السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على مبدأ الحلول السلمية كثابت وتمتنع عن خيار الحرب لهتك المشروع من حقوق الشعب وسيادتها، كذلك اعتمدت السماح لأول مرة بخروج عناصر الجيش الوطني الشعبي، خارج الحدود في مهام "لحفظ السلم"، تحت إشراف منظمات الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهو التوجه الذي فرضته بعض التحديات الأمنية التي أفرزتها الأحداث المتفجرة عبر الحدود الشرقية والجنوبية، الشرقية (ليبيا) والجنوبية (مالي)، وبعض الحسابات الجيوسياسية[4].

ـ المادة 31 من الدستور الجزائري: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحرياتها، تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلم[5].

6- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يشكل عامل عدم التدخل في الشئون الداخلية مبدأ أساسي للسياسة الوطنية، كما نص ميثاق الأمم المتحدة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه كذلك العديد من مواثيق المنظمات

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، المادة 33.

[2]- وسيلة بوحية، مرجع سابق، ص143.

[3]- محمد مسعود بوبقطة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص93.

[4]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص10.

[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري لسنة 2020، المادة 31.

الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس[1].

7- القيمة الثابتة للحدود الموروثة:

نظرا لاتساع مساحة الجزائر، إذ تبلغ طول حدودها مع جيرانها حوالي 7000 كلم، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا 982 كلم، وموريتانيا 463 كلم، أما الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم، وعرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها مشكلة لحدود، وفي مقدمتها المغرب، تونس، ليبيا، مسألة الحدود ورضت الاعتراف بها بحجة أنها من مخلفات الاستعمار[2].

تحركت الدبلوماسية الجزائرية وركزت جهودها على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي القريب، قبل التطرق إلى معالجة مسألة الحدود مع دول الجوار، وهي تدرك أن هذه المسألة لا تحل عن طريق استخدام العنف والقوة، لذا انتهجت سياسة تركزت على مبدأ حسن الجوار الإيجابي" مع الدول الأخرى فقد عقدت معها الاتفاقيات التالية:[3]

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود الجزائرية وجمهورية مالي، الموقعة في 08 ماي1983 والمصادق عليها في 28 ماي 1983.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر والنيجر الموقعة بالجزائر في 05 جانفي 1983 والمصادق عليها في ماي 28 ماي 1983.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في 03 سبتمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.

---

[1]- عبد الرؤوف بن شهيب، وعبد الكريم كيبش، "**السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف**"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع14، 2018، ص506.

[2]- محمد مختار الزروقي، "**دراسة في السياية الخارجية**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص96.

[3]- محمد فجالي، "**ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990، ص301-304.

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وموريتانيا الموقعة بالجزائر في 13 ديسمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.
- المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين البلدين والموقعة بالرباط في 15جوان 1972 والمصادق عليها في 17 ماي 1973.

تتمتع الجزائر بموقع جيوإستراتيجي وبمساحة شاسعة جعلتها في خلاف دائم مع الدول المجاورة لها حول بعض المناطق الترابية، وعلى الرغم من تمكن الجزائر من التوصل إلى اتفاقيات لحل هذه الخلافات، إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى أحكام ابتدائية يمكن استئنافها في أي لحظة[1]. لذلك ظلت متمسكة بمبدأ ضبط الحدود وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في الحفاظ على هذه الحدود ضمانة أكبر لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي وتفادي أسباب النزاع حولها، فتصبح الحدود الإقليمية منطقة تواصل وتفاعل في مختلف الميادين لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بع الاستقلال.

8- دعم الشعوب في تقرير مصيرها:

حافظت الجزائر على هذا المبدأ عبر كل دساتيرها لكن مع بعض الملاءمات. نصت المادة 92 من دستور 1976 على ما يلي: "..يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية". تترجم هذه المادة توجه الدولة الجزائرية التي كانت في مرحلة البناء وفي قمة الزخم والرواج الدبلوماسي الخارجي وفي جو دولي حافل بالثورات التحررية، فحددت المجال الجغرافي للدول التي مازالت في مرحلة التحرر، حيث أنها لم تستثن أية منطقة من العالم ينطبق عليها المبدأ. إضافة إلى تحديد مجالات الدعم؛ المتمثل في الجانب السياسي والاقتصادي حتى بلوغ الغاية النهائية المتمثلة في الاستقلال السياسي. كما حددت أنواع المسببات التي تستدعي اللجوء إلى مبدأ الحق في تقرير المصير وذيلت المادة بتأكيد هذا المبدأ كبعد أساسي للسياسة الوطنية للدولة، دليلا على ترسيخه وعدم الحياد عنه[2].

ينص الدستور الجزائري على:

---

[1]- محمد المختار الزروقي، مرجع سابق، ص98.

[2]- جمال عبد الكريم، والويزة شنشوني، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2، الجزائر، 2018، ص263.

- المادة 32 من الدستور الجزائري: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري[1].

9- السعي لتحقيق أهداف المنظمات الإقليمية والمطالبة بوحدة الشعوب الإفريقية:

وهو ما نصت عليه المادة 88 من الدستور حيث نص على ما يلي: "تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية".

10- وحدة التراب الوطني:

فبحسب المادة 91 من الدستور جاء النص كما يلي: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزأ من التراب الوطني"[2].

المطلب الثاني: أبعاد الدبلوماسية الجزائرية

1- البعد السياسي:

انعكست التجربة الطويلة للرئيس بوتفليقة في ميدان السياسة الخارجية على استرجاع المكانة الدبلوماسية التي كانت تحظى بها الجزائر، حيث تقوم على أساس ضرورة تخطي الأزمة الأمنية الداخلية. وهذا ما ركز عليه خلال فترة حكمه 1999 إلى غاية 2015[3].

استثمر الرئيس بوتفليقة خبرته في تحسين صورة الجزائر في الخارج، وهذا انطلاقا من البيئة الداخلية للجزائر، حيث طرح مشروع الوئام المدني كمحاولة منه لإسقاط التحفظات والشكوك التي راودت كيفية وصوله إلى السلطة، حيث أضفى القبول الشعبي من خلال الإقبال على المشروع وكذلك اعتدال مواقف الدول الكبرى منه[4].

حيث تجلت العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية منذ لقاء القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي أقيم في الجزائر جويلية 1999، حضره ممثلي اثنين وأربعين دولة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على بداية الخروج من العزلة الدولية التي لازمتها الجزائر جراء الأزمة الأمنية الداخلية.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري لسنة 2020، المادة 33.

[2]- عبد الملك بلغربي، "**السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب: (دراسة مقارنة 1999-2017)**"، أطروحة دكتوراه في الدراسات الأمنية الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص126-127.

[3]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص81.

[4]- المرجع نفسه، ص81.

ومن هناك عملت الجزائر على تحسين صورتها في الخارج، لتصبح محط العديد من الوفود الدولية والزيارات الرسمية من قبل مختلف دول العالم، حيث شهدت الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002، زيارة ثلاثة وثمانين وفدا أجنبيا (رؤساء، ملوك، وزراء، ومنظمات دولية)، مع الإشارة إلى احتضان الجزائر حوالي سبع تجمعات دولية ذات الطابع الإفريقي[1].

الجزائر من خلال أدائها الخارجي عمدت إلى تحسين صورتها الخارجية، وذلك بناءا على تجاوز الأزمة الداخلية، وكذلك العمل على زعامة القارة الإفريقية ومحاولة لعب دور الفاعل في إفريقيا. حيث أن الجزائر أدركت أهمية التحرك الجماعي (الابتعاد عن العزلة على المستوى الإقليمي في إطار تحقيق التعاون من خلال توحيد الجهود لأجل تحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي ذات منحى تعاوني تكاملي حيث صرح الرئيس بوتفليقة: "أن مسعى الجزائر الدولي كان باعثه على الدوام الحرص على ترقية تعاون دولي يقوم على مبدأ التشاور والاستشارة وهذا سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تثمير أوجه التكامل بين البلدان كافة"[2].

وبالتالي ركزت الجزائر اهتماماتها نحو التوجهات الإقليمية التالية:

1-1- التوجه المغاربي: لقد ظل بناء المغرب العربي حلما متجددا ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمطالبها[3].

وعليه من خلال اتحاد المغرب العربي سعت الجزائر لبعثه من جديد بعد تجميده من قبل المغرب سنة 1999، وهذا راجع إلى الموقف الجزائري الثابت من القضية الصحراوية واستمرار توتر العلاقات الجزائرية المغربية رغم بعض المساعي لتحسينها سنة 1999 بفتح الحدود والذي لم يدم طويلا، حيث أنه في نفس اليوم فتح الحدود 21 أوت 1999 وقعت مجزرة في الجزائر راح ضحيتها حوالي (26) مدنيا على يد جماعات

---

[1]- صالح بلقبي، مرجع سابق، ص32.

[2]- عبد العزيز بوتفليقة، حديث لوكالة أتاراس الروسية، موسكو، 2008/02/19.

[3]- الحسن بوقنطار، "**السياسة العربية للمملكة المغربية**"، مركز الدراسات العربية الأوروبي، مالطا، ط1، 1997، ص103-104.

إرهابية، وحسب المنظور الجزائري فإن قواعدها الخلفية متواجدة بالمغرب، في حين العلاقات الثنائية مع تونس مستقرة جدا[1].

وهذا تكرس إلى يومنا هذا في طبيعة العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس والتنسيق الثنائي في مختلف المجالات، وإبراز دليل على ذلك هو التنسيق الأمني بين البلدين مؤخرا.

ومع هذا ظلت الجزائر تؤكد على وحدة المغرب العربي وتعمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتماشى مع رؤاها، فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن المنطقة[2]، حيث تمحور دور الجزائر في بناء المغرب الموحد في بعدين أساسيين:

- بعد رأى المغرب العربي لا يمكن أن يبنى إلا بناء مؤسساتي جماعي يعمل على تلبية طموح الشعوب وحملت هذه السياسة عنوان "مغرب الشعوب ارتبطت بطاقات التأييد والحماس التي قابلت بها شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية وذلك من خلال نقاش حول كيفية بناء المغرب العربي في مؤتمر طنجة 1958[3].

- البعد الثاني وهو البعد الثنائي للدور الجزائري حيث لطالما أكدت الجزائر عليه المعبر لوحدة المغرب العربي، والذي بدا بالمصادقة على اتفاقية التعاون والإخاء والوفاق مع تونس في 19 مارس 1983، وكذلك تكريس التعاون الثنائي كإستراتيجية للعمل المغاربي لدى الجزائر وفتح الباب لإبرام الاتفاقيات مع موريتانيا وليبيا، حيث يحصر الرئيس بوتفليقة هذه الإستراتيجية في قوله: "هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهم المشتركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الإخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلاحة والموارد البشرية، وفي هذا الإطار شهدت علاقات الجزائر مع تونس وليبيا وموريتانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة تجسد من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجان القطاعية للتعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين والخبراء في مختلف القطاعات[4].

---

[1]- عبد الواحد ناظم جاسور، "**الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001، ص116-118.

[2]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص83.

[3]- المرجع نفسه، ص83.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1-2- التوجه العربي الإسلامي: تعتبر المنطقة العربية امتداد طبيعي جيوبولتيكي للجزائر، جعلت صانع القرار الجزائري يوليها أهمية قصوى وأولوية مسبقة في أجندته الخارجية نظرا للارتباط الوثيق التي تمثله المنطقة تاريخيا وحضاريا ودينيا ولغويا للجزائر، وقد نصت المواثيق والدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ 1963 على أهمية البعد العربي الإسلامي في السياسة الخارجية الجزائرية والذي أعطاه صانع القرار السياسي أولوية في تعاملاته وسياسته الخارجية.

وقد كانت الجزائر من الدول القليلة العربية التي حافظت والتزمت بثوابتها القومية، والتزمت سياسة خارجية تحمل ثقل القضايا العربية وتتبنى مواقفها على اساس ضرورات هذه القضايا والتي كانت القضية الفلسطينية على رأسها سياسيا واقتصاديا وثقافيا[1].

ركزت الجزائر على إعادة العلاقات السياسية مع دول الخليج العربي، تلك التي تربط الرئيس بوتفليقة معها علاقات شخصية متميزة، حيث رأت الجزائر أن الأزمة الداخلية لا يمكن تطويقها إلا من خلال التحرك الدبلوماسي مع التركيز على المملكة العربية السعودية وهذا لارتباط الجماعات الإسلامية المسلحة بها منذ حرب فيالق أفغان العرب والذين تبعثروا فيما بعد على عدد من الدول العربية منها الجزائر[2].

مع الإشارة إلى مختلف التطورات في العلاقات الثنائية للجزائر مع الدول العربية (الأردن، قطر، الإمارات المتحدة، وهذا راجع إلى متانة العلاقات للرئيس بوتفليقة مع هذه الدول، حيث رأى وجوب تعزيز العلاقات والتكتل كنواة واحدة في سبيل الحفاظ على القومية العربية والتماسك الاجتماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والبناء الفكري والثقافي والاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية في الوطن العربي. أما فيما يخص القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الجزائرية فلا زالت الجزائر مع حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره ويبرز ذلك من خلال المحافل الدولية، لكن ما يجب التنويه إليه أن القضية الفلسطينية لم تعد تحظى بذلك الاهتمام الذي كانت عليه سابقا واقتصر على الدعم المادي السنوي (تخصيص قيمة مالية موجة لفلسطين).

---

[1]- محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، "**القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية 1962-2022**"، مجلة المعيار، ع1، 2023، ص493.

[2]- محمد جعبوب، "**تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011، ص115.

1-3- التوجه الإفريقي: أدركت الجزائر انتماءها الإفريقي وأهميته الجيوستراتجية في تحركاتها الخارجية من الثورة التحريرية المجيدة، حيث شكلت افريقيا قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري بين الشعوب الإفريقية، كما إن صناع القرار السياسية الخارجية الجزائرية وضعوا افريقيا في المرتبة الثالثة، من حيث الأهمية دبلوماسية نظرا لعاملي الدين واللغة التي تعطي الأولوية للمنطقة المغاربية والإفريقية، حيث وظفت الجزائر دورها الريادي في إفريقيا منذ الاستقلال، بانضمامها لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 والتي تعتبر من الدول المؤسسين للمنظمة الإفريقية الإتحاد، 2022، وقد كثفت الجزائر من نشاطها الدبلوماسي افريقيا خاصة في عصرها الذهبي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وذلك لضمان تواجدها الاقتصادي في المنطقة كسوق للمنتجات الجزائرية ودعمها السياسي خاصة أن كل دولها في منظمة عدم الانحياز، وفي توطيد علاقاتها مع دول الجنوب، كما وظفت الجزائر علاقاتها الممتازة مع دول المنظمة الإفريقية، لنصرة القضية الصحراوية وكذا لفرضها كدولة معترف بها وعضو في المنظمة الإفريقية منذ عام 1980.

كما لعبت الجزائر أدورا ريادية في القيام بعمليات الوساطة الدبلوماسية في افريقيا، وعملت على مجابهة التطلعات المصرية المغربية الليبية في الساحل الإفريقي وفي افريقيا جنوب الصحراء، من خلال العمل على فرض نفسها كفاعل إقليمي رئيسي في المنطقة الإفريقية[1].

بلغت نسبة الوفود الجزائرية الموجهة نحو الدول الإفريقية حوالي 80% في السنوات الأخيرة، وهذا إن دل على شيء فإنه يبرز إدراك صناع القرار إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها القارة الإفريقية لتوجهات الجزائر الإقليمية، حيث تم استحداث وزارة الشؤون الإفريقية والمساهمة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث لمكافحة الإرهاب (مدينة) الجزائر مقرا له، وكذلك التقارب الجزائري مع جنوب إفريقيا في إطار شراكة جديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)[2].

وهذا على الرغم من مختلف الامتيازات التي تتمتع بها الجزائر في القارة الإفريقية خاصة موقعها الجغرافي، إلا أن الجزائر مازالت عاجزة عن تحقيق مجمل أهدافها في إفريقيا من خلال محاولة النهوض بها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كون أن رغبتها في تزعم القارة لا تتجلى في الخطب والتصريحات الرسمية وإنما في العمل الميداني. ويبقى أهم ما حققته الجزائر في القارة الإفريقية هو تأكيد لمبادئها في سياستها الخارجية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية ، إلا أنها بقيت عاجزة في الحفاظ على استقرار المنطقة ونبذ العنف.

---

[1]- محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، مرجع سابق، ص494.

[2]- محمد جعبوب، مرجع سابق، ص124.

1-4- التوجه المتوسطي: عملت الجزائر منذ استقلالها على البروز والتأثير في مجالها المتوسطي كفاعل إقليمي بارز في المنطقة المتوسطية، وذلك لعدة اعتبارات الجيوسياسية في المنطقة منها العلاقات الاقتصادية مع دول جنوب أوربا، وتواجد إسرائيل "كدولة غير معترف بها" لها علاقات مع الدول المتوسطية والتي تعتبرها مهددة للأمن والاستقرار في المنطقة واعتبار المتوسط كامتداد لمجالها البحري. حيث سعت الجزائر لتعزيز تواجدها في المنطقة المتوسطية، وتكثيف جهودها لتعاون مع دول المنطقة لمجابهة التحديات التماثلية وغير تماثلية التي تواجه دول المنطقة كالهجرة غير الشرعية، والتهريب والإرهاب العابر للقارات وغيرها من التحديات، حيث ركزت الجزائر في تعاملها مع الدول المتوسطية على عاملين أساسين الاقتصادي والأمني، حيث أرادت الجزائر أن تخلق فضاء جديد للعلاقات بين دول الحوض المتوسط، مبنية على حسن الجوار والتعاون والشراكة بما يخدم دول المنطقة، حيث أبقت الجزائر في تعاملها مع الدول المتوسطية على مبادئها سياستها الخارجية المتمثلة في رفض كل أشكال الاستعمار الحديث ونخص بالذكر القضية الفلسطينية[1].

2- البعد الأمني:

وتتجلى الأبعاد الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية في إستراتيجيتين اثنتين هما:

1-تعزيز قدرات الدفاع الوطني: وهذا الجانب العسكري دور مهم في الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة، ومن هذا الإدراك كان سعي الجزائر لتحديث قدرات الدفاع الوطني، نظرا لما لحق بالمؤسسة العسكرية من تهجمات خارجية من خلال تحميلها مسؤولية بعض المجازر الإرهابية التي شهدتها الجزائر إبان مرحلة التسعينات، وهذا البعد أو الإستراتيجية تعمل على تحسين ومحاولة تغيير الصورة السيئة عن بناء المؤسساتي للجيش وتكذيب الادعاءات التي لحقت بالمؤسسة العسكرية، وكذلك عملت الجزائر على تعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا في إطار الأسلحة ذات الطبيعة الدفاعية، أما مع الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة ذات الطبيعة الهجومية[2].

2-تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب: حيث ركزت جهودها الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات من خلال القمم والمؤتمرات المختلفة، ولعل أهم مثال على ذلك هو التوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه 14 جويلية 1999 أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة، وكذلك استحداث المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب الذي دشنه الرئيس بوتفليقة في 13 أكتوبر 2004[3]، واستمرت جهود الجزائر في محاولة منها لإقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بضرورة

---

[1]- محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، مرجع سابق، ص494.

[2]- محمد جعبوب، مرجع سابق، ص250.

[3]- ظريف شاكر، **"البعد الأمني لمنطقة الساحل"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008/2007، ص50.

إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية قصد تحرير الرهائن، لتخطف موافقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا ليقر في ما بعد مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2009 القرار رقم 1904 المتعلق بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية[1]، وعليه فان جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب كان لها الدور الكبير في تحسين صورتها سواء إقليميا أو دوليا وإبراز نيتها في التمسك بمبدأ الاستقلال الوطني والحفاظ على السيادة، لتكون الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أول متحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يعرف بالإرهاب الدولي.

كنتيجة لتوحيد المصلحة الأمنية بين البلدين المتمثلة أساسا بالتهديدات الإرهابية، حيث أكد السفير الأمريكي آنذاك دافيد هيوم (David Hyoum) بأن الرئيس بوتفليقة كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر 2001[2]، وتكرست العلاقات بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة للمسئولين وأبرز مثال على ذلك زيارة بوتفليقة للولايات المتحدة في جويلية 2001 من أجل تنشيط الجهود الدبلوماسية بين البلدين[3].

وعليه يعتبر البعد الأمني من العناصر المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية، فهو عامل أساسي ومرتكز تقوم عليه في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء السلم والحرب، كما يعد أيضا وسيلة ردعية للتأثير السياسي لدول الجوار الإقليمي لها، وكذلك يستغل كذريعة لمحاولة استبعاد اللجوء إلى التدخلات العسكرية وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو أحد أقطاب أهم محاور الخطاب الرسمي لصناع القرار في الجزائر.

3- البعد الاقتصادي:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكريسها في النصوص القانونية والدستورية وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من أثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب[4].

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والصيد البحري والمالية... التي تعمل على تحقيق المنفعة

---

[1]- محمد جعبوب، مرجع سابق، ص250.

[2]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص87.

[3]- المرجع نفسه، ص87.

[4]- المرجع نفسه، ص88.

العامة تلبية حاجيات المجتمع وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات المجتمع الضرورية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات[1].

حيث كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية بما يسمح بالحفاظ على التنمية الوطنية، وتندرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجه الليبيرالي كنهج اقتصادي يتلاءم مع إستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي[2]. ولعل أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية صندوق النقد الدولي البنك العالمي وميدانيا من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للاستثمارات، فقد باشرت الجزائر جهودها في ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية.

4- البعد الاجتماعي:

ركزت الجزائر في توجهها الخارجي على مجال حقوق الإنسان، حيث حاولت الربط بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية التي تبقى دائما محل تهميش من قبل العالم الخارجي والمنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق حقوق الإنسان الأساسية في القارة الإفريقية والمتمثلة في الحق في الحياة والتغذية والصحة والتعليم زيادة على ذلك يجب تقديم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية، ويتجلى ذلك في قول الرئيس بوتفليقة: إن حقوق الإنسان تطرح عندنا في أريافنا بعبارات ابسط ويطلق اسم الجوع، والبؤس والبحث عن المأوى والبحث عن عمل والحق في العلاج والحق في التمدرس، وهذا كله يأتي قبل إنشاء جمعية أو حزب[3].

وعليه لابد من إتباع إجراءات خاصة لحقوق الإنسان حتى لا يكون هناك تغاضي عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أي إقليم في حيث تضخم التجاوزات في منطقة أو بلد آخر ويتخذ كذريعة للتدخل في هذا الصدد سيشهد بوتفليقة بواقع حقوق الإنسان في الدول التي هي نفسها راعية لهذه الحقوق حيث صرح

---

[1]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص89.

[2]- المرجع نفسه، ص89.

[3]- محمد جعبوب، مرجع سابق، ص205.

بأن: "حقوق الإنسان مهضومة بالنسبة للمواطنين الجزائريين الذين يشتغلون بالخارج، مهضومة في البلدان الأوروبية دون استثناء، وأن إشكال التمييز العنصري بارزة وواضحة هنا وهناك معالمها"[1].

أما طرح الجزائر بخصوص مجالها محاربة التمييز العنصري في الدول الأوروبية فهو التزام السياسة الخارجية الجزائرية بالدفاع عن القضايا العادلة في العالم، وكذا المسيرة النضالية في هذا الميدان، حيث أنه خلال الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة حاولت أن تمنع مشاركة جنوب إفريقيا كونها كانت تمارس سياسة التمييز العنصري، حيث يؤكد الرئيس الجزائري على: "نحن نستمد احترامنا لحقوق الإنسان من صميم قيمنا وعبقرية الحضارة التي تنتمي إليها ومن ضرورة تكيفنا مع المقتضيات الجديدة للعالم"[2].

المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسية الجزائرية وآليات تحقيقها

1- الأهداف القاعدية للدولة الجزائرية:

1-1- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي: هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني، القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة.

ومن مهام الجيش المحافظة على استقلال الدولة ومنها القومي نذكر ما يلي:

- الحفاظ على سلامة التراب الوطني.
- حماية السيادة الوطنية ورموزها.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- منع كافة أشكال التدخل الأجنبي.
- رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر.

1-2- زيادة قوة الدولة: يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار[3].

2- الأهداف الحيوية للدولة الجزائرية:

وعموما تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول:

---

[1]- محمد جعبوب، مرجع سابق، ص206.

[2]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص91.

[3]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص41.

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة عادة بهيكل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالا ت النشاط و عصرنته، وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصاد ي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- إصلاح هياكل الدولة: العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، هيكل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
- تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.
- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.
- تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، والدواء، والذخيرة، وقطع الغيار.
- توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية[1].

وانطلاقا كم هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية المتصلة بأشكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لإنجاز الدراسات الاستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة وأثارها وأبعادها والتي تظهر في:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.

[1]- نورالدين فلاك، "**محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية الجزائرية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص26.

- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات.
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية[1].

3- الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية:

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج "ماسلو" بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجازئر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم التفاعل الإقليمي، بين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح من خلال هذا تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية، أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الإستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، ليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات[2].

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المزايا الاقتصادية والعسكرية، من خلال الدعم السوفيتي سابقا لتسهيل عمليات شراء الأسلحة، مما ساهم في الحفاظ على توازن القوى على الصعيد المغاربي ،كما مكن الجزائر كذلك من بناء قاعدة اقتصادية قوية شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود لنفع عليها وعلى مصلحتها الوطنية، ويعود لنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها[3].

إن وجود الجزائر كقوة إقليمية، مما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في

---

[1]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص44.

[2]- نورالدين فلاك، مرجع سابق، ص28.

[3]- محمد بوعشة، **"الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية"**، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004، ص155.

المغرب وتونس والذي أدى إلى انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم، رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي نحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، وجهات نظرها لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال لنسبة للدول المتوسطة التقدم، وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد[1].

4- الأهداف الثانوية للدبلوماسية الجزائرية:

بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقنا إليها نستطيع القول بأن هناك جملة أيضا من الأهداف الثانوية للدبلوماسية الجزائرية نذكر منها:

- العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.
- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

وكاستنتاج لما سبق فإن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه الأهداف، وذلك لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الإقليمين والدوليين على الصعيد الخارجي[2].

[1]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص44.

[2]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص114.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية: دارسة في السمات، المحددات والمراحل

المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية

1- سيطرة العوامل الشخصية على الدبلوماسية الجزائرية:

للعوامل الشخصية دور كبير في السلوك الخارجي الجزائري، وهذا منذ استقلالها في فترات حكم الرؤساء فمن أحمد بن بلة، الهواري بومدين، الشاذلي بن جديد، اليمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة وصولا إلى فترة عبد المجيد تبون ظلت الجزائر وفية في دبلوماسيتها للعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديها[1]، فقد اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، ذلك أرجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال[2].

إن المراجع للمواثيق والدساتير الجزائرية، يلاحظ أن هذه الدساتير قد منحت للرئيس سلطة وصلاحيات واسعة تكمن في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فمثلا في المادة 58 من دستور 1963 نصت على أن: "لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها والتنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية للبلاد"، وجاء في دستور 1976 "إن رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة العامة للأمة وينفذها"، أما دستور عام 1989 في المادة 74 قد نصت على: "إن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية ويوجهها ويعين سفراء الجمهورية والمبعوثين إلى الخارج"، بينما ينص الدستور الحالي بتعديل الأخير سنة 2020 في المادة 91 على: "إن رئيس الجمهورية هو من يضطلع بالسلطات والصلاحيات ترسيم معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتولى الإشراف على نهجها، وصلاحية إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها"، من مجال السياسة الخارجية في نفس الشق، وهذا ما أبرز سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال[3]. وهذه السيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يؤدي إلى تغير هذه

---

[1]- مرحوم عبد الرحيم، "**ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**"، عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/04/28، ص32.

[2]- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2004)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 52005/2004، ص82.

[3]- يوسف زعيتري، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011- 2012**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجلفة، 2017/2016، ص38-39.

السياسة مع تغير الرؤساء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار، وإستراتيجيته التي يعتمد عليها، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها. وبالتالي فان تغير السياسة يتعلق بتغير الرؤساء[1].

2- الحياد في الدبلوماسية الجزائرية:

من أبرز سمات وخصائص الدبلوماسية الجزائرية التزام الحياد في مواجهة الأزمات والصراعات الخارجية الإقليمية والدولية، بوصفها أسلوبا ناجحا ومؤثرا في العمل الدبلوماسي، كذلك تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالقدرة على لعب دور الوسيط الدولي لحل الكثير من النزاعات الدولية التي قد يترتب على استمرارها تعرض المجتمع الدولي للخطر، وتتأتى هذه السمة المميزة للجزائر من تبني "سياسة الحياد الإيجابي" والتوازن في المصالح، وهذا أعطاها هويتها وعنوانها الخاص الذي تميزت به عن باقي دبلوماسيات المنطقة، التي تأثرت هي الأخرى بالفلسفة السياسية الجزائرية القائمة على الابتعاد في سياستها الخارجية على نهج المحاور الدولية والتحالفات المضادة، وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية ثقة واحترام الدول بسبب مواقفها المحايدة اتجاه الصراعات الدولية وتوجهها الدائم إلى الحلول السلمية بين أطراف النزاع مع انحيازها إلى القضايا العربية المصيرية، وأهمها القضية الفلسطينية، ولذلك فإن تعبير الحياد فقط غير مناسب لتوصيف هذه السياسة دون التأكيد على الايجابية في الحياد، إن تبني الدبلوماسية الجزائرية لخيار الحياد في سياستها الخارجية لم يكن وليد الصدفة، وإنما تبنت هذا الخيار مدفوعة إليه تحتيمها عوامل مختلفة بتعلق بعضها بالوضع الداخلي للجزائر وحداثة استقلالها السياسي، ويرجع البعض الآخر إلى تأثير المحيط الإقليمي والدولي للجزائر ورغبتها في تحقيق أهدافها الوطنية وحماية مصالحها الإقليمية والدولية[2].

الدور الريادي الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات والصراعات سواء تلك التي تقع في محيطها الإقليمي الإفريقي والعربي، وحتى تلك التي تقع في المحيط الدولي جعل وساطتها تحظى بالقبول في العديد من النزاعات التي دخلت فيها كطرف وسيط، نذكر منها وساطة الجزائر بين إيران والعراق، وساطة الجزائر بين ليبيا وتونس حول الحدود، وساطتها في النزاع الأثيوبي الأريتيري، فخاصية الحياد جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تنجح في جل الوساطات التي شاركت فيها، كما أن لدبلوماسيتها الحيادية دورا كبيرا في تشكيل جبهة واسعة لمواجهة تنامي خطر الإرهاب.

---

[1]- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص32.

[2]- فلاح مبارك اردان، "**الحياد الايجابي كاحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**"، مجلة المجتمع والسلطة، ع6، 2017، ص86-87.

3- النشاط أثناء الأزمات:

إن الإطار الأزموي عامل مهم في فهم وتفسير الدبلوماسية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات ومن خلال هدا العامل يمكن أن نفهم لمادا تنشط السياسة الخارجية الجزائرية في أوقات معينة بشكل غير معتاد، ولماذا في أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود.

تتسم الدبلوماسية الجزائرية أساسا، بأنها ذات طابع أزموي، ذلك بأن نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها. بينما تتصف بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي حالة الاستقرار، وهذا يرجع أساسا أن النشاط الدبلوماسي أول ما انطلق كان مع الأزمة التي مرت بها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، وذلك في صورة الحكومة المؤقتة.

هذا النشاط القوي والفعال استمر إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، كون الرئيس الأسبق أحمد بن بلة كان يمثل بالنسبة للعديد من الرؤساء بطلا قوميا جزائريا، وبإزاحته فقد ثم إزاحة رمز للثورة الجزائرية، خصوصا أن الثورة الجزائرية كانت تمثل صحوة الدول المستضعفة، مما جعل من الرئيس بن بله رمز نجاح الثورات، فعارضت معظم هذه الدول الانقلاب في صورة مصر وواجهته بالتجاهل، مما ألزم الجزائر بالنشاط المكثف في فترة ما بعد بن بلة، وذلك لاسترجاع مكانتها، خصوصا في ظل أزمتها مع المغرب، لتتجه الجزائر لزيادة نشاطها وذلك بعقدها للمؤتمرات الدولية على ترابها كمؤتمر 77 عام 1967، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، للتمكن من استرجاع مكانتها على المستوى الإفريقي ومستوى دول العالم الثالث[1].

هذا النشاط المكثف تراجع لاحقا على إثر الظروف التي عاشتها الجزائر مثل الأزمة الاقتصادية بفعل انخفاض أسعار البترول وتفاقم ديونها الخارجية، وبداية الأزمة السياسية مما أدى إلى التقييد من حرية تحركها وتركيزها على مشاكلها الداخلية، حيث تميزت هذه لمرحلة بجمود حاد في نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى عوامل النظام الدولي الذي شهد نهاية مرحلة القطبية الثنائية التي كانت تتيح فرص التحرك والتأثير لدول العالم الثالث ومنها الجزائر[2].

كذلك مساندة الجزائر للقضية الصحراوية أعاد إبعادها عن الساحة الدولية، لتدخل في نوع من العزلة وذلك في نهاية السبعينات، إلا أنها استطاعت بفضل تحركاتها الدبلوماسية القوية، أن تغير مواقف عدة بلدان

---

[1]- مرحوم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص35.

[2]- بوحبيب عبد الله، "**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص20.

في صورة مصر، تونس، نيجيريا، وأعادت مكانتها في إفريقيا والعالم العربي وساهمت في عزل المغرب إفريقيا، بعد أن انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982، بفعل قبول انضمام الصحراء الغربية لها[1].

إلا أن دخول الجزائر في أزمة أمنية داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام السياسي جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطرة الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس الأسبق الراحل عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة الـ35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا واريتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية[2].

قد استشعرت الجزائر ضعف جهازها الدبلوماسي أمام طموحاتها في لعب أدوار خارجية والتوسط في عدد من الملفات المعقدة وفي مقدمتها الملف الليبي وملف سد النهضة الإثيوبي، وهو ما يبدو أنه دفعها إلى إعادة النظر في أداء دبلوماسيتها، حيث كانت الدبلوماسية الجزائرية تعيش انكفاء لافتا خلال العشرية الأخيرة السابقة الناتجة عن مرض الرئيس الأسبق الراحل "عبد العزيز بوتفليقة"، وذلك بسبب ضغط الأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار في هرم السلطة إلى جانب غياب قاطرة أمامية تقود السلك الدبلوماسي وعدم الاستفادة من الجالية المهاجرة في الخارج ومن الكفاءات الوطنية المنتشرة في العالم، كما ساهمت وضعيته الصحية التي تجاوزت خمس سنوات في شلل الجهاز الدبلوماسي على غرار الأجهزة والمؤسسات الأخرى فقد عمّق مشاكلها الخارجية وسمح بظهور توازنات أخرى في بؤر التوتر الإقليمية كما هو الشأن في ليبيا ومالي[3].

وفي أعقاب التغييرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية عام 2018، وما تبعها من استقالة الرئيس الأسبق وتولي الرئيس عبد المجيد تبون السلطة في ديسمبر 2019، حملت السياسة الخارجية الجزائرية ملامح بارزة اتضحت معالمها في التعاطي المتباين لما سبق مع المحيط الإقليمي وعلى رأسه الصراع الليبي.

---

[1]– محمد برعشة، مرجع سابق، ص33.

[2]– نورالدين فلاك، مرجع سابق، ص20.

[3]– رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص19.

وجاءت التعديلات الدستورية في نوفمبر 2020 لتنبئ بتحولات جديدة للسياسة الخارجية، خاصة بعد إقرار المواد المتعلقة بإعطاء الحق لرئيس الجمهورية في إرسال قوات جزائرية للمشاركة في مهام حفظ السلام خارجيًا، وهي الخطوة التي تعد نهجا مغايرا لما سبق في ضوء تعقيدات المشهد بمنطقة الساحل والصحراء وكذلك التوترات المختلفة للمحيط الإقليمي[1].

المطلب الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية

1- محددات سياسية واجتماعية:

1-1- الثقافة السياسية السائدة: كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فتصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة ص ارع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي[2] ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة الجماعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها ، إذن فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه العام للسياسة

1-2- تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود: وفق ما جاء في التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء الشعبي في الأول من نوفمبر 2020، أن إمكانية نشر قوات الجيش خارج الحدود لا يشكك مطلقاً في عقيدة الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكون الجزائر تستطيع المشاركة في هذه العمليات لا يعني إطلاقاً تخليها عن مبدئها الأساسي في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أن المادة 31 من الدستور الجزائري تحت التعديل الدستوري 2020 ترمي إلى تمكين رئيس الجمهورية من إرسال قوات في إطار عمليات حفظ السلام الأممية فحسب، وأكدت أنه لابد من التمييز بين عمليات حفظ السلم وما يعرف بالتدخلات العسكرية، لأن مهام حفظ السلم دفاعية بحتة، وليس هناك مواجهات ولا استعمال للأسلحة الثقيلة[3].

---

[1]- عبد المنعم علي، **تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر، 2021، ص03.

[2]- محمد سيد سليم، **"تحليل السياسة الخارجية"**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص56.

[3]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص21.

أما عن تأكيد رئيس الجمهورية الحالي "عبد المجيد تبون " وفي دفاعه عن هذا التعديل المقترح، أكد في خطاب رسمي موجه للإعلام الجزائري إن مسألة مشاركة الجيش في عمليات عسكرية خارج البلاد، ستكون تحت مظلة المنظمات الدولية وضمن عمليات حفظ السلام، كما أنها ستكون مقيدة بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، موضحاً أن هذا التعديل ليس تغييرا في فلسفة عمل الجيش، بل هو رجوع الأمور إلى نصابها، من منطلق أن الجيش إذا حدث وشارك في عمليات خارجية فإن ذلك سيتم تحت حماية القانون والدستور ومن أجل الاضطلاع بمهام سلمية دفاعاً عن الجزائر.

1-3- طبيعة النظام السياسي الجزائري: النظام السياسي يلعب دوار هاما في السياسة الخارجية الجزائرية، فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالأحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنته على العلاقات الدولية، كذلك يختلف عن تحرك في نظام يعد بتعدد الأقطاب إثر التحولات البنيوية في النظام الدولي، ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية[1]، فكلما ازدادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية، وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم كبرى للثورة وأهدافها[2].

2- المحددات الجغرافية:

2-1- الموقع الجغرافي للدولة: تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات

[1]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص22-23.

المذكورة مما يسهل تواصلها معا، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا.

وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية[1].

2-2- المساحة والتضاريس: إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وتمثل الجزائر 741.381.2 كلم^2، أي 1/12 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30.442.000 كم^2، وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني الجزائري واضطروا للتحصين في السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرن من الزمن، وتتمتع الجزائر كذلك بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية[2].

3- المحددات العسكرية:

أما بالنسبة للمحدد العسكري، فيمكن القول بشأنه أن الجزائر من الدول المتوسطة التطور في المجال العسكري، وهذا راجع إلى عدم تمكنها من إنتاج أسلحة تزّوّد بها قواتها الحربية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ مالية طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأنه أن يحد السلوك الجزائري الخارجي، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا دون اللجوء إلى الاستيراد[3].

---

[1]- جهاد الغرام، **الدور الاقليمي للجزائر في افريقيا، المحددات والأبعاد**، مطبوعة جامعية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة المدية، 2021، ص170.

[2]- رفيدة مبرك، مرجع سابق، ص25.

[3]- سمية قادري، "**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الافريقي 2003- 2012**"، مذكرة ماستر في الدراسات الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص39.

4-المحددات الاقتصادية

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دوار كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة[1].

وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعة المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول، وتعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، فهي مصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن هذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن الاكتفاء الذاتي في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار[2].

5- المحددات الاجتماعية:

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية[3].

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز ووحدة داخلية، حيث أهم ما يجمعها هو وحدة اللغة العربية مع اعتبار اللغة الأمازيغية، لغة وطنية ثانية بعد التعديل الدستوري في 1332 إلى جانب وحدة الدين الإسلامي هذا

---

[1]- وهيبة دالع، "**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص74.

[2]- سليم العايب، مرجع سابق، ص15.

[3]- وهيبة دالع، مرجع سابق، ص19.

التجانس كان له دورا كبيرا في حدوث الاستقرار السياسي، بحيث جرد النخب السياسية من تعبئة الجماهير المهددة لاستقرار الدولة والنظام السياسي، وكما نعلم طبيعة النظام هي التي تحدد لنا السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالقومية العربية والهوية الإسلامية وهذا ما يبرره لنا الموقف الجزائري في دعم القضية الفلسطينية مثلا[1].

المطلب الثالث: مراحل الدبلوماسية الجزائرية:

مرت الدبلوماسية الجزائرية بعدة مراحل، حيث عرف الأداء الدبلوماسي الجزائري نشاطا كبيرا جعل الجزائر تحظى بالحضور القوي والأداء المتميّز في المحافل الدولية والإقليمية، وتتمثل هذه المراحل في:

1- الدبلوماسية الهجومية:

يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث فترات، امتدت ما بين 1965-1968، 1968-1975 و-1979 1988، عملت الدبلوماسية الجزائرية فيها على التعاطي مع المعطيات السياسية الدولية والتأقلم معها ثم توظيفها قدر الإمكان.

وقد كانت أهم مرحلة هجومية للدبلوماسية الجزائرية، في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" ما بين سنوات 1968-1975، حيث عرفت رواجا كبيرا وحضورا قويا، وأصبحت فيه الجزائر سيدة العالم الثالث مؤثرة في صنع قراراته، حيث أصبح قرار تأميم المحروقات في فيفري 1971 مدرسة لدى كل الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية[2].

ففي هذه المرحلة، شهدت الجزائر نشاطا دبلوماسيا ودورا ايجابيا فعالا بين دول العالم الثالث خاصة، ويرجع هذا الرواج إلى نجاح الثورة التحريرية ليس على المستوى الداخلي فحسب بل على المستوى الدولي، بالإضافة إلى قوة شخصية الرئيس "هواري بومدين" وطموحاته بلعب الجزائر للأدوار الكبرى على الساحة الدولية، وكذا فاعلية الجهاز الدبلوماسي التي تعود إلى أيام الثورة التحريرية، حتى أن الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" صرّح بأن: "الجزائر في تحركاتها في المنطقة تريد أن تلعب دور بروسيا في المغرب العربي"[3]، وهذا دليل على تخوفه من تبوأ الجزائر للمكانة الريادية في المنطقة.

في هذا السياق، وصف كثير من الدبلوماسيين الأفارقة حيث ومنذ استقلالها عام 1962 شكلت الدبلوماسية الجزائري محطة هامة لا يمكن تجاهلها في احتواء عديد القضايا الخلافية إقليميا ودوليا.

---

[1]- ليلى مسالي، ومراد حمدوش، مرجع سابق، ص1026.

[2]- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص32-33.

[3]- صالح بن القبي، مرجع سابق، ص25.

فقد وقفت إلى جانب قضايا التحرر من شرق المعمورة إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها وكان لها دور فاعل في تحرير العديد من دول العالم حتى سماها الرئيس الجنوب إفريقي الأسبق "نيلسون مانديلا": "بقبلة الثوار"، كما وصفها آخرون بأنها: "دولة امبريالية ذات نمط خاص"، تريد أن تكون حلقة وصل بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، بغرض تحصيل مكاسب معنوية وأخرى اقتصادية[1].

ومن أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية على سبيل المثال: مساعيها الحميدة التي سمحت بتسوية الخلاف المغربي–الموريتاني عام 1969، وحالت دون تأزم الوضع بين تونس وليبيا عام 1974.

وقد استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تلج إلى العديد من الدول المحافظة، بشأن قضية الصحراء الغربية خلال الفترة ما بين 1979–1988، هذا وقد عملت خلال الثمانينات على موازنة علاقاتها بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتعد زيارة الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" لواشنطن عام 1985 ثم زيارته لموسكو عام 1986 وتوقيعه مسوّدة تعاون بين البلدين تتويجا لهذا الهدف[2].

2- الدبلوماسية الدفاعية:

وتنقسم إلى أربعة مراحل، حيث جاءت المرحلة الأولى بعد انقلاب العقيد "هواري بومدين" على الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" بتاريخ 19 جوان 1965، وتعد هذه المرحلة مرحلة تحسين صورة الجزائر الدولية. وقد امتدت من عام 1965–1968.

أما المرحلة الثانية، فقد تميّزت بتداعيات أزمة الصحراء الغربية، وقد امتدت ما بين 1975–1979 أين عملت الجزائر على زيادة نشاطها الدبلوماسي لصالح هذه القضية، إلا أنها وجدت نفسها في عزلة دوليه تجاه الدفاع عنها، والتي برزت بشكل جلي في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة لإفريقية الذي انعقد بالخرطوم عام 1977، خاصة وأنّ فرنسا عملت على محاصرة جهودها، والضغط على الدول الإفريقية–الفرانكفونية من أجل تأييدهم للطرح المغربي بخصوص هذه القضية[3].

ثم جاءت المرحلة الثالثة بين سنوات 1988–1999، حيث كانت السياسة الخارجية الجزائرية عبارة عن ردّ فعل ونتيجة الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر سنوات العشرية السوداء، حيث كان الجهاز الدبلوماسي يعمل جاهدا من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج بعدما شوهها الإرهاب.

---

[1]– هنية عسلوج، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الأداء**"، مذكرة ماستر في علاقات دولية ودراسات أمنية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قالمة، 2012/2013، ص24.

[2]– سليمان الرياشي وآخرون، "**الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، مجلة المستقبل العربي، ع11، 1996، ص158.

[3]– هنية عسلوج، مرجع سابق، ص24.

وقد كان لهيمنة العالم الرأسمالي انعكاس كبير على الجزائر، حيث لم تستطع التأقلم مع هذه التطوّرات فتأثرت بتلك التوازنات داخل مجتمعها، وفي إطار علاقتها مع العالم الخارجي. هذا ما جعل الجزائر في ظل التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة تعيد النظر في سياستها الخارجية[1].

إلّا أنّ هذه المرحلة قد انبثقت منها مرحلة جديدة من مراحل دبلوماسيتها، بدأت مع مجيء الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" عام 1999. أطلق عليها اسم" الدبلوماسية الهجومية–الدفاعية. ففي هذه المرحلة سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودة قوية لافتة للنظر على الساحة الدولية، وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة حراك دولي، وهي القدرات نفسها التي سبق أن صنعت مجد الدبلوماسية الجزائرية.

[1]– هنية عسلوج، مرجع سابق، ص25.

المبحث الرابع: أدوار الدبلوماسية الجزائرية في الدوائر الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي:

المطلب الأول: الدائرة العربية (قوس الأزمات)

مع اندلاع ما يسمى بالربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وتدهور الأوضاع في مالي، وتنامي الجماعات الجهادية المتطرفة ومطالبتها بالانفصال عن الدولة المالية أصبحت الجزائر في موقف حرج لكونها الدولة الكبرى في المنطقة وتتوسط جميع دول المغرب العربي، ولها عمق استراتيجي يتمثل في مالي التي تعرف أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية متواترة، إلا أن تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم إمكانياتها المادية والعسكرية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، يجعل منها قريبة من بؤر الفشل المحيطة بها.

وما يعزز هذا الطرح هو أن الجزائر أكبر دولة في منطقة المغرب العربي ولها حدود مع جميع دوله، حيث تعتمد الجزائر على الحوار المشترك مع هذه الدول واعتماد دبلوماسية الأزمات وبطء الآلة الدبلوماسية في التفاعل السريع مع الأزمات الأمنية في المنطقة[1].

وهذا الوضع يجعل الجزائر تجد صعوبة في وضع رؤية إستراتيجية شاملة لتحقيق أمنها القومي، هذا الأمن الذي يرتبط أساسا بعامل الاستقرار في دول الجوار، ومن ثم تأمين العمق الاستراتيجي للجزائر.

ولعل التناقض الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية هو الرغبة في لعب دور رائد في المنطقة، في ظل تخوف الجزائر من التورط في الأزمات الداخلية لدول الجوار مثل تونس وليبيا ومالي والنيجر وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2].

لكن الجزائر عملت على لعب دور فعال في قضايا المنطقة العربية ككل، وفي قضايا المنطقة التي تنتمي إليه ألا وهي العالم النامي منذ الاستقلال بحكم انتمائها العقائدي واللغوي والثقافي من جهة وبحكم جوارها الإقليمي ومصالحها من جهة أخرى.

وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا كبيرا منذ الاستقلال اتجاه إقليمها العربي وتفاعلت مع القضايا العربية بشكل بارز خاصة الصراع العربي الإسرائيلي 1973 والقضية الفلسطينية التي لازالت تقف بشأنها موقفا ثابتا، كما أنها وقفت موقف الحياد في كل ما يتعلق بالنزاعات العربية، وانطلاقا من هذا الموقف نجحت سنه

---

[1]– عبد الوهاب عمروش، "**تكيف اضطراري: أبعاد التحول في السياسة الخارجية للجزائر اتجاه المغرب العربي بعد الانتخابات الرئاسية 2014**"، **حالة الإقليم**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2014، ص02.

[2]– المرجع نفسه، ص03.

1996 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح[1]، وبالتالي عملت على أن يتم الاعتراف بالأخيرة كدولة عضو في الجامعة العربية، كما استطاعت أن تتفادى تدخلا مصريا مسلحا في فترة حكم السادات ضد الجماهيرية الليبية واستطاعت خلال 1980 أن تحل المشكلة الحدودية التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه، وخففت من حدة التوتر بين العقيد القذافي والرئيس بورقيبة وحاولت تهدئة الأوضاع في الحرب الأهلية في لبنان، وتأكد موقف الجزائر أكثر ودورها الدبلوماسي في تفعيل العمل العربي المشترك انطلاقا من مبادرة هياكل الجامعة العربية في قمة الجزائر 2005.

كما أن للجزائر موقف ثابت تجاه قضايا الحراك العربي والدول التي شهدت هذا الحراك وأكدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الخارجي العسكري، فبالنسبة للقضية السورية شجعت الجزائر جهود الدولة السورية في محاربة الإرهاب العابر للقومية–متعدد الجنسيات–وتشجيع الحوار السوري–السوري لإيجاد مخرج من المأزق السياسي من خلال مصالحة وطنية سورية[2]، كاستنساخ لتجربة الجزائر لحماية الوحدة الترابية لسوريا، وهو ذات الأمر الذي فعلته مع ليبيا أيضا وهذا محاوله منها لإيجاد حلول سلمية توافقية دون تدخل خارجي.

أما بخصوص سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث، فقد تميزت هي الأخرى بالتفاعل والتأثر من خلال حركة عدم الانحياز، كما ربطت علاقاتها الدبلوماسية بالزيارات المتبادلة للرؤساء منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع دول آسيوية ودول أمريكية: أمريكا اللاتينية خاصة كوبا، فنزويلا، المكسيك، بوليفيا وقد اشتركت هذه الدول مع الجزائر في رؤيتها لبعض القضايا كقضية الصحراء الغربية.

أما عن علاقتها مع الدول الأسيوية فهي تعتبر من العلاقات التاريخية بحكم أن الدول الآسيوية كانت من بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وبعدالة القضية الجزائرية التي كانت تعيشها واكتست جل الزيارات التي قام بها الرئيس إلى الدول الآسيوية، وتعد أندونيسيا من الدول التي تقيم معها الجزائر علاقة طيبة ووطيدة. يمكن الحكم على أن العلاقة التي تربط الجزائر والدائرة العربية ودول العالم الثاني يحكمها العامل الإيديولوجي لكن مع نهاية الحرب الباردة امتازت بالبعد الاقتصادي[3].

---

[1]– مصطفى قرقور، "**دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية بعد 2011**"، مذكرة ماستر في التعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2022/2021، ص30.

[2]– المرجع نفسه، ص30.

[3]– المرجع نفسه، ص31.

المطلب الثاني: الدائرة الإفريقية (التهديدات الجديدة)

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الجيوسياسي الإفريقي في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود 6343 كلم هذا الساحل الأزماتي مرتبط بعدد من المعضلات الأمنية، أهمها أربع (4) إشكاليات كبرى تتمثل فيما يلي:

1- إشكالية الدولة الفاشلة بحيث أن معظم الدول الإفريقية ذات سلطة مركزية ضعيفة، تتميز بتكرار الانقلابات العسكرية، حيث تم إلى غاية 2012 حوالي 06 انقلابات في كل من موريتانيا، مالي والنيجر.

2- إشكالية ضعف الهويات وتنامي الصراعات الإثنية.

3- انتشار جميع أنواع وأشكال الجريمة التي تشكل تهديدات يمكن تصديرها لكثير من دول العالم، حيث تورد تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل الإفريقي[1].

4- إشكالية الطوارق: اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، بحيث تتوزع هذه القبائل في خمس 05 دول ذات سيادة تتمثل في الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، وبوركينا فاسو، والطلب الذي رفعه الطوارق في مالي للانفصال وتشكيل كيان جديد (الأزواد) يعتبر تهديدا لحفظ البقاء لدى الدول الخمس[2].

وفي هذا الإطار حاولت السياسة الخارجية الجزائرية بناء إستراتيجية معينة للحفاظ على الأمن القومي الجزائري من أي تهديد يمكن أن يطاله، وهذا ما تقوم به في إطار الأزمة المالية من خلال رعاية الحوار بين الفرقاء.

وامتدادا لمبادئ الثورة التحريرية التي رسمت ورسخت الرصيد الرمزي المتطلبات الأساسية القيمية والمعيارية للسلوك الدبلوماسي الجزائري، وهو ما يلتمس في التثمين الجزائري لمبادئ الأمن والسلم الشعوب في تقرير المصير الحاضرة في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، كميثاق طرابلس المؤسس للدولة الجزائرية المستقلة والذي نص على دعم حركات التحرر باعتبارها الامتداد الطبيعي للثورة التحريرية وتقديم

---

[1]- بوحنية قوي، "**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، جوان 2012، ص03.

[2]- سعد مهري، "**قضية الطوارق في مالي**"، قراءات إفريقية، 04 سبتمبر 2012، ص03.

المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلا في سبيل تحرير بلدانها، وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب إفريقيا وشرق إفريقيا والذي نص كذلك على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في إفريقيا[1].

لقد كانت الجزائر تولي أهمية للاستقرار الإقليمي والابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث بين الدول الإفريقية خاصة الموازنة مع ذلك سعيها الحثيث والجاد لإيجاد آليات تحفظ السلم والأمن الإفريقي. مثلا مشكل اللاجئين أصبح إحدى التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية وقد أثقلت كاهل الجزائر، كذلك مشكل الإرهاب الذي عانت منه. لذلك أكدت على التعاون الدولي لمكافحته وعمدت سياستها الخارجية على إضفاء الصيغة الدولية لمكافحة الظاهرة، وبذلك أولتها اهتمام بالغا في إفريقيا في دورة 29 بالقاهرة 1993.

تم عرض مقترح لإنشاء آلية للرقابة من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل المنظمة وثم تبني هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس مجلس السلم والأمن. ولقد لعبت هذه الآلية المؤسساتية دورا هاما كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، رواندا، السودان نيجيريا، الكامرون، غينيا، جزر القمر. أصبحت بمثابة نقطة الانطلاق في عملية طويلة الأجل ستتمكن المنطقة من خلالها الاستفادة من التجارب التي خاضتها دول كرواندا، أنغولا، موزمبيق، الكونغو، جنوب إفريقيا، السودان في إعادة هيكلتها في الإتحاد الإفريقي. الجزائر عملت على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها في البداية وحلها حلا سلميا.

والعمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعدها وتحولها إلى صراعات ووقفها في حال حدوثها من أجل صنع السلام وحفظه.

كما تمسكت الجزائر بالدبلوماسية الوقائية تدعيما لمبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية. ولقد سعت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية في المنظمات الدولية من أجل تفعيل آلية المؤسساتية وهي منظمة الوحدة الإفريقية ولبلوغ هدفها المتمثل في حفظ السلم والأمن. وبعدما عانى المجلس من الأعباء المالية وعدد عمليات التدخل في النزاعات الإفريقية ساعد الجهود الجزائرية إلى دفع المجلس لمواصلة مهامه ودعمه وذلك بدعم منظمة الوحدة الإفريقية[2].

وجلب الدعم المالي، وجلب الدعم في مجال نزع السلاح، وجلب مساهمة الإتحاد الأوروبي في التكوين والتخصيص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام. وبعد تعثر المنظمة في تحقيق مهامها وتم إنشاء

---

[1]– محمد العربي الزبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر**"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ج2، 1999، ص190.

[2]– المرجع نفسه، ص190.

آلية أخرى بأكثر منها فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي ويرجع ذلك إلى القمة 35 المنعقدة بالجزائر والتي تم فيها الاتفاق على محاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينتي شرقا الليبية للبحث في مسألة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتلاءم ومتطلبات ونتائج العولمة.

بحث مشروع تأسيس الإتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة، وفي دورة 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوزاكا 2001، وبذلك قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات ثم تقديم طلب إلى الأمن العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز وتغيير اسمه انطلاقا من هذه الإرادة الحاسمة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ عمليات حفظ السلام والأمن نتج عنه مجلس السلم والأمن الإفريقي[1].

ومن بين المبادرات التي قامت بها الجزائر كذلك فيما يخص الشأن الإفريقي نجد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد والتي تم اقتراحها من قبل رؤساء دول إفريقية: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري اوباسانو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي والرئيس المصري حسني مبارك وهي عبارة عن خطة عمل للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش[2].

المطلب الثالث: الدائرة المتوسطية (إشكالية الجوار)

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

اتسمت العلاقة الجزائرية الأمريكية في العديد من الحالات بالتوتر نتيجة دعم الولايات المتحدة للمستعمر الفرنسي وبسبب دعمها لإسرائيل، وهو ما أدى إلى غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى غاية 1973 حين زار هنري كسنجر الجزائر، وتلاها إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن وهو ما أضفى على السياسة الخارجية الجزائرية طابعا براغماتيا إلى نهاية السبعينات وهذه الزيارات المتبادلة سمحت بأن تشهد الفترة الموالية 1979 تحسنا ملحوظا، حيث وصفت الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة بالعصر الذهبي وظهر ذلك جليا في الوساطة الجزائرية (Mediation) التي تمخض عنها الإفراج عن الرهائن الأمريكيين (52) المحتجزين في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في إيران سنة 1981 التي قادها آنذاك وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي[3].

---

[1]- وهيبة خبيزي، "**النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي**"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج2، ع1، 2016، ص286.

[2]- وهيبة دالع، "**السياسة الجزائرية الخارجية اتجاه منطقة الساحل: (1999-2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2015/2014 ص63.

[3]- علي مصباح محمد الوحشي، "**دور الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة الليبية الراهنة**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع05، جانفي 2007، ص05.

كما حمل القرن الواحد والعشرون خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر تقاربا في وجهات النظر، حيث أصبح العامل الأمني أحد أهم الجوانب التي تحرك السياسة الخارجية بين البلدين لمحاربة الإرهاب، واستمرت الزيارات المتبادلة في هذا الشأن، كما حاول كل منهما إيجاد حل الأزمة الليبية وهو ما أكده الحوار العسكري الذي عقد في جويلية 2016 بواشنطن.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على منحها الأولوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تعيد الجزائر ضبط سياستها الخارجية فقد أعاد وزير خارجيتها رمطان لعمامرة، وهو دبلوماسي محترف يحظى باحترام واسع ويسعى لبناء علاقات أفضل مع القارة الأفريقية، أعاد الحياة إلى التوجه الدبلوماسي نحو القارة السمراء ومحيطها، وأظهر رغبة بلاده في أن تصبح قطب الرحى في جوار مضطرب، لكن دون التخلي عن انخراطها الوثيق إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا.

لعبت الجزائر دوراً مهماً، وفي بعض الأحيان محورياً، في الأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها ثلاث من دول الجوار[1]، ففي ليبيا، دعمت مفاوضات الأمم المتحدة وقامت بتحركات دبلوماسية غير معلنة منذ منتصف عام 2014 لتحقيق المصالحة بين أطراف النزاع. وفي مالي، لعبت دور الوسيط واستضافت المفاوضات بين الحكومة وفصائل المعارضة الشمالية، بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد ومنع انفصال الشمال. وفي تونس، كانت داعماً هادئاً لكن محورياً للتوافق بين الإسلاميين والعلمانيين والذي شكل عنصر استقرار هناك منذ عام 2014. وفي كل محطة من هذه المحطات، دعا لعمارة وغيره من كبار المسؤولين في الجزائر إلى إيجاد حلول سياسية لمعالجة الاستقطاب والاضطرابات الاجتماعية والصراعات المسلحة.

وبالنظر إلى ندرة الأطراف القادرة على لعب دور بناء في المنطقة والراغبة في ذلك، خاصة في منطقة الساحل – التي قد تكون أكبر منطقة في العالم خارج سيطرة الدولة، جزئيا على الأقل – فإن التحرك الجزائري يشكل بادرة إيجابية جداً[2].

2- فرنسا:

ظلت السياسة الخارجية اتجاه فرنسا تعرف اضطرابا، فتارة تشهد تحسنا وتارة أخرى ركودا، نتيجة للتغيرات التي طرأت على صناع القرار وإلى الثنائية التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية اتجاه فرنسا وهو العامل الاقتصادي والتاريخي، وبسبب القضايا الإقليمية والعربية كالصراع العربي الإسرائيلي، التدخل في ليبيا والموقف الفرنسي اتجاه سوريا.

---

[1]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص110.

[1]- المرجع نفسه، ص111.

3-الصين:

تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية الودية، فكانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا مصر واليمن، بالموازاة مع المغرب والعراق والسودان، وقد تم تحقيق إنجازات هامة خلال المسيرة الطويلة للتعاون الثنائي والذي مر بعده مراحل فكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس في الخمسينات، ثم تزامن تأسيس الجمهورية الصينية مع انطلاق الثورة التحريرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

[1]- مصطفى قرقور، مرجع سابق، ص32.

خلاصة الفصل:

يتّضح من خلال هذا الفصل أنّ الدبلوماسية الجزائرية ليست مجرد أداة تقليدية لتحصيل المصالح، بل هي انعكاس لتجربة تاريخية وثقافية وسياسية فريدة، تشكّلت في رحم النضال التحرري وتطوّرت عبر تحولات إقليمية ودولية متسارعة. وقد سمحت المقاربة المفاهيمية التحليلية بتفكيك الأسس النظرية والمرتكزات العملية التي تقوم عليها هذه الدبلوماسية، مظهرةً بذلك مدى تماهيها مع المبادئ الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية، كدعم حركات التحرر، وعدم الانحياز، والتسوية السلمية للنزاعات.

كما أبرز هذا التحليل قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التكيّف مع السياقات المختلفة دون التفريط في ثوابتها، مما يجعلها نموذجاً فريداً في العالم النامي. ومع ذلك، فإن تحديات المرحلة الراهنة تفرض إعادة قراءة وتقييم للأدوات والآليات المعتمدة، من أجل تعزيز الفعالية وضمان الحضور الفاعل في الساحة الدولية.

الفصل الثاني

مواقف الدبلوماسية الجزائرية من القضية الفلسطينية (2024-1988)

تمهيد:

تعد مساندة القضايا التحررية العادلة إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها السياسة الجزائرية، سواء في مرحلة ما قبل الاستقلال أو بعده. ويعود هذا الالتزام العميق إلى تجربة الشعب الجزائري الطويلة مع الاستعمار، ونضاله المرير استرجاع حريته وسيادته الوطنية.

وقد ترسخت هذه المبادئ إبان الثورة التحريرية من خلال مواثيق جبهة التحرير الوطني وعلى رأسها بيان أول نوفمبر 1954، الذي أكد في أحد أهدافه الخارجية على تحقيق وحدة شمال إفريقيا ضمن إطارها الطبيعي العربي والإسلامي"، كما عبر عن انتماء الجزائر إلى الحركة التحررية العالمية، لاسيما في العالمين العربي والأفرو آسيوي، في ظل مبادئ الأمم المتحدة التي تكرس حق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة كافة أشكال الاستعمار.

وبالنظر إلى سياسات الاحتلال الفرنسي وأساليبه الاستعمارية في الجزائر، يمكن القول إن هناك تقاطعات واضحة بين مختلف أشكال الاستعمار سواء من حيث الأدوات أو الغايات، مع اختلاف السياقات الزمنية والمكانية. ومن هذا المنطلق، فإن موقف الجزائر من القضية الفلسطينية لم يكن موقفا ظرفيا أو عاطفيا، بل ينبع من تجربة وطنية نضالية ومن التزام مبدئي تجاه الشعوب التي تكافح لنيل استقلالها، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والسياسية للموقف الجزائري اتجاه القضية الفلسطينية

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في القضية الفلسطينية قبل الاستقلال

1- جذور العلاقات الجزائرية الفلسطينية

إن علاقة الجزائر وفلسطين ليست وليدة الحاضر، فالمواقف الجزائرية المشرفة اتجاه هذه القضية وتجاه فلسطين ذاتها، هي وليدة ذلك الارتباط الروحي والأصل العربي الواحد منذ أقدم العصور، فالجزائريين وعموم المغرب العربي خاصة البربر[1]، يعتقدون أنهم ينحدرون من سلالة الفينيقيين "الكنعانيين" الذين هاجروا من جزيرة العرب واستقروا في فلسطين[2].

وازداد عدد المهاجرين في فلسطين خلال القرن 19م وهو الوقت الذي ازدادت فيه العلاقات بين الجزائريين والفلسطينيين الذين رحبوا بهم ومنحوهم أكثر من 13 قرية في شمال فلسطين من أراضيها الفلاحية، كذلك مناطق أخرى في كل من "يافا" و"القدس"[3].

كما ترجع العلاقات بين الطرفين إلى أعماق الحضارات القديمة، فنجد أن مصير الجزائر كانت دائما مرتبط بأوضاع المغرب الكبير بالمقابل كان مصير فلسطين مرتبط دوما بأوضاع الجزيرة العربية ومصر والعراق وسوريا، كما أن كلاهما خضع للسيطرة الرومانية أي خضعا لحكم مشترك في تلك الحقبة من الزمن على الرغم من اختلاف مدتها، فالجزائر خضعت لسيطرة الرومان منذ سقوط قرطاج في حوالي 146ق.م، وفلسطين في حوالي 187ق.م[4].

وشكلت الفتوحات الإسلامية قاسما مشترك لكلا البلدين، فعملا جنبا لجنب لأجل الدفاع عن الإسلام ونشر رسالته، فالإسلام وصل إلى الجزائر في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وأصبحت بلاد الإسلام والمسلمين منذ نهاية القرن 19م، أما فلسطين فقد فتحت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب بقيادة أبو عبيدة الجراح، بعد

---

[1]- البربر: هم شعب سكن الشمال الإفريقي منذ فترة كبيرة وانتشر في كل أنحاء المغرب، كما أنها كلمة تطبق على جماعات مختلفة في خصائصها وهم أجناس متعددة كونت شعبا متحدا منذ أقدم العصور قدموا إلى هذه البلاد من منطقة البحر الأبيض المتوسط. ينظر: علي محمود عبد اللطيف، **البربر في إفريقيا في العصر الأمو ي من 40-136هـ/660-751م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، د.ت، ص02.

[2]- عثمان سعدي، **الأمازيغ البربر عرب عاربة وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2018، ص62.

[3]- سهيل الخالدي، **جبل قسمنا تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر**، منشورات وازرة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص28.

[4]- حمودي ابرير، **الفلسطينيون والثورة الجزائرية**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج5، ع3، 2021، ص04.

أن تمكنا من تحريرها من الروم في سنة 13هـ/634م وتسلم مفاتيح القدس الخليفة عمر بن الخطاب الذي منع اليهود من الدخول إليها[1].

بذلك فإن الفتوحات الإسلامية شكلت قاسم من القواسم التاريخية بين الجزائر وفلسطين التي حارب فيها كلاهما جنبا لجنب لتحرير مقدساتهم خاصة "القدس"، فالجزائر شاركت بربع جيش صلاح الدين الأيوبي[2] في تحرير هذه الأخيرة، بل وسكنوا بأمر من صلاح الدين حول المسجد الأقصى، وعند أهم بوابة وعند تلك التي دخل منها محمد صلى الله عليه وسلم المسجد الأقصى والفاروق رضي الله عنه، ومنح لهم وقفا ومساكن ومن هنا اتسم الجزائريون في المنطقة بالقيادة والفعالية، واستمر هذا التلاحم لدى الشعبين وبقي محافظا على صلابته إلى الآن[3].

ليس ذلك فقط بل وحتى في فترة الاستعمار الفرنسي ومالقوه منهم من عدوان وتشريد، اهتموا بقضية شعب عاش ما عاشوه وذلك التضامن الراجع إلى الأصل العربي الإسلامي بين شعبين جمعهما أصل واحد ودين واحد ولغة واحدة، فالفلسطينيين عانوا أيضا من سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها الجنرال بيجو في السنوات الأولى للاحتلال ونهاية الحرب التي شنها متطرف والاستعمار الاستيطاني على هوية الشعب[4].

لكن على الرغم من جهود هذا الأخير لعزل الجزائر عن ما يحيط بها وعن العالم العربي الإسلامي إلا أنها فشلت[5]، فقد هاجرت العديد من العائلات من عرش سلاوة في منطقة الزيتون أم البواقي إلى قرية هوشة عام 1890م [6]، فقد بلغ عدد المهاجرين في بعض المصادر بحوالي 1500 مهاجر، إذ تم استقبالهم بين فرق الفلسطينيين ومنحت لهم الأراضي التي استقروا فيها مجانا، إذ اضطروا لطلب الجنسية العثمانية تخوفا من فقدان تلك الأراضي، فطبق عليهم السلطان التركي سياسة التتريك، غير التي لقيت معارضة فرنسية، فهذه الأخيرة كانت تعتبر المهاجرين الجزائريين إلى مختلف الولايات العثمانية كسوريا ولبنان أصلا فرنسيون، لذلك عملوا على

---

[1]– حمودي ابرير، الفلسطينيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

[2]– صلاح الدين الأيوبي: ولد صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة 1137م بقلعة تكريت يوصف بأنه كان حسن العقيدة كثير الذكر عادلا رؤوفا رحيما ناصرا للضعيف على القوي، كان شديد البأس والمواظبة على الجهاد عالي همة استطاع ضم دمشق في نوفمبر 1174م ثم ضم حمص دون قلعتها في 10 ديسمبر 1174م، ثم ملك حماة وقلعتها في 28 ديسمبر 1174. ينظر: حسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى القرن الحادي والعشرين**، مركز الزيتونة، بيروت، ط6، 2023، ص121–122.

[3]– حمودي ابرير، الفلسطينيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص05.

[4]– محمد تامالت، **العلاقات الجزائرية الاسرائيلية، البحث عن السراب**، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص28.

[5]– بسام العسلي، **المجاهدون الجزائريون**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986، ص13.

[6]– سهيل الخالدي، **الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام**، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص62.

عرقلتها وبذلك فسياسة التتريك واجهة مشكلتين، الأولى متعلقة بمنح الأراضي والثانية متعلقة بالجنسية الأصلية، رغم ذلك فقد نجحت الدولة العثمانية في تتريك بعض الفئات الجزائرية خاصة تلك التي استفادت من الأراضي الزراعية وبعض الإعانات المالية التي قدمتها لهم[1].

ولتنفيذ مشروع الصهيونية الاستعماري والتمكن من تأسيس دولتها الصهيونية عملت على شراء الأراضي وقرى المهاجرين في كل من منطقة كراد الخيل وطبريا ومنطقة الشفا، وخصصوا أموال باهظة لشراء أراضي منطقة الجليل وبشكل خاص أراضي الجزائريين، وكونت شركة خاصة لهذا الغرض اعتمدت فيها على بعض يهود المغاربة مثل "صموئيل أيو" الذي عمل قنصلا لفرنسا، إلا أن المهاجرين الجزائريين بالتعاون مع الفلسطينيين عملوا على إفشال هذا المخطط وتعطيله[2].

عكس المهاجرين الآخرين الذين جاءتهم الحكومة العثمانية إلى فلسطين كالشاركسة والأرمن والقوقاز والأكراد وغيرهم، كما شاركوا في النزعات الواقعة بين العرب والقرى الصهيونية من أعضاء صندوق اكتشاف فلسطين، وعبر عن ذلك الكاتب الصهيوني أريهل أفيري قائلا: "لقد أهان المغاربة أعضاء وفد الصندوق وهاجموهم وعطلوا أعمالهم"، وكان أول الشهداء جراء تلك النزاعات جزائري سقط في معركة في قرية "التليل"، ماعدا المسمى الأمير سعيد الذي باع 110 من أملاك عائلته إلى الصندوق القومي اليهودي وعبد الرازق محمد سعيد الجزائري الذي رغم معارضته باقي المهاجرين الجزائريين انضم إلى بعض العائلات الإقطاعية الفلسطينية التي باعت أراضيها للصهاينة وانتهى به المطاف إلى مقاطعة وتنحية كل من ساعده على إبرام صفقاته مثل عبد الرازق مساعده، عدا ذلك لا يوجد أي مصدر صهيوني يدعى أنه حصل على قطعة أرض من فلاح جزائري[3].

وفضلا عن تلك الروابط التاريخية فالجزائريون و الفلسطينيون تربطهم روابط وجدانية، ففلسطين لها مكانة خاصة ومرتبة عالية منذ العصور التاريخية الكنعانية الأولى وأصدق تعبير ما قاله العلامة الجزائري البشير الإبراهيمي: "لأنه عريق أولا ومسلم ثانيا، وفلسطين بحكم العروبة والإسلام ثالثا، فله بعروبته في فلسطين من اليوم طلعت هوادي خيول أجداده على البقاء والمشارف وتصاهلت جيادهم باليرموك تحمل الموت الرؤام

---

[1]– عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص38.

[2]– سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق ودور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، مرجع سابق، ص261.

[3]– حمودي ابرير، **دور المهاجرين الجزائريين إلى فلسطين في مقاومة الأطماع الصهيونية فيها (1897–1948)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج10، ع3، 2021، ص119.

للأورام، وله بإسلامه عهد لفلسطين سنة من يوم اختارهم الاي للعروج إلى السماء ذات البروج، وله إلى فلسطين سنة من يوم قالوا عزة هاشم"[1].

كما تعلق الجزائريون بهذه الأرض ارجع لقداستها لقولة تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}[2].

وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تشد الرحال إلا لثلاث مساجد المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا).

فرغم ما مر به الجزائريون من ظروف قاسية من استعمار ومحن ومن مواجهته محاولات السلطات الاستعمارية القضاء على هويتهم وعلى انتماءهم العربي الإسلامي، بقيت القضية الفلسطينية أهم القضايا التي أجمعوا على العمل من أجل نصرتها وإرجاع حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه بكل اتجاهاتها السياسية، معتبرة أن هذه المسألة ماهي إلا مؤامرة بريطانية تسعى لخلق دولة إسرائيلية في المشرق العربي في مواجهة العملاقين الجديدين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللذان طالما أيدوا قيام إسرائيل وعملوا على فتح هجرة اليهود لفلسطين مدافعين لهم بالسلاح والمؤن خدمة لمصالحهم هناك[3].

فعبرت جريدة البصائر عن ذلك قائلة: "فلسطين وضعها هذا ومكانتها تلك ترزخ اليوم تحت أثقال الظلم يعميها من أقصاها إلى أقصاها بلاد عظيم وشر مستطير... وهي على حالها المعروفة في كونها قليلة العدد، عزلاء من كل الأسلحة مجردة من عموم الاستعدادات خالية من كل مؤونة وذخيرة، تدافع عدوين، الإنجليز الذين يريدون امتلاكها ليحفظوا بها طرق مواصلاتهم وليزيدوا بها أملاكهم في الشرق الأدنى وليقطعوا بالحصول عليها جزءا كبيرا ذا شأن عظيم من جسم الجزيرة العربية يعرقلون بها إنشاء مملكة العرب إلى غير ذلك من مقاصدهم وأغراضهم وتدافع اليهود الذين يريدون استضفائها، واقتطاعها بتقتيل البعض من أهلها وإجلاء البعض الآخرين من أهلها"[4].

---

[1]– أحمد شنتي، **الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج7، ع1، جانفي 2015، ص02.

[2]– سورة الإسراء، الآية 01.

[3]– براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائريين 1947 و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية، الزهرة، الأسبوع، الصباح أنموذجا**، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص36.

[4]– جريدة البصائر، ع41، ص01.

كما ضحى الجزائريون بأرواحهم في سبيل بيت المقدس في معاركهم التي خاضوها في جيش صلاح الدين الأيوبي ومن قبيلة جيش نورالدين رزيكي في حرب الصليبيين وتحرير القدس منهم عبد العزيز بن شداد بن تميم بن المعز بن باديس الذي ينحدر من العائلة الباديسية.

والجدير بالذكر البطل الجزائري أبو مدين الغوث الذي كان له دور في معركة حطين الشهيرة التي قادها الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس في 02 أكتوبر 1187م، والتي انتهت بذراع هذا الأخير الذي دفن في تراب القدس الشريف ليكون شاهدا على ذلك التلاحم في المصير الحضاري لكل من البلدين ضد الاستعمار الغاشم[1].

كان حلم اليهود المهمشين في مختلف أنحاء العالم إيجاد وطن يضمهم ومن بين تلك الشخصيات الفعالة التي عملت على لتجسيد ذلك الحلم على الواقع ثيودور هرتزل وجيمس آرثر بلفور، وما ساعده على ذلك الأزمة المالية التي وقعت فيها بريطانيا إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، فطلب من هذه الأخيرة المساعدات مقابل إنشاء الوطن القومي لليهود ومن ثم قيام إسرائيل.

2- الخلفية التاريخية للدعم الجزائري وعلاقتها بفلسطين

وكما سبق الإشارة إليه، فإن الأهمية التي تكتسيا القضية الفلسطينية في ضمير الأمة والشعوب العربية والإسلامية على حد سواء والجزائرية بوجه خاص، باعتبارها قضية محورية وجوهرية للصراع التاريخي بين العرب والمسلمين مع الصهيونية، بحكم أن المسجد الأقصى والأماكن المقدسة بفلسطين تمثل حقا لجميع أتباع الديانات السماوية، فهي مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم مصداقا لقوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}[2]. وتزداد قداستها لكونها موطن الأنبياء ومهد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، وحائط البراق بالنسبة للمسلمين وكنيسة القيامة للمسيحيين، وبحكم هذه المكانة كانت فلسطين في قلب التنافس الاستعماري بين القوى الغربية، خاصة مع توقيع اتفاقية سايكس بيكو" سنة 1916 بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم مناطق النفوذ بعد انهيار الدولة العثمانية، ما فتح المجال أمام الحركة الصهيونية للتموضع وفرض وجودها.

وفي هذا السياق، جاء "وعد بلفور" في 02 نوفمبر 1917، على لسان أرثر بلفور (Arthur Balfour) وزير خارجية بريطانيا أنذاك كمبادرة استعمارية بغطاء سياسي تهدف التأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين،

[1]- أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك، مرجع سابق، ص11.

[2]- سورة الإسراء، الآية 01.

وقد ترجم هذا الوعد لاحقا إلى "صك الانتداب" البريطاني سنة 1919 ضمن عصبة الأمم بما يرسخ الدور البريطاني في تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتغيير بنيتها الديموغرافية والسياسية.

وفي مقابل ذلك بدأت النخب السياسية والثقافية والدينية الجزائرية رغم خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي في التفاعل مع هذه التحولات واعتبار ما يحدث في فلسطين امتدادًا الصراعها التحرري فقد ظهرت كتابات وافتتاحيات في جريدتي " البصائر والشهاب " تدين المشروع الصهيوني وتحذر من مخاطره على الأمة الإسلامية، كما عبر علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن تصاميم مع القضية الفلسطينية في خطيم ومراسلاتهم، تمثل هذاالتفاعل أيضا في مواقف وطنية بارزة الزعامات من الحركة الوطنية الجزائرية، كالشيخ عبد.الحميد بن باديس، الذي رأى في فلسطين قضية دينية وسياسية لا تنفصل عن هموم الأمة وفرحات عباس الذي دعا في المحافل الدولية إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وقد تواصل هذا الدعم في فترة ما بعد الاستقلال، إذ كرست الجزائر في بيان أول نوفمبر 1954 التزامها بدعم حركات التحرر وعلى رأسها القضية الفلسطينية، باعتبارها صراعًا تحررنا ذا أبعاد قومية وإنسانية، وهو ما ستجسده السياسة الخارجية الجزائرية لاحقا في كافة المحافل الدولية[1].

3- مواقف التيارات السياسية الجزائرية من القضية الفلسطينية قبل الاستقلال

شكلت القضية الفلسطينية عنصرا محورنا في خطاب وتوجهات الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها، حيث تفاعلت النخب السياسية والفكرية والدينية مع نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني رغم خضوع الجزائر أنذاك للاحتلال الفرنسي، وقد تباينت أساليب الدعم وتعبيراته باختلاف الانتماءات الفكرية والسياسية للأحزاب إلا أن الموقف العام اتسم بالوحدة والتضامن المطلق مع القضية الفلسطينية.

3-1- موقف التيار الاستقلالي (حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائر)

يُعد التيار الاستقلالي، ممثلاً أساسا في حزب نجم شمال إفريقيا (تأسس سنة 1926)، وحزب الشعب الجزائري (تأسس سنة 1937) من أبرز الداعمين لفلسطين. إذ تبنى خطابًا سياسيا قوميا يربط بين معاناة الشعبين الجزائري والفلسطيني من الاستعمار، وقد برز زعيمه مصالي الحاج من أوائل من عبروا عن هذا الارتباط من خلال كتاباته في جريدة "الأمة" واتصالاته مع الزعيم العربي شكيب أرسلان وعدد من القيادات

[1]- أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك، مرجع سابق، ص11-12.

الفلسطينية". حيث رفض الحزب بشكل قاطع مشاريع التقسيم، وأكد في بياناته ووسائل إعلامه على وحدة مصير الشعوب العربية، وعلى ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة[1].

3-2- التيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

خلال ثورات 1929 و1936 بفلسطين رفضا للمخطط البريطاني-الصهيوني والمشاريع التقسيم، كانت دعوات العلماء المسلمين الجزائريين للتضامن مع القضية الفلسطينية. كما تبنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست عام 1931، موقفا دينيا إصلاحيًا يتكامل مع البعد القومي الإسلامي واعتبرت الدفاع عن فلسطين واجب ديني وشرعي، نظرا لقدسية الأرض المباركة ومكانتها في العقيدة الإسلامية فسخرت صحفها، وعلى رأسها جريدة "الشباب"، للتوعية بخطورة المشروع الصهيوني، وعبرت عن مواقفها من خلال خطب الجمعة ومراسلاتها. ومن أشهر تعبيراتها عن هذا التضامن مقال "فلسطين الشهيدة"، الذي نشر عام 1937. إلى جانب مشاركتها في المؤتمر الإسلامي الأول بالقدس في العام نفسه رفضا لقرار التقسيم (تقسيم فلسطين)[2].

3-3- التيار الادماجي (حزب أحباب البيان والحرية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري):

انتهج هذا التيار بزعامة فرحات عباس مقاربة ليبرالية إصلاحية، تدعو إلى المساواة والاندماج ضمن الدولة الفرنسية قبل أن يتطور لاحقا نحو المطالبة بالاستقلال، رغم طبيعته التوفيقية مع سلطات الاحتلال بالجزائر، إلا أنه لم يتردد في إعلان دعمه الصريح للقضية الفلسطينية حيث دعى فرحات عباس غير مقالاته ومداخلاته السياسية إلى تمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم واتهم المشروع الصهيوني بالعنصرية، كما اتهم الغرب وخاصة بريطانيا، بالتواطؤ مع الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية"[3].

3-4- التيار الشيوعي (الحزب الشيوعي الجزائري):

عبر الحزب الشيوعي الجزائري رغم انتمائه إلى الحركة الشيوعية العالمية، عن تضامن واضح مع القضية الفلسطينية، خصوصا في مواجهة السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين، وركز على دعم الحقوق الوطنية للفلسطينيين من منظور أممي وإنساني، منددا بالتهجير والاستيطان والدعم الغربي للصهيونية، وقد عبرت صحف الحزب مثل "الكفاح الاجتماعي" و"الجزائر الجديدة عن هذه المواقف، ففي عدد 23 أكتوبر

---

[1]- أحمد شنتي، **القضية الفلسطينية من خلال جريدة الشعب الجزائرية 1962-1967**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص78.

[2]- عالم مليكة، **القضية الفلسطينية والمواقف الجزائرية المناصرة 1919-1978 (التاريخ، التحديات والآفاق)**، مجلة البحوث التاريخية، مج9، ع1، جوان 2025، ص219.

[3]- المرجع نفسه، ص220.

1937 نشرت الأخيرة مقالا بعنوان "فلسطين" الشهيدة" باللغة الفرنسية، يُظهر حجم التعاطف السياسي والإنساني مع القضية.. ومع نكبة 1948 برز الموقف الجزائري الفلسطيني من خلال الخطابات السياسية للتضامن مع الفلسطينيين (إذ لا يسعنا التفصيل في موقف الجزائريين اللامحدود تجاه القضية الفلسطينية).

ومن هذا المنطلق فإن مواقف الأحزاب الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، وإن اختلفت في أدواتها وخطابها، إلا أنها توافقت على اعتبار فلسطين جزءا من الهم الوطني والقومي. وتجسيدا للتضامن العربي ضد الاستعمار، وقد أسهم هذا الوعي المبكر في ترسيخ مكانة فلسطين في الذاكرة الجماعية الجزائرية وضمن أولويات سياستها بعد الاستقلال.

كما لم يتوقف الدعم والمساندة الجزائرية للقضية الفلسطينية، حتى خلال الثورة التحريرية، ويظهر ذلك من مبادئ نوفمبر 1954 التي تدعو إلى المحافظة على الثوابت الوطنية والقومية المتمثلة في البعد المغاربي والعربي الإسلامي والإطار الافريقي، إضافة إلى الثوابت الإنسانية المتمثلة في العدالة والشرعية الدولية والقيم الإنسانية واحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني وفي إطار مناهضة الاحتلال وسياسات التمييز العنصري وقد كان لمبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، تحت رقم 1554 – أهمية بالغة في قوانين الثورة ومبادئها الأساسية، واستمر العمل به بعد الاستقلال وأصبح أحد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية إلى يومنا هذا، وهو الأمر الذي تتبناه الجزائر في مناصرة القضايا التحررية والدفاع عنها وعلى رأسها القضية الفلسطينية. في المحافل الدولية والمنظمات والهيئات الدولية مباشرة بعد الحصول على استقلالها سنة 1962[1].

المطلب الثاني: الموقف الجزائري الرسمي بعد الاستقلال في دعم فلسطين

1- الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية بعد الاستقلال الوطني

أبانت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 عن التزام مبدئي وثابت تجاه القضية الفلسطينية، وجعلت من دعمها خيارا استراتيجيا في سياستها الخارجية، انطلاقا من خلفية نضالية مشتركة ورؤية قومية مناهضة للاستعمار، وقد تجلى هذا الموقف في بعدين رئيسيين: هما الدبلوماسي والسياسي.

فعلى المستوى الدبلوماسي، كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1965، وفتحت لها مكتبا رسميا في العاصمة الجزائرية، مما منح المنظمة غطاء قانونيا ودوليا لتعزيز حضورها على الساحة العالمية..، كما دافعت الجزائر بقوة عن الحقوق الوطنية الفلسطينية في المحافل الدولية، خاصة

[1]- حمودي ابرير، **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص111-114.

داخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وحركة عدم الانحياز حيث تبلت مواقف واضحة تدين الاحتلال الإسرائيلي وتطالب بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وكان لها دور محوري في القمة العربية المنعقدة في الجزائر سنة 1974، والتي توجت باعتراف عربي شامل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما مهد لقبولها كمراقب في الأمم المتحدة.

أما على المستوى السياسي، فقد عبر الخطاب السياسي الرسمي الجزائري عن دعم غير مشروط للقضية الفلسطينية، حيث اعتبرت فلسطين امتدادًا طبيعيا لثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي. وقد تجسد هذا الموقف في تصريحات متكررة للرئيس هواري بومدين الذي شدد على أن الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة[1].

وفضلاً عن الخطاب السياسي دعمت الجزائر الفصائل الفلسطينية ماديا ومعنويا، وسمحت بتدريب عناصر المقاومة الفلسطينية على أراضيها، كما رفضت كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني. وجعلت من ذلك مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية. وهكذا شكل الدعم الجزائري لفلسطين بعد الاستقلال مزيجا متكاملا من المواقف الدبلوماسية النشطة والمبادئ السياسية الثابتة، بما يعكس رؤية تحررية منسجمة مع تجربة الجزائر الثورية وسعيها لإسناد كل حركات التحرر العربي والعالمي[2].

2- مبادئ الدعم الفلسطيني في السياسة الخارجية الجزائرية:

كما أشير سابقا، فإن السياسة الخارجية الجزائرية ما بعد الاستقلال قد تأسست على مبادئ الثورة التحريرية، وبوجه خاص على ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، الذي شكل المرجعية الفكرية والسياسية للدولة الجزائرية الحديثة بأبعادها الوطنية والقومية والإنسانية، وقد انعكست هذه المبادئ على التوجه العام للدبلوماسية الجزائرية، سواء أثناء الثورة أو بعد الاستقلال. حيث تم تضمينها في مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية للجزائر.

وفي هذا السياق، يشكل مبدأ مناهضة الاستعمار، ومقاومة الإمبريالية، والتمييز العنصري محورا مركزنا في السياسة الخارجية الجزائرية، بصرف النظر عن التحولات السياسية أو تعاقب الرؤساء والقيادات الوطنية، وقد عبرت الجزائر عن هذا التوجه من خلال دعمها المتواصل الحركات التحرر في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، ومساندة الشعوب في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاستقلال الاقتصادي وترسيخ مبدأ السيادة الوطنية،

[1]- عالم مليكة، القضية الفلسطينية والمواقف الجزائرية المناصرة 1919-1978، مرجع سابق، ص22.

[2]- أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك، مرجع سابق، ص21.

وبهذا المعنى أصبحت الجزائر تعرف بدبلوماسيتها التضامنية التي ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان والشرعية الدولية، وظلت ثابتة في دعم الحلول السلمية للنزاعات بعيدا عن منطق القوة والعسكرة[1].

وانطلاقا من هذه الأسس تبلت الجزائر موقفا مبدنيا تجاه القضية الفلسطينية، حيث اعتبرت دعمها جزءا من التزامها الأخلاقي والتاريخي بمبدأ حق تقرير المصير، وذلك في ضوء تجربتها المريرة تحت نير الاستعمار الفرنسي لأكثر من 132 سنة، وقد تجذرت القضية الفلسطينية في الضمير الجمعي الجزائري، وارتقت إلى أن تكون عنصرا دائما في السياسة الرسمية والشعبية، حيث لعبت المنظمات الإقليمية والدولية دورا مهما في التعبير عن هذا الموقف التضامني، وفي تسويقه على المستوى الدولي.

ومن أبرز تجليات هذا الالتزام ما قامت به الجزائر فور حصولها على الاستقلال عام 1962، وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة كعضو كامل الحقوق بتاريخ 08 أكتوبر من العام نفسه، حيث جعلت من القضية الفلسطينية محورًا ثابتا في مرافعاتها الدبلوماسية، معتبرة إياها قضية استعمارية بامتياز، وقد سعت الجزائر في هذا الإطار إلى تعبئة الدعم الدولي لفلسطين داخل المنظمات الإقليمية وخاصة منظمة الوحدة الإفريقية، حيث لعبت دورا حاسما في إقناع الدول الإفريقية بالصلة الوثيقة بين الصهيونية والتمييز العنصري، بما يهدد. أمن واستقرار القارة بأسرها[2].

وقد بدأت هذه الجهود تتبلور بشكل أوضح بعد عدوان يونيو 1967، حيث تزايد الوعي بالطبيعة الاستعمارية للكيان الإسرائيلي، ولم تعد مواقف الإدانة اللفظية كافية، بل تبنت الجزائر نهجا أكثر حزما، تمثل في الدعوة إلى عزل النظام الصهيوني، ومقاطعته على المستوى الإفريقي والدولي، وقد دفعت الجزائر في اتجاه تدويل المعركة داخل أروقة الأمم المتحدة ليس فقط لفضح العدوان، وإنما أيضا لإبراز الطابع غير المشروع للنظام الصهيوني بوصفه نظاما عنصرنا واستعمارنا في أن واحد.

وفي هذا السياق، جاء مؤتمر القمة السادس لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في الجزائر بين 13 و16 سبتمبر 1968، ليؤكد هذا المنحى، حيث تبنت القمة قرارا يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967، وجددت الجزائر التزامها الثابت بدعم القضايا العادلة وحق تقرير المصير، وهو ما يعد استمرارية لموقفها المبدئي داخل المنظمة الإفريقية[3].

---

[1]- كلاخي ياقوت، **موقف رجال الحركة الوطنية من الكيان الصهيوني بفلسطين 1936-1948**، مجلة الخلدونية، مج7، ع1، ديسمبر 2014، ص155.

[2]- ابرير حمودي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية وموقع القضية الفلسطينية فيها 1962-1989**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج6، ع3، سبتمبر 2021، ص720.

[3]- المرجع نفسه، ص723.

3- مسار المواقف الجزائرية الداعمة للقضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لارتباط القضية بالبعد القومي العربي والإسلامي، وامتتدادها الديني الوجداني اتجاه كل ما هو مقدس والذي يعتبر ذا أولوية خاصة عند الجزائريين، لذلك بقي الموقف الدبلوماسي الجزائري اتجاه القضية العربية بقي ثابت رغم تغير الظروف والمواقف، كما أن العلاقات الجزائرية الفلسطينية ترجع إلى ما قبل استقلال الجزائر، حيث شكلت القضية الفلسطينية اهتمام الحركة الوطنية الجزائرية خلال أربيعينيات القرن الماضي، والهام الثورة التحريرية للشعب الفلسطيني الذي أرى فيها نموذج للتحرر ونيل الاستقلال. وقد عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلال الجزائر على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والقارية والاقليمية، حيث منذ سنة 1963 والدعم الدبلوماسي متواصل حيث في هذه السنة احتضنت افتتاح أول مكتب باسم حركة فتح الفلسطينية والذي يعتبر الأول من نوعه في العالم والذي كان نافذة مهمة للتعريف بالقضية الفلسطينية في العالم، كما ساهمت الجزائر في مؤتمر الجامعة العربية سنة 1964 والذي كان أول مؤتمر تحضره الجزائر بعد الاستقلال، حيث طلبت الجزائر ممثلة برئيسها في تلك الفترة "أحمد بن بلة" على ضرورة تمكين فلسطين من كيان يمثلهم وهذا ما كان في القمة العربية الثانية في العام نفسه، وتم الاتفاق على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب بقيادة "أحمد الشقيري"، كما ساهمت الجزائر في الحروب 1967 و1973 ضد الكيان الصهيوني، وقدمت الدعم المادي والدبلوماسي للجيوش العربية المرابطة ضد الجبهة الاسرائيلية[1].

ودام الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية عن طريق تبني الجزائر لموقف مشترك مع الدول العربية المصدرة للبترول بوقف تصدير البترول للدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني، وهذا ما أعطى للقضية الفلسطينية دعما دوليا كبيرا، كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية منظمة التحرير الفلسطنية من دخول منظمة الأمم المتحدة سنة 1974 حينما ترأست الجزائر الجلسة في الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة بقيادة وزير الخارجية في تلك الفترة السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث مكن منظمة "ياسر عرفات" من القاء كلمة في الهيئة الأممية لأول مرة في تاريخ دولة فلسطين، وقد واصلت الجزائر الدعم الاقليمي للقضية الفلسطينية بعدما قطعت العلاقات مع دولة مصر، إثر معاهدة "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل عام 1978 والتي اعتبرتها الجزائر خيانة للقضية الفلسطنية وللقمة العربية. كما قامت الجزائر بدور الوساطة عام 1982 عقب الانشقاق الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية حركتي فتح وحماس، حيث قادت الجزائر مجموعة من اللقاءات والمفاوضات بين

[1]- عبد الرؤوف بن الشهيب، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية فيظل التهديدات الامنية لدول الجوار**، أطروحة دكتوراه في العلوم الساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2019/2018، ص51.

الفصائل الفلسطينية طيلة 05 سنوات توجت باحتضان الجزائر للقمة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني سنة 1987 والذي أعطى دفعة قوية للنضال الفلسطيني، وأعاد تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية، كما توجت الوساطة الجزائرية بين الفصائل الفلسطينية بإعلان عن قيام دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988 بالجزائر في اختتام الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني[1].

المطلب الثالث: المواقف الجزائرية الثابتة في المحافل الدولية

1- فلسطين محور مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز 1973 قراراته ونتائجه:

فمن خلال المنظمات الداعمة للفكر التحرري كذلك على غرار منظمة أو هيئة عدم الانحياز خلال مؤتمرها المنعقد بالجزائر من 05-09 سبتمبر 1973، فقد أبدت الجزائر مبدأها الراسخ في الدعوة إلى تصفية الاستعمار ومناهضة التمييز العنصري، فكانت قضية فلسطين ضمن أولى أولويات الجزائر، حيث تم الاعتراف بالثورة الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني من قبل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة اليونيسكو والمؤتمر الإسلامي، كما تم مطالبة جميع الدول بعدم تدعيم إسرائيل سواءا بالدعم السياسي أو المادي أو بالأسلحة، كما أدان المؤتمر وجود إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع ميثاق الهيئة.

كما كان للرئيس هواري بومدين دورا فاعلا في دعم القضية الفلسطينية، حيث قال في إحدى تصريحاته بأن إسرائيل تعرضت في مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر إلى هزيمة كبيرة. ولم تكن هذه الهزيمة نتيجة النصوص التي أقرها المؤتمر فحسب، وإنما هي نتيجة الوضع الذي ساد إزاء إسرائيل أيضا، فلم يكن هناك دولة دافعت عن إسرائيل ونظرياتها"[2].

2- فلسطين والقمة الرابعة للحركة بالجزائر (سبتمبر 1973): (قرارات، نتائج وانعكاسات)

بعد التأكيد على دور وأهمية حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية، ومن ثم التنديد بسياسة التمييز العنصري والتأكيد على قضية فلسطين من خلال بند إدانة المؤتمرين وعلى رأسهم الجزائر بسياسة إسرائيل التوسعية العدوانية، وضم الأراضي التي تحتلها بالقوة وممارسة القمع ضد سكان المناطق المحتلة بفلسطين، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري واللامشروط من جميع الأراضي المحتلة سنة 1967، وكذا المطالبة من جميع الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، بإيقاف دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري

[1]- مخيمر أبو سعدة، **المتغيرات في الشرق الأوسط وأثرها على القضية الفلسطينية**، مركز الأبحاث، مصر، 2018، ص56.

[2]- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012، ص56.

الإسرائيل الذي مكنها من مواصلة سياساتها العدوانية التوسعية، إضافة إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، ومنح صفة عضو مراقب لها في حركة عدم الانحياز[1].

وأكد المؤتمرون أن تحقيق الأمن في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة، وإعادة الحقوق الوطنية الثابتة الشعب فلسطين، بما في ذلك حقه في العودة إلى أراضيه وفي تقرير المصير دون أي تدخل أجنبي، وكذلك حقه في إقامة دولته المستقلة والمطالبة بانسحاب إسرائيل الكامل منها، وعدم شرعية المستوطنات وإدانة الجرائم المرتكبة في حق الفلسطينيين.

ونتيجة لتعنت إسرائيل وضربها لكل اللوائح والقرارات سواء الخاصة بالمنظمات الدولية أو اللوائح الأممية على غرار قرار 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967 عن مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الى حدود ما قبل 1967، وكل القرارات التي أعقبته في تلك المرحلة والمؤكدة على نفس المطالب قامت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة والتي سميت بحرب أكتوبر أو حرب العاشر من رمضان، وكان في يوم 06 من أكتوبر 1973 الموافق لـ10 رمضان 1393، قصد استعادة الأراضي المحتلة، وقد شاركت الدول العربية في هذه الحرب وكان للجزائر دور كبير فيها على صعيد الدعم المالي او اللوجستي أو السياسي وحتى العسكري، وأبلت الجزائر بلاء حسنا في هذه الحرب (لا يمكننا التفصيل في ذلك). إلا أن نتائج الحرب لم تكن في مستوى تطلعات العرب، والأكثر إيلاما هو دخول مصر في المفاوضات مع إسرائيل والتي انتهت بتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد التي تم من خلالها اعتراف مصر بالكيان الإسرائيلي كدولة، ومن ثم تطور العلاقات الدبلوماسية، حيث تمكنت مصر من استرجاع سيناء، وأصبحت القضية الفلسطينية تراوح مكانها مع زيادة قبضة الاحتلال والاستيطان والقمع وحروب الإبادة وتراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية[2].

وما أشبيه الأمس باليوم مع بعض التحولات في سياسات بعض الدول خاصة العربية، مع استمرار الدعم الأمريكي والغربي الإسرائيل وما يقابله من ثبات واستمرارية في مواقف الجزائر ومبادتها الراسخة في دعم القضية الفلسطينية عبر منابر المنظمات والهيئات الدولية. إضافة إلى الدعم العسكري الذي قدمته الجزائر إلى جانب الدول العربية من خلال الحرب العربية الاسرائيلية 1973، كما لا يفوتنا التنويه إلى دور الجزائر من خلال خطاب رئيسها هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 أفريل 1974 في التذكير بالمبادئ العامة للسياسة الجزائرية في دعم السلم والأمن في العالم، إلى جانبالتأكيد على ضرورة

---

[1]– سهيل الخالدي، **الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال)**، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013، ص88.

[2]– محمد عوض الهزايمة، **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص391.

إعادة النظر في العلاقات بين دول الشمال والجنوب والاستقلال الاقتصادي لدول العالم الثالث أو الدول السائرة في طريق النمو كما يرغب البعض تسميتها.

وعليه، فإنه ابتداء من سنة 1978، التي شهدت تحولات جوهرية على الساحة الدولية.خصوصا فيما تعلق بمسار الصراع العربي الصهيوني شكلت اتفاقيات كامب ديفيد.الموقعة في 17 سبتمبر 1978 بين مصر وإسرائيل محطة فارقة في الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية، فقد اعتبرت الجزائر هذه الاتفاقيات تجاوزا للإجماع العربي، وانتهاكا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره خاصة مع تغييب منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات وبناء عليه، ثبتت الجزائر رفضها المطلق لأي تسوية سياسية انفرادية لا تمر عبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". هذا الموقف الجزائري ترجم إلى تبن الخطاب سياسي أكثر حدة ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإلى مساندة غير مشروطة للفصائل الفلسطينية المقاومة، مما كرس الجزائركواحدة من أكثر الدول التزاما بالموقف العربي الرافض للتفريط في الحقوق الفلسطينية[1].

وقد انعكست هذه السياسات بشكل مباشر على المستوى الإقليمي، حيث شاركت الجزائر في القمة العربية الطارئة ببغداد 02-05 نوفمبر (1978)، وأيدت خلالها تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، كما ساندت قرار نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. هذا القرار الذي دام إلى غاية 1989، حينما أعادت الدول العربية علاقاتها تدريجيا مع مصر بعد التغيرات الإقليمية، وأعيد مقر الجامعة إلى القاهرة.

أما على الصعيد الدولي، فقد أسهمت الجزائر بشكل فعال في ترسيخ شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الأممية والتأكيد على ضرورة إشراكها في أي تسوية مستقبلية وفي الداخل وأسهم هذا التوجه في تعزيز حضور القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي والتربوي والإعلامي الجزائري، حيث غدت فلسطين جزءا لا يتجزأ من الهوية الوطنية الجزائرية، تتجاوز بعدها القومي لتستقر كقضية تحرر وكرامة ذات أبعاد إنسانية وعالمية.

وقد احتضنت الجزائر الإعلان الرسمي بقيام الدولة الفلسطينية من طرف المجلس الوطني للثورة الفلسطينية في 15 نوفمبر 1988، فكانت الجزائر أول المعترفين بالدولة الفلسطينية، ليستمر نضالها ودعمها للقضية رغم خذلانها من بعض الأطراف التي كانت حليفة ومناصرة لها في السابق على غرار الكثير من الدول العربية[2].

---

[1]- عالم مليكة، القضية الفلسطينية والمواقف الجزائرية المناصرة 1919-1978، مرجع سابق، ص223.

[2]- المرجع نفسه، ص224.

المبحث الثاني: الجزائر وفلسطين بين دبلوماسية الاعتراف والموقف من التسوية (1988-2000)

المطلب الأول: إعلان دولة فلسطين من الجزائر

1- اعتراف الجزائر بقيام دولة فلسطين 15 نوفمبر 1988م:

صرح الرئيس الشاذلي بن جديد أن دولة الجزائر مفتوحة لقيام دولة فلسطينية من أجل انعقاد دورات المجلس الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية، وأدان الشاذلي اعتراض دول عربية على بعض القيادات مثل الرئيس الراحل ياسر عرفات، وهذا الأمر أقلق وأزعج الجزائر وقال لم تقبله الجزائر أثناء ثورة التحرير لنفسها فكيف تقبله للفلسطينيين، إذ اعتبر أنه لا يجوز لأي أحد التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وأن مسألة تغيير القيادات هي شأن داخلي فلسطيني لا يمكن لرؤساء العرب التدخل فيه، ولهذا رفضت الجزائر إنشاء حزب تابع لها عكس بعض الدول العربية.

وقد عقد المجلس التأسيسي الفلسطيني دورته التاسعة عشر في قصر الصنوبر بالجزائر العاصمة في الفترة الممدة من 12-2015 أكتوبر 1980 سميت دورة الانتفاضة أو الشهيد البطل أبو الجهاد، صدر عن هذه الجلسة أهم القرارات التاريخية في المسيرة الفلسطينية، تضمنت إعلان وثيقة الاستقلال والدولة الفلسطينية وتشكيل حكومة مؤقتة للدولة الفلسطينية وقد أسند هذا القرار إلى قرار الأمم المتحدة رقم 181 عام 1947، والذي يقسم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية، رغم ما لحق بالشعب الفلسطيني من ظلم جراء هذاالقرار[1].

وعلى أرض الجزائر بحشد جماهيري من شعبها وبمبادرة أخوية تقدم بها الرئيس الشاذلي بن جديد تم احتضان دورات المجلس الوطني الفلسطيني، وأعطى الرئيس الشاذلي ين جديد تعليمة للجهات المعنية باتخاذ كافة الترتيبات لعقدها وإنجاحها بدأت من الدورة 16 في 1983 والدورة 18 في 1987، والدورة 19 عام 1988، حيث تم عقد المجلس الفلسطيني دورته التاسعة عشر الاستثنائية وفي هذه الدورة عبر الرئيس الشاذلي بن جديد عن دعمه اللامحدود لمنظمة التحرير لفلسطينية، وأيضا لمواصلة دعم الانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلة إعلاميا وسياسيا وماديا.

واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني، وقرارات القمة العربية والشرعية الدولية أعلن المجلس باسم الشعب الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق الأرض الجزائرية وعاصمتها القدس، وقد جاء إعلان

---

[1]- سلام إبراهيم خليل عريقات، **العلاقات الجزائرية الفلسطينية 1990-2018**، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020/2019، ص48.

دولة فلسطين بعد الانتفاضة الفلسطينية مهدت لها قرارات مؤتمر القمة بالجزائر عام 1988م ورغبة الشعب الفلسطيني في إبراز الهوية الفلسطينية المستقلة.

شكر الرئيس ياسر عرفات الجزائر شعبا وحكومة ورئيسا لاحتضانها جميع دورات المجلس الوطني وتقديمها كافة التسهيلات والمساعدات التي أدت إلى إنجاح دوراته.

كما كانت الجزائر من أولى الدول التي ساهمت من خلال احتضانها لمؤتمرات القمة العربية بأن تكون من الدول التي تعترف بدولة فلسطين على أرضها عام 1988م[1].

2- إعلان الاستقلال الفلسطيني، 15 نوفمبر 1988

تعهد تاريخي من أجل إقامة الدولة؛ بعد ما يقارب ربع قرن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وعقدين من الزمن من سيطرة الفصائل المقاوِمة عليها، جاء إعلان الاستقلال الفلسطيني في سنة 1988 في بعض نواحيه، نتيجةً طبيعية لتطور المنظمة، أما في نواحٍ أخرى فكان بمثابة قطيعة جذرية مع الماضي، إذ أشار للمرة الأولى إلى قبول تقسيم فلسطين، بالتزامن مع شرعية جديدة على الساحة الدولية، في حين تزايدت علامات الاغتراب في الساحة العربية[2].

طُرح مصير الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بحدة على جدول أعمال منظمة التحرير الفلسطينية بعد اندلاع حرب عام 1973، التي أوجدت -من خلال التوازن العسكري النسبي الذي أفرزته- وهماً بإمكان التوصل إلى تسوية سياسية شاملة قوامها انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967. وقد أجمعت فصائل منظمة التحرير على رفض عودة الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية، مستندة في ذلك إلى موقف قطاعات واسعة من جماهير المناطق الفلسطينية المحتلة، التي عبّرت عن رغبتها في أن تتحمّل منظمة التحرير مسؤوليتها عن مصير الأراضي التي قد تنسحب منها إسرائيل. وفي أعقاب نقاشات حامية، تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة مطلع يونيو 1974، "البرنامج السياسي المرحلي" (برنامج النقاط العشر)، الذي نص على إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة" فوق الأراضي الفلسطينية التي سيندحر عنها الاحتلال، مشدداً على أن أي خطوة تحريرية هي "حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية". بيد أنه بدا واضحاً منذ ذلك الحين، أن منظمة التحرير تتجه نحو تبنّي

---

[1]- سلام إبراهيم خليل عريقات، العلاقات الجزائرية الفلسطينية 1990-2018، مرجع سابق، ص49-50.

[2]- ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، 1995، ص19.

شعار إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، وهو الشعار الذي أقرّته بالفعل الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في القاهرة في مارس 1977[1].

وبالاستناد إلى هذا التحوّل الذي طرأ على مواقفها، استطاعت منظمة التحرير أن تحقق مكاسب سياسية مهمة، تمثّلت في اعتراف مؤتمر القمة العربية، الرباط (أكتوبر 1974) بالمنظمة "ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني"، وتأييد حق الشعب الفلسطيني "في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره"، وحقه "في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة لفلسطينية". كما صدر في الشهر نفسه قراران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، يدعو الأول منهما إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في فلسطين، بما فيها "حقه في تقرير المصير" و"حقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين" (القرار رقم 3236)، ويمنح الثاني منظمة التحرير صفة المراقب في الأمم المتحدة (القرار رقم 3237).

ولكن بينما كانت منظمة التحرير تُعِدّ نفسها للمشاركة في جهود التسوية السياسية، كان سراب هذه التسوية يبتعد، وخصوصاً بعد أن أقدمت مصر على انتهاج طريق التسوية المنفردة مع إسرائيل، التي تكللت بتوقيع "اتفاقيات كامب ديفيد " في سبتمبر 1978. وبنجاح الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982 في اقتلاع وجود المنظمة، فقدت الأخيرة القاعدة "الآمنة" التي كانت توفّر لها حرية التحرك السياسي، كما خسرت ورقة "الكفاح المسلح" التي استخدمتها لتثبيت دورها كطرف أساسي في الصراع[2].

في هذا السياق، وفي ظروف التشتت، عانت منظمة التحرير منذ مايو 1983 من انقسام شديد في صفوفها، لم تتجاوزه إلا بعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر في أبريل 1987، التي أعادت اللحمة إلى صفوف المنظمة وساهمت في توفير شروط اندلاع الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ديسمبر 1987، التي أنهت ما سماه أحد الباحثين مرحلة "التيه" الفلسطيني. فقد كرّست تلك الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، وتركت تأثيرات كبيرة على الفكر السياسي الفلسطيني وتطوره، بعد أن ركّزت القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة على هدفَي الحرية والاستقلال، ورسمت فاعلياتها النضالية حدود الدولة الفلسطينية على أساس "الخط الأخضر" الذي يفصل الأراضي الفلسطينية التي احتُلت سنة 1967 عن أراضي العام 1948. وأعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، كما دفعت الحكومة الأردنية إلى إصدار قرارها في 31 يوليو

---

[1]– يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993**، تر: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص35.

[2]– عبد الرحمن أسعد، **التحول السياسي الفلسطيني (المعاني والظروف والعوامل)**، مجلة شؤون فلسطينية، ع202، يناير 1990، ص109.

1988 بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وحرّكت الانتفاضة، بطابعها الشعبي والسلمي، موجة واسعة من التعاطف مع الشعب الفلسطيني، كما نشّطت المساعي الدولية لإيجاد تسوية سياسية للصراع، وعزّزت مواقع قوى السلام داخل إسرائيل[1].

وشعرت قيادة منظمة التحرير، ولا سيما في ظل مناخات الانفراج الدولي التي تولّدت من سياسة "البيريسترويكا" السوفييتية، أن الظروف باتت ناضجة كي تُقْدِم على طرح مبادرة سياسية سلمية، ولهذا الغرض انعقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر منتصف نوفمبر 1988، وأصدرت في ختام أعمالها "إعلان الاستقلال"، الذي تضمن "قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف"، باعتبارها "دولة عربية [و] جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، ومن تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديموقراطية والوحدة"، ولتكون دولة "للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطوّرون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية وكرامتهم الإنسانية"[2].

كما تضمن "إعلان الاستقلال" موافقة منظمة التحرير، لأول مرة منذ نشوئها، على قرار تقسيم فلسطين الدولي، عندما أشار إلى أنه "مع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العمومية رقم 181 لسنة 1947، الذي قسّم فلسطين دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي في السيادة والاستقلال الوطني". وعلى الرغم من معارضة بعض فصائل منظمة التحرير، أعلن البيان السياسي الصادر عن تلك الدورة موافقة منظمة التحرير على قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338 كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام بمشاركة منظمة التحرير على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. كما جدَّد الإعلان –بعد أن أكد "حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي"– رفضه "الإرهاب بكل أنواعه، بما في ذلك إرهاب الدولة"[3].

وبذلك، استجابت منظمة التحرير لشروط الإدارة الأميركية للحوار معها، مبررة موافقتها على قرارَي مجلس الأمن اللذين يخاطبان الدول، بأن فلسطين بعد أن صارت "دولة" صار بوسعها التفاوض على أساسهما حول الانسحاب الإسرائيلي من أراضيها. وبالفعل، قررت إدارة الرئيس رونالد ريغان في 15 ديسمبر 1988، تفويض وزارة الخارجية الأميركية "الدخول في حوار موضوعي مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية". بيد أن

---

[1]– سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، تر: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص56.

[2]– عمر المصالحة، **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، تر: وديع إسطفان وماري طوق، دار الساقي، بيروت، 1994، ص36.

[3]– المرجع نفسه، ص41.

"مبادرة السلام" الفلسطينية ما لبثت أن اصطدمت بجدار التعنت الإسرائيلي، وبإعلان إدارة الرئيس جورج بوش في 21 يونيو 1990، تعليق الحوار الأميركي– الفلسطيني، في وقت راحت الانتفاضة تعاني من الإنهاك والانقسام بين قواها الفاعلة، ولا سيما بعد بروز "الإسلاميين" منافسين لمنظمة التحرير ورافضين الاعتراف ببرنامجها السياسي وبوحدانية تمثيلها الشعب الفلسطيني. وفي هذه الظروف، تبنت قيادة منظمة التحرير المبادرة السياسية التي طرحها الرئيس العراقي صدّام حسين بعد غزوه الكويت في 02 أغسطس 1990، على قاعدة "الربط" بين كل النزاعات في الشرق الأوسط.

وبعد حرب الخليج التي انتهت بهزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت، وجدت منظمة التحرير نفسها تحت حصار سياسي ومالي شديد، عربي ودولي. وتحت ضغوط مكثّفة، لم يكن أمام المنظمة سوى الموافقة على الشروط الأميركية للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي دعت إليه الإدارة الأميركية في أكتوبر 1991، ثم على الدخول في مفاوضات سرية مع الحكومة الإسرائيلية أسفرت، في سبتمبر 1993، عن اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، الذي لم يؤدِّ إلى تجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي أُعلن عنها سنة 1988، بل أدّى إلى زيادة حدة الصراع بين الطرفين، وإلى توسيع سياسة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدهور أوضاع سكانها المعيشية[1].

المطلب الثاني: تطورات اتفاق أوسلو واتفاق –غزة أريحا– والموقف الجزائري

1– مسار الاتفاقين:

استثمارا لأحداث الانتفاضة المتصاعدة، أعلن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في جلسة المجلس الوطني المنعقدة بالجزائر العاصمة في الخامس عشر من تشرين ثاني من عام 1988 إقامة دولة فلسطين وفقا لوثيقة اعلان الاستقلال التي تضمنت تطورا هاما في السياسية الفلسطينية تمثلت بالموافقة على قرار التقسيم رقم 181، مما فتح الباب أمام إمكانية إجراء مفاوضات فلسطينية–اسرائيلية.

"ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني".

في الوقت نفسه، أضعفت كل من التحولات الإقليمية كحرب الخليج الثانية تحرير"الكويت"، وموقف قيادة المنظمة من احتلال العراق لدولة الكويت والتحولات الدولية بانهيار الاتحاد السوفياتى بداية العام 1992، مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وقدرتها.

[1]– سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، مرجع سابق، ص59.

في المقابل توصلت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية إلى قناعة مفادها أنه من المستحيل للأبد الاستمرار فى السيطرة على الفلسطينيين بالقوة، مهما بلغ مستوى القمع والعقوبات وأدوات التنكيل الإسرائيلية المستخدمة ضد الفلسطينيين من اعتقال وابعاد وقتل وجرح، وهدم البيوت ومنع التجول ومصادرة الأراضي والاملاك واغلاق المدارس والجامعات[1].

في محاولة من جانب المجتمع الدولي لإحياء عملية السلام الإسرائيلية العربية من خلال المفاوضات، انعقد مؤتمر" مدريد للسلام" في الفترة من 30 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 1991 بالعاصمة الإسبانية مدريد"، تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي "آنذاك"، شاركت فيه وفود مثلت كل من إسرائيل والفلسطينيين وسوريا ولبنان والأردن. أعقب المؤتمر مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، وقد ترأس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي وعقدت اجتماعات ثنائية لاحقة في واشنطن وفي يناير 1992 بدأت مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التعاون الإقليمي في موسكو، حضرتها إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني والمجتمع الدولي.

وبشكل مواز جرت مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية "أوسلو" بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد قريع أبو "علاء" وممثلين عن حكومة إسرائيل التي كان يترأسها آنذاك اسحاق رابين نتج عنها في سبتمبر 1993 اعلان مبادئ واعتراف متبادل بين الطرفين تضمن اتفاق اعلان المبادئ إجراء انتخابات فلسطينية في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، وإقامة السلطة الفلسطينية، ونقل الصلاحيات لها على السكان والأرض، وقيام إسرائيل بإجراء انسحاب من أراضي فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي جو احتفالي في الثالث عشر من ذلك الشهر رعت حكومة الولايات الأمريكية حفل توقيع اعلان المبادئ.

واجهت عملية السلام عقبات عديدة في الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي، فلم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بنقل الصلاحيات وفقا للمواعيد المنصوص عليها في الاتفاق، واستمرت برعاية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. كما واجهت معارضة قوية من أطراف فلسطينية داخلية حيث عبر بعضها عن معارضته من خلال مقاطعةالانتخابات أو المشاركة فى السلطة وأخرى من خلال القيام بعمليات تفجيرية ضد أهداف إسرائيلية. وفي الجانب الإسرائيلي قام إسرائيلى بارتكاب مجزرة فى الحرم الابراهيمي في عام 1994، وقامت جهات متطرفة باغتيال رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحاق رابين عام 1995 وتم انتخاب بنيامين نتنياهو المعارض العملية

[1]– فاتح شيباني، **اتفاقية أوسلو : الدوافع والمواقف**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج6، ع1، 2020، ص35–42.

السلام رئيسا للحكومة في اسرائيل في عام 1996 مما أدى إلى تراجع عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي[1].

ثم جاء إتفاق غزة أريحا الذي عرف "بإتفاق القاهرة"، حيث تم التوقيع عليه فى القاهرة في 1994/05/04، فتم بموجبه تأسيس السلطة الفلسطينية في أريحا وأجزاء من قطاع غزة ، وأخيراً إتفاق" "طابا" الذي عرف بالإتفاقل االمرحلى أو أسلو"2"، وقد تم التوقيع عليه فى واشنطن في 28 سبتمبر 1995، حيث تم بموجبه توسيع إمتداد النفوذ المحدد للسلطة الفلسطينية، وبموجبها تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق كما سنذكر لاحقا).

ثم عقد اتفاق وايبلانتيشنوايريفر" بين ياسر عرفات ونتينياهو " بمشاركة الرئيس الأمريكي وبحضور ملك الأردن، في 23 نوفمبر 1998 فى ولاية ميرلاند الأمريكية، على بعد 100 كم من واشنطن ، ونصت على الإنسحاب من بعض المناطق الفلسطينية، وتوطيد العلاقات الإقتصادية بين السلطة والإحتلال، كما تحتوي على نصوص أمنية بوقف عمليات المقاومة، وإفتتاح منطقة صناعية في غزة ، بالإضافة إلى بنود أمنية، وضرورة الإسراع في التفاوض للتوصل للحل النهائي في عام 1999، كما وقع مذكرة واى ريفر2 شرم الشيخ في 1999/09/04 في شرم الشيخ بمصر وهى مذكرة لتفسير مشترك لإتفاق واى ريفر الأول ووضع جدول زمني لتنفيذه في عام 1999 وفي جويلية عام 2000 استأنفت المفاوضات بالضغوط الأمريكة في منتجع كامب ديفيد، وصدر بيان تمهيداً لتجديد المفاوضات بينهم، ثم جاءت خارطة الطريق عام 2003 وإقتراح الرئيس بوش، وهكذا جرت المحادثات بين الحين والآخر في إطار أوسلو إلى الآن، بدون نهاية لتلك الكذبة والخديعة[2].

2- الموقف الجزائري من اتفاقية أوسلو (1993) واتفاق غزة–أريحا (1994)

2-1- الموقف الدبلوماسي والتاريخي

حافظت الجزائر على موقفها التاريخي الثابت: رفض أي اعتراف بإسرائيل أو تطبيع للعلاقات معها قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة، على حدود 1967، عاصمتها القدس، مع ضمان حق العودة. هذا الموقف نابع من قناعة وطنية تربط بين النضال الفلسطيني ضد الاحتلال والنضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تجسّد هذا الموقف في رفض الجزائر لأي حلول جزئية أو مؤقتة لا تضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية الكاملة.

---

[1]- فاتح شيباني، اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف، مرجع سابق، ص35-42.

[2]- فاتن السعيد، ومحمد أحمد شاهين، **اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي 1993**، المجلة العلمية بكلية الآداب، ع34، 2020، ص10.

بعد اتفاق أوسلو، لم تغيّر الجزائر من هذا الموقف. رفضت علنًا الانخراط في أي عملية تطبيع مع إسرائيل، ورفضت الطروحات العربية التي قدمت تنازلات مشروطة، كما عبّرت عن معارضتها لاتفاقيات مثل "أبراهام" عام 2020. ورغم اعترافها بالسلطة الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، فإنها لم توافق على السياسات الأمنية والتنسيقية التي فرضها اتفاق أوسلو، وطالبت بضرورة العودة إلى قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرارين 181 و194[1].

2-2- الموقف الرسمي من الاتفاقين

لم ترفض الجزائر اتفاق أوسلو بشكل مباشر، لكنها لم تؤيده إلا ضمن رؤية عامة للسلام العادل، واشترطت أن يكون جزءًا من مسار شامل يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. رحبت بشكل حذر باتفاق غزة–أريحا، واعتبرته خطوة مرحلية محدودة ضمن المسار التفاوضي، لكنها لم ترَ فيه حلاً نهائيًا.

ركز الخطاب الجزائري على أن أي اتفاق يجب أن يكون مبنيًا على قرارات الشرعية الدولية، وألا يُستخدم مبررًا للتطبيع أو لتجاهل القضايا الجوهرية، مثل القدس، واللاجئين، والسيادة الكاملة[2].

2-3- في الممارسة السياسية والدبلوماسية

أبدت الجزائر تحفظًا واضحًا على انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو، واعتبرته تقليصًا للضغط الدولي على إسرائيل وتفريطًا بالمطالب الأساسية. لم تشارك في أي تنسيق أمني أو اقتصادي مع إسرائيل أو حتى السلطة الفلسطينية الناشئة، وركّزت دعمها على الجوانب السياسية والإنسانية من خلال مواقفها في الأمم المتحدة والجامعة العربية.

اتفاق غزة–أريحا لم يشهد تدخلًا جزائريًا مباشرًا، لكن الجزائر باركته كخطوة فلسطينية مستقلة، دون أن تعتبره تحولًا في مواقفها أو بداية للتقارب مع إسرائيل. ظلت متمسكة بالمبادئ: لا سلام بدون دولة، لا تطبيع دون إنهاء الاحتلال[3].

3. الموقف الشعبي والسياسي الداخلي

الجزائريون، حكومة وشعبًا، تعاطفوا مع السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، لكنهم لم يقبلوا باتفاق أوسلو كحل دائم. على المستوى الشعبي، سادت حالة من التحفظ وعدم الثقة، وبرز إدراك واضح بأن الاتفاق لا يضمن حقوق الفلسطينيين، بل يشرّع وضعًا مؤقتًا هشًا.

---

[1]– ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة، "طبخة أوسلو"**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص96.

[2]– شفيق الحوت، **اتفاقية غزة أريحا الحل المرفوض**، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص35.

[3]– المرجع نفسه، ص40.

النخب الجزائرية الثقافية والسياسية لم تتقبل الاتفاق، واعتبرته خطوة تمس بالثوابت الفلسطينية. ومع ذلك، لم يتحول الموضوع إلى قضية نقاش داخلي واسع بسبب انشغال البلاد بأزمة داخلية عميقة[1].

4. السياق الداخلي أثناء توقيع الاتفاقين

في تلك المرحلة، كانت الجزائر غارقة في أزمة سياسية وأمنية حادة، اندلعت بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1992. دخلت البلاد في ما يُعرف بـ"العشرية السوداء"، حيث شهدت موجة عنف دامي أودت بحياة أكثر من 100 ألف شخص، ودفعت الدولة إلى تقليص أولوياتها الخارجية لصالح ضمان الأمن الداخلي.

كما تأثر حضور الجزائر في المنظمات الإقليمية والدولية، وانخفض تأثيرها في القضايا الكبرى مثل القضية الفلسطينية مقارنة بما كان عليه الوضع في سبعينات وثمانينات القرن الماضي[2].

5. تأثير الأزمة على الموقف من الاتفاقين

أدت الأزمة إلى غياب الجزائر عن صياغة وترتيبات أوسلو وغزة–أريحا، وقللت من حدة مواقفها العلنية، لكنها لم تغيّر في المضمون. ظلّ الخطاب الجزائري يدعم الحقوق الفلسطينية ويُحذر من تجاوز قرارات الأمم المتحدة، دون أن يكون جزءًا فعّالًا من المفاوضات أو الوساطات الإقليمية.

تبنّت الجزائر موقفًا حذرًا ومحسوبًا: لا تأييد صريح للاتفاق، ولا هجوم علني عليه، وإنما تأكيد دائم على أن أي حلّ لا يحقق السيادة الكاملة للفلسطينيين مرفوض، وأن القدس وحق العودة خط أحمر[3].

6. الاستمرارية والثبات رغم العزلة

رغم العزلة والظروف الصعبة، لم تعترف الجزائر بإسرائيل، ولم تطبّع معها، ولم تُشارك في أي ترتيبات إقليمية اقتصادية أو سياسية عقب أوسلو. في جميع المناسبات الرسمية، كررت الجزائر أن موقفها لم يتغير: القضية الفلسطينية مسألة مبدأ، وأي حل يجب أن يكون مبنيًا على قرارات الشرعية الدولية وإرادة الشعب الفلسطيني[4].

---

[1]– محمد حسنين هيكل، **السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1994، ص23.

[2]– المرجع نفسه، ص25.

[3]– حنان ظاهر محمود عرفات، **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005/2004، ص50.

[4]– المرجع نفسه، ص52.

المطلب الثالث: الدور السياسي والدبلوماسي للجزائر في دعم القضية الفلسطينية عبر القمم العربية والإفريقية (1988–2000)

1- الدعم السياسي والدبلوماسي في ظل التحولات الداخلية

شهدت الجزائر خلال نهاية الثمانينات تحولات سياسية كبرى، عقب احتجاجات أكتوبر 1988، تَبِعها الاعتراف بالتعددية الحزبية وبداية مرحلة ديمقراطية جديدة. غير أن المسار توقف سنة 1992، بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، ما أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية حادة عُرفت بـ"العشرية السوداء" (1991–2002). رغم ذلك، لم تتخل الجزائر عن ثوابتها الخارجية، خصوصًا دعمها الثابت للقضية الفلسطينية سياسيًا وماديًا، وظل الموقف الدبلوماسي متماسكًا حتى في فترات الانكماش الخارجي. ومع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام 1999، استعادت الدبلوماسية الجزائرية نشاطها الإقليمي والدولي. وشهدت مواقف الجزائر في القمم العربية والإفريقية عودة قوية لدورها التاريخي في دعم الشعب الفلسطيني، ورفض أي مسارات سلام لا تضمن الحقوق الكاملة[1].

2- الدور الجزائري في القمم العربية (1988–2000)

2-1- دعم ثابت للقضية الفلسطينية

رغم الأزمة الداخلية، حافظت الجزائر على موقعها الداعم سياسيًا وميدانيًا للقضية الفلسطينية. في القمم العربية، أبرزها قمتي 1990 بالقاهرة و1996 بالقاهرة، أكدت الجزائر على:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة.
- دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس.
- رفض التطبيع مع إسرائيل قبل استكمال هذه الأهداف.

كما دعمت الجزائر مضمون "مبادرة السلام العربية" لاحقًا، رغم أنها طُرحت رسميًا في 2002، إلا أن مواقف الجزائر المسبقة كانت متطابقة مع بنودها الأساسية[2].

---

[1]- عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، **دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي**، مجلة القانون والمجتمع، مج13، ع1، 2025، ص182.

[2]- المرجع نفسه، ص185.

2-2- رفض التدخلات الأجنبية

خلال حرب الخليج (1990-1991)، عبّرت الجزائر في القمم العربية عن رفضها التام لأي تدخل أجنبي في الشأن العربي. وقد دعت إلى حلول عربية للأزمات الإقليمية، ورفضت عسكرة الخلافات، متمسكة بمبدأ سيادة الدول ورفض فرض الوصاية الدولية.

2-3- مناهضة التفكك ودعم الوحدة

دعمت الجزائر باستمرار المواقف الرامية إلى تعزيز وحدة الصف العربي. نادت باستقلالية القرار العربي بعيدًا عن الضغوط الخارجية، خاصة في ملفات العراق ولبنان وفلسطين، وسعت دائمًا إلى تقريب وجهات النظر داخل الجامعة العربية رغم غيابها الدبلوماسي النسبي خلال التسعينات[1].

3- الدور الجزائري في القمم الإفريقية

3-1- فلسطين في صلب الاهتمام الإفريقي

في جميع القمم الإفريقية خلال هذه المرحلة، اعتبرت الجزائر أن القضية الفلسطينية ليست شأنًا عربيًا فقط، بل قضية تحرر ضد استعمار مشابه لما عاشته الشعوب الإفريقية. دعت الجزائر إلى الاعتراف الدولي بفلسطين، وتأكيد حق تقرير المصير، ورفضت أي تجاهل للحقوق الفلسطينية تحت غطاء تسويات سياسية غير عادلة[2].

3-2- تنسيق إفريقي-عربي لدعم فلسطين

عملت الجزائر على بناء جبهة إفريقية-عربية موحدة لدعم فلسطين داخل المحافل الدولية. ربطت بين تجربتها النضالية ضد الاستعمار وتجربة الشعب الفلسطيني، واعتبرت الاحتلال الإسرائيلي استمرارًا لنهج استعماري مرفوض.

3-3- المبادرات الدبلوماسية داخل الاتحاد الإفريقي

من خلال مواقفها داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ساهمت الجزائر في:

- إدراج فلسطين كبند دائم في جدول أعمال القمم.
- دفع قرارات جماعية تدين الاحتلال الإسرائيلي.
- منع اختراق إسرائيلي لبعض العواصم الإفريقية، أو على الأقل تأجيل محاولات التطبيع.

---

[1]- جمال عبد الكريم، والويزة شنشوني، مرجع سابق، ص263-265.

[2]- المرجع نفسه، ص265.

3-4- مناهضة التطبيع والضغط الدبلوماسي

رفضت الجزائر بشدة أي تطبيع من دول إفريقية مع إسرائيل قبل استرجاع الفلسطينيين لحقوقهم. وقد مارست الجزائر ضغطًا سياسيًا دبلوماسيًا عبر الحوارات الثنائية والقمم الجماعية للحفاظ على موقف إفريقي موحد مناهض للتطبيع.

3-5- التضامن العملي

شاركت الجزائر في حملات دعم معنوي وإنساني للشعب الفلسطيني، وعبّرت عن مواقف قوية خلال التصعيدات، مثل الانتفاضة الأولى (1987–1993)، والاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982). وجعلت من القضية الفلسطينية نقطة التقاء للضمير الإفريقي المناهض للهيمنة[1].

4- علاقة الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية

4-1- تأييد سياسي راسخ

منذ إعلان استقلال دولة فلسطين في الجزائر عام 1988، دعمت الجزائر منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت رسميًا بالدولة الفلسطينية.

4-2- حاضنة دبلوماسية للمنظمة

استقبلت الجزائر قيادات المنظمة، وقدّمت لهم الدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي، حتى خلال سنوات أزمتها الأمنية. كما ساهمت في تهيئة منصات للحوار بين الفصائل الفلسطينية وتثبيت مواقف الوحدة الوطنية.

4-3- دعم مادي ومعنوي

قدّمت الجزائر دعمًا ماليًا مباشرًا للمنظمة، خاصة في مراحل الحصار أو النزاع، ودعمت التعليم الفلسطيني، واستقبلت لاجئين وطلابًا فلسطينيين في جامعاتها ومؤسساتها الصحية.

4-4- تنسيق متواصل في المحافل الدولية

نسّقت الجزائر مع المنظمة في الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة، وسعت لتعزيز حضور فلسطين كعضو مراقب أو فاعل، ورفضت المساس بحقوقها في أي تسوية جزئية أو دولية.

4-5- التمسك بالثوابت

رغم دعم الجزائر لمسار السلام، فإنها عبّرت باستمرار عن رفضها لأي مسار لا يضمن:

- إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967.

[1]- صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، منشورات ANEP، الجزائر، 2002، ص81.

- عودة اللاجئين وفق القرار 194.
- اعتبار القدس عاصمة أبدية لفلسطين[1].

5. موقف الجزائر من عملية السلام في الشرق الأوسط

في مختلف القمم، الجزائر دعمت فكرة السلام لكنها رفضت "السلام مقابل الاستسلام". شاركت في قمة فاس (1989) بتأكيدها على ضرورة حل عادل وشامل، يقوم على قرارات الشرعية الدولية، لا على تنازلات سياسية غير متوازنة. رفضت الجزائر أي مسار يؤدي إلى تطبيع تدريجي دون تحقق المطالب الفلسطينية. موقفها كان واضحًا: السلام لا يجب أن يكون غطاءً لإطالة أمد الاحتلال أو تمرير صفقات غير عادلة[2].

[1]– جمال عبد الكريم، والويزة شنشوني، مرجع سابق، ص270.

[2]– المرجع نفسه، ص272.

المبحث الثالث: تحوّلات الدبلوماسية الجزائرية بين الانتفاضة الثانية وتداعيات 11 سبتمبر (2000–2011)

المطلب الأول: الانتفاضة الثانية والموقف الجزائري

1- انتفاضة الأقصى (2000): جذور الغضب وموقف الجزائر

1-1- خلفية اندلاع الانتفاضة

جاءت انتفاضة الأقصى، أو "الانتفاضة الثانية"، في 28 سبتمبر 2000، نتيجة تراكمات سياسية وأمنية. كانت اتفاقيات أوسلو (1993) قد وُعد الفلسطينيون من خلالها بدولة مستقلة، لكن بعد سبع سنوات من المفاوضات، لم تحقق إسرائيل أيًّا من التزاماتها الجوهرية. بل على العكس، زادت وتيرة الاستيطان، واستمرت إسرائيل في السيطرة على القدس، ورفضت الاعتراف بحق العودة.

زيارة أرييل شارون زعيم حزب الليكود آنذاك لباحات المسجد الأقصى، برفقة أكثر من ألف جندي إسرائيلي، فجّرت المشهد. اعتُبرت الزيارة استفزازًا مباشرًا للمقدسات الإسلامية، واستفزازًا للشعب الفلسطيني، الذي كان يعاني من انسداد سياسي، وممارسات الاحتلال اليومية، والإحباط من مسار التسوية.

رد الفعل الفلسطيني جاء سريعًا. خرجت مظاهرات عارمة في القدس، الضفة الغربية، وقطاع غزة. تطوّرت المواجهات من الحجر إلى السلاح، خاصة مع تصعيد الاحتلال في استخدام الرصاص الحي، وفرض الإغلاق الشامل على المدن. تصاعدت وتيرة العنف، وبدأ الاحتلال باستهداف البنى التحتية للسلطة الفلسطينية، وقصف مقراتها، في خطوة تؤكد تحلل إسرائيل من التزاماتها في أوسلو[1].

1-2- تصاعد القمع الإسرائيلي

واجهت الانتفاضة قمعًا غير مسبوق من قبل الجيش الإسرائيلي:

- أكثر من 3000 شهيد خلال السنتين الأوليين.
- تدمير البنية التحتية الفلسطينية، بما في ذلك وزارات ومراكز شرطية ومستشفيات.
- محاصرة الرئيس ياسر عرفات داخل مقره في رام الله، وتحميله مسؤولية الفشل السياسي، رغم أنه كان قد بارك الانتفاضة بداية.

[1]- جميل هلال، **انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج11، ع44، خريف 2000، ص26-30.

- إعلان شارون لاحقًا عن بناء الجدار العازل الذي صادر آلاف الهكتارات من الأراضي، وشطر الضفة الغربية إلى مناطق معزولة، فيما وصفته محكمة العدل الدولية سنة 2004 بأنه "غير شرعي" وانتهاك للقانون الدولي.
- تزامن كل ذلك مع تعمق الانقسام الداخلي الفلسطيني، وتصاعد الغضب الشعبي العربي، وتراجع الثقة بالمسار التفاوضي[1].

1-3- الموقف الجزائري الرسمي – وضوح وثبات

أبدت الجزائر موقفًا صريحًا ومبدئيًا من الانتفاضة الثانية. من اللحظات الأولى، أدانت رسميًا العدوان الإسرائيلي، واعتبرت أن ما يحدث ليس مجرد عنف متبادل، بل عدوان منظم على شعب أعزل يطالب بحقوقه المشروعة.

من خلال وزارة الخارجية والتمثيل الدائم في الأمم المتحدة، طالبت الجزائر بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، وناشدت المجتمع الدولي إدانة الانتهاكات الإسرائيلية، وخاصة استهداف المدنيين والمنشآت الصحية والتعليمية. كما دعت الجزائر جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى اتخاذ مواقف أكثر جدية، محذّرة من تمييع القضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضية تفاوض بلا سقف.

أصر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة آنذاك في خطاباته الإقليمية والدولية على أن القدس خط أحمر، وحق العودة لا يسقط بالتقادم، والدولة الفلسطينية المستقلة حق تاريخي لا مساومة عليه[2].

1-4- الموقف الشعبي – تعبئة جماهيرية فريدة

لم تقتصر الاستجابة الجزائرية على القنوات الرسمية، بل شهدت البلاد تحركًا شعبيًا لافتًا:

- خرجت مظاهرات ضخمة في العاصمة الجزائرية، وقسنطينة، وعنابة، وتلمسان، وغيرها من المدن، شارك فيها الآلاف من المواطنين، حاملين الأعلام الفلسطينية، ولافتات تندد بالاحتلال وتدعو إلى دعم المقاومة.
- نظمت المساجد والجامعات حلقات نقاش، ودروس توعية، وحملات لجمع التبرعات لصالح الشعب الفلسطيني. لعبت النقابات العمالية والجمعيات الطلابية دورًا رياديًا في هذا السياق.

---

[1]- عزيز حيدر، **انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2000 وآثارها في العرب مواطني إسرائيل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج4، ع1، شتاء 2003، ص24-25.

[2]- وسيم جرادات، حسينة بلمختار، **انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني عقب عملية طوفان الأقصى**، مجلة السياسة العالمية، مج8، ع2، ديسمبر 2024، ص865.

- الإعلام الجزائري، لاسيما الصحف المستقلة كـ"الخبر"، و"الشروق"، خصصت تغطيات مكثفة للانتفاضة، وسلطت الضوء على المجازر الإسرائيلية، في وقت كان فيه الإعلام الرسمي العربي مترددًا أو محكومًا بالتوجيه السياسي[1].

1-5- الأبعاد الرمزية للموقف الجزائري

موقف الجزائر من انتفاضة الأقصى لم يكن مجرد رد فعل سياسي، بل كان امتدادًا لثوابت تاريخية. فالجزائر التي خاضت حرب تحرر دامية ضد الاستعمار الفرنسي، ترى في القضية الفلسطينية مرآة نضالها الوطني. لذا، فإن دعمها للفلسطينيين لا يرتبط بتوازنات إقليمية أو تحالفات وقتية، بل يقوم على مبدأ واضح: لا شرعية للاحتلال، ولا تسوية دون عدالة.

هذا الموقف الثابت جعل الجزائر في عزلة أحيانًا داخل النظام العربي الرسمي، لكنه منحها احترامًا دائمًا في الأوساط الشعبية والفلسطينية.

كانت انتفاضة الأقصى لحظة مفصلية في تاريخ الصراع، أنهت عمليًا أوهام "أوسلو"، وأعادت تعريف الصراع كحرب تحرر لا مجرد نزاع سياسي، وأظهرت الجزائر تماسكًا في موقفها، بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي، مع استمرارية رمزية تُعبّر عن هوية ثورية لا تقبل التطبيع أو التسويات المجتزأة. ولم يكن دعم الجزائر موسميًا، بل استراتيجيا، يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة الصراع ومرجعياته التاريخية والقانونية[2].

2. هدنة شرم الشيخ 2005: تحفّظ دبلوماسي وموقف مشروط

2-1- السياق السياسي للهدنة

جاء اتفاق شرم الشيخ في 08 فبراير 2005، بعد مرحلة شديدة الاضطراب عاشتها القضية الفلسطينية، أعقبت وفاة الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر 2004، وصعود محمود عباس إلى سدة السلطة كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية شكّل تحولًا سياسيًا واضحًا في نهج القيادة الفلسطينية، إذ تبنّى عباس خطابًا تفاوضيًا براغماتيًا، قائمًا على نبذ "العنف"، وتفعيل خارطة الطريق الأمريكية.

الهدنة التي تم الإعلان عنها بحضور الرئيس المصري حسني مبارك والملك عبد الله الثاني، وبمشاركة شارون وعباس، تضمنت وقفًا متبادلًا لإطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، مقابل تخفيف الحصار

---

[1]- وسيم جرادات، حسينة بلمختار، مرجع سابق، ص866.

[2]- وديع مخلوف، **طوفان الأقصى من الهجوم الفلسطيني إلى التحولات الإقليمية في قواعد الاشتباك**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج9، ع1، ماي 2025، ص485.

الإسرائيلي عن الأراضي المحتلة، وإعادة تفعيل الاتفاقات الأمنية، تمهيدًا لعودة المسار التفاوضي الذي كان متجمدًا منذ سنوات[1].

لكن من وجهة نظر عدد من الدول، ومنها الجزائر، هذه الهدنة جاءت ضمن حسابات إقليمية ضاغطة:

- إسرائيل أرادت التخلص من ضغط الانتفاضة دون تقديم تنازلات حقيقية.
- الولايات المتحدة كانت تمارس ضغوطًا لتجميل صورتها في المنطقة بعد غزو العراق (2003).
- الأنظمة العربية الداعمة للتسوية كانت تسعى لتثبيت استقرار هش، ولو على حساب العدالة الفلسطينية.

2-2- الموقف الجزائري – تحفظ مبني على الواقعية والوضوح السياسي

لم تُعارض الجزائر الهدنة كليًا، لكنها تعاملت معها بحذر شديد وتحفظ دبلوماسي مدروس. كانت تدرك أن الظرف الإقليمي لا يسمح بقطع الطريق على خيارات القيادة الفلسطينية الجديدة، لكنها في الوقت نفسه رفضت أن تُؤطر هذه الهدنة باعتبارها إنجازًا سياسيًا أو مدخلًا لتسوية عادلة.

من أبرز الملاحظات الجزائرية على هذه الهدنة:

- غياب الضمانات الدولية: لم تكن هناك أي ضمانات أمريكية أو أوروبية تلزم إسرائيل بوقف الاستيطان أو التوسع في الجدار العازل.
- إقصاء الفصائل المقاومة من الحوار، مثل حماس والجهاد الإسلامي، وهو ما يعني خلق مسار تفاوضي لا يمثل كل أطياف الشعب الفلسطيني.
- التركيز على الأمن بدل الحقوق: حيث تمحورت الهدنة حول وقف "أعمال العنف"، بينما جرى تجاهل ملفات مركزية مثل القدس، وحق العودة، والحدود، والاستيطان.
- عبّرت الجزائر في خطابها الدبلوماسي عن تخوفها من أن تتحول الهدنة إلى "إجراء أمني أحادي يخدم إسرائيل ويكبل الفلسطينيين"، بدل أن تكون مدخلًا حقيقيًا لتسوية عادلة ومتوازنة[2].

2-3- قمة الجزائر 2005 – إعادة التوازن للخطاب العربي

في قمة الجامعة العربية التي احتضنتها الجزائر في مارس 2005، حاولت الجزائر توجيه بوصلة الموقف العربي نحو إعادة التأكيد على المبادئ الثابتة للقضية الفلسطينية. ورغم أن القمة كررت تأييد "مبادرة

---

[1]- محمود ميعالي، **أثر الانتفاضة في الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج15، ع58، ربيع 2004، ص59.

[2]- برقوق محند، **الدبلوماسية الجزائرية... خمسون سنة من المبادئ والعقلانية**، جريدة المساء، ع61943، 2012/07/05، على الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/elmassa/61943

السلام العربية" (بيروت 2002)، إلا أن الجزائر نجحت في إدخال تعديلات ضمنية على الصياغة النهائية، تؤكد على:

- ضرورة وقف الاستيطان دون شروط.
- إدانة الجدار العازل باعتباره خرقًا للقانون الدولي.
- رفض أي شكل من أشكال التطبيع الفردي مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال بشكل كامل.

استثمرت الجزائر القمة لرفض تحويل الهدنة إلى غطاء لتطبيع تدريجي بين بعض الأنظمة العربية وإسرائيل. واعتبرت أن أي تهدئة يجب أن تظل مرتبطة بخارطة إنصاف حقيقي للشعب الفلسطيني، لا مجرد تنازلات سياسية مقابل وعود أمنية.

كما شدّدت الجزائر على أهمية الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، ودعت إلى إشراك كل القوى الفلسطينية في صياغة مستقبل النضال والمفاوضات، مؤكدة أن تجاهل فصائل المقاومة سيؤدي إلى انقسام داخلي، وهو ما تحقق لاحقًا بعد فوز حماس في انتخابات 2006، وما تلاه من انقسام سياسي حاد[1].

2-4- مناورات إسرائيلية وردود فعل جزائرية حذرة

بعد توقيع الهدنة، أقدمت إسرائيل على خطوات أظهرت نية التفاف واضحة على الاتفاق:

- تواصلت عمليات الاغتيال بحق ناشطي الفصائل.
- تم تعزيز الحواجز العسكرية بدل تفكيكها.
- استمر بناء الجدار العازل وتوسيع الكتل الاستيطانية، خاصة في القدس الشرقية.
- لم يُفرج عن غالبية الأسرى، كما وعدت إسرائيل في شرم الشيخ.

هذه التطورات دفعت الجزائر إلى مضاعفة تحذيراتها من فشل مسار الهدنة، وأكدت في تصريحات متعددة أن التهدئة يجب ألا تُستخدم ذريعة لسلب الشعب الفلسطيني حقه في المقاومة والدفاع عن أرضه، بل يجب أن تُبنى على شروط سياسية واضحة، يلتزم بها الطرف المحتل، لا فقط الطرف الواقع تحت الاحتلال.

2-5- قراءة جزائرية استراتيجية للمرحلة

الجزائر، بخبرتها الثورية، كانت تدرك أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لا يُختزل في وقف إطلاق نار أو تسهيلات اقتصادية، بل هو صراع تحرر وطني يستلزم عدالة تاريخية، لا مجرّد حلول مؤقتة.

في هذا الإطار، رأت الجزائر أن الهدنة يمكن أن تكون مرحلة انتقالية مقبولة إذا توفرت شروطها، وهي:

---

[1]- علي غنابزية، والطاهر فرحات، **التطور التاريخي للسياسات ومواقف الأنظمة العربية اتجاه قضية فلسطين ما بين 1945-2000**، مجلة الإحياء، مج20، ع26، سبتمبر 2020، ص895.

- التزام دولي حقيقي بوقف الاستيطان.
- وضع جدول زمني ملزم لإقامة الدولة الفلسطينية.
- إشراك شامل للقوى الفلسطينية دون إقصاء.
- تجميد العلاقات التطبيعية العربية لحين تحقيق تقدم ملموس.

لكن طالما ظلت هذه الشروط غائبة، فإن الجزائر اعتبرت أن الهدنة فارغة المضمون، ومجرد تكتيك سياسي إسرائيلي لشراء الوقت وتفكيك المقاومة.

عبّر موقف الجزائر من هدنة شرم الشيخ عن وعي سياسي مبكر، رفض الاندفاع في مسار تفاوضي غير مضمون، وطرح شروطًا واقعية لضمان العدالة. لم تعارض الجزائر "السلام"، لكنها رفضت "الاستسلام الدبلوماسي"، وهو ما يجعل من موقفها نموذجًا لدبلوماسية توازن بين المبدأ والواقعية[1].

3- حرب غزة 2008–2009: الإدانة الشاملة والتحرك متعدد الأبعاد

3-1- خلفية العدوان الإسرائيلي على غزة

في صباح 27 ديسمبر 2008، أطلقت إسرائيل واحدة من أعنف عملياتها العسكرية تحت مسمى "الرصاص المصبوب" ضد قطاع غزة، بذريعة وقف إطلاق الصواريخ من قبل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس. العدوان جاء في ظل حصار شامل كانت إسرائيل قد فرضته على القطاع منذ 2007، بعد سيطرة حماس عليه، وإقصاء السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس.

استمرت العملية 22 يومًا، وانتهت في 18 يناير 2009، وأسفرت عن:

- استشهاد أكثر من 1400 فلسطيني، من بينهم مئات الأطفال والنساء.
- إصابة أكثر من 5000 جريح.
- تدمير آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد.
- استخدام أسلحة محرّمة دوليًا، بينها الفوسفور الأبيض، بحسب تقارير منظمات حقوقية دولية.

لم يكن العدوان مجرد رد عسكري، بل جاء في إطار سعي إسرائيل إلى استعادة الردع الذي فقدته بعد فشلها في مواجهة حزب الله عام 2006، ولقطع الطريق على تعاظم نفوذ المقاومة في غزة[2].

---

[1]- علي غنابزية، والطاهر فرحات، مرجع سابق، ص897.

[2]- محسن محمد صالح، وائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006، ص149.

3-2- موقف الجزائر الرسمي – إدانة صريحة وتحرك قوي

تعاملت الجزائر مع العدوان كجريمة حرب منظمة، ووصف رئيس الوزراء آنذاك أحمد أويحيى القصف الإسرائيلي بأنه "جريمة ضد الإنسانية"، مؤكدًا أن ما يحدث في غزة لا يمكن تبريره بأي ذريعة أمنية.

أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانًا أدانت فيه:

- المواقف الغربية المتحيزة، خاصة تلك التي بررت العدوان تحت ذريعة "الدفاع عن النفس".
- ازدواجية المعايير الدولية، التي تساوي بين المحتل والضحية.
- صمت مجلس الأمن الذي عجز عن إصدار قرار فوري بوقف إطلاق النار.

كما طالبت الجزائر بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، وسعت عبر حلفائها في الاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز إلى تدويل القضية، والدفع باتجاه إصدار قرار دولي يدين العدوان بشكل لا لبس فيه[1].

3-3- التحرك الدبلوماسي – مبادرات في الهيئات الدولية

لم يقتصر الموقف الجزائري على بيانات التنديد، بل شهد تحركات دبلوماسية فاعلة:

- شاركت الجزائر بفعالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعمت القرار الذي صاغته الأردن وفلسطين، والذي طالب بتشكيل آلية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين، وهو ما مثّل سابقة في التعاطي الأممي مع جرائم إسرائيل.
- دعمت الجزائر المواقف الفلسطينية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وساهمت في بلورة خطاب حقوقي يصف ما جرى بأنه "عقاب جماعي وانتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف".
- على مستوى جامعة الدول العربية، لعبت الجزائر دورًا في الضغط لعقد قمة عربية طارئة، وانتقدت بعض الأنظمة التي امتنعت عن إدانة صريحة للعدوان، داعية إلى موقف عربي موحد يخرج من دائرة الصمت أو الحياد.
- كما طالبت الجزائر بفتح معابر غزة فورًا، وخاصة معبر رفح، واعتبرت أن استمرار إغلاقه في وجه المساعدات والجرحى جريمة أخلاقية وإنسانية يجب أن تنتهي[2].

3-4- الدعم الإنساني والتحرك الشعبي

تميز الموقف الجزائري أيضًا بتحرك ملموس على الأرض:

---

[1]- تركي إلياس، **الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربية والدولية**، جريدة الرائد، ع696، 2015/12/01، على الموقع الإلكتروني: https://www.elraaed.com/ara/watan

[2]- عبير مجدي، **بعد 106 يوم... ما موقف الجزائر من حرب غزة؟**، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 2024/01/20، على الموقع الإلكتروني: https://rcssegypt.com/16520

- قررت وزارة الشؤون الدينية تخصيص 25% من صندوق الزكاة لسنة 2009 لصالح غزة، وهي خطوة غير مسبوقة على مستوى العالم العربي، تعكس الطابع المؤسسي للتضامن الجزائري.
- أرسلت الجزائر طواقم طبية وأدوية إلى الحدود المصرية مع غزة، ونسّقت مع الهلال الأحمر المصري لإدخال الدعم الطبي، رغم الصعوبات السياسية والإدارية.
- نظّمت النقابات والجمعيات الطلابية والمهنية في الجزائر وقفات احتجاجية ومظاهرات حاشدة في العاصمة والمدن الكبرى، ورفعت شعارات تطالب بقطع العلاقات مع الدول الداعمة لإسرائيل، وتدعو لتجريم التطبيع.
- قامت الصحف الجزائرية بدور تعبوي كبير، فخصّصت ملاحق يومية لمتابعة العدوان، وفتحت صفحاتها لكتاب ومفكرين يعرضون خلفيات الحرب ويكشفون تناقض المواقف الغربية. كما انتقدت العديد من الصحف صراحة موقف بعض الأنظمة العربية التي اتخذت الحياد أو حمّلت المقاومة الفلسطينية جزءًا من المسؤولية.
- نُظّمت ندوات فكرية وثقافية تحت عنوان "كرامة العرب من كرامة غزة"، جمعت مثقفين وإعلاميين ونشطاء، وخرجت بنداءات تطالب بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، ودعم حملة فك الحصار عن غزة[1].

3-5- قراءة سياسية جزائرية للعدوان

لن تنظر الجزائر إلى العدوان على غزة باعتباره نزاعًا عسكريًا عابرًا، بل اعتبرته:

- مؤشرًا خطيرًا على انحياز المجتمع الدولي الكامل لإسرائيل.
- مرحلة جديدة من تصفية القضية الفلسطينية عبر محاصرة المقاومة وتجويع غزة وإقصاء أي خيار سياسي بديل لاتفاق أوسلو.
- فرصة لإعادة توحيد الصف العربي حول أولوية فلسطين، بعيدًا عن المحاور والتحالفات التي أضعفت القرار الجماعي العربي.
- رفضت الجزائر أيضًا تحميل المقاومة الفلسطينية مسؤولية التصعيد، واعتبرت أن حق الدفاع عن النفس مشروع طالما أن الاحتلال قائم، وأن أي توازن لا يُبنى إلا من خلال احترام حقوق الشعب الفلسطيني، لا عبر ترجيح كفة المحتل.

شكّل موقف الجزائر خلال حرب غزة 2008–2009 استثناءً واضحًا في المشهد العربي:

- كان موقفًا صلبًا ومتماسكًا، لم يهادن، ولم يتردد.
- جمع بين المواقف السياسية والدبلوماسية، والتحرك الشعبي والإنساني.

---

[1]- مليكة خلاف، **المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال، إنجازات كرست مكانة الجزائر**، جريدة المساء، ع73484، 2013/07/03، على الموقع الإلكتروني: https://www.djazairees.com/elmassa/73484

- أعاد تأكيد أن فلسطين ليست مجرد ورقة سياسية، بل قضية مبدئية راسخة في وجدان الدولة والمجتمع الجزائري.
- ورغم أن الجزائر لم تكن آنذاك صاحبة نفوذ إقليمي واسع، إلا أن رمزية موقفها الأخلاقي والسياسي جعلت منها مرجعية شعبية، في وقت التزمت فيه عواصم عربية كبرى الصمت، أو ساهمت ضمنيًا في حصار غزة[1].

المطلب الثاني: تأثير أحداث 11 سبتمبر والتحولات الدولية على الموقف الجزائري

مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول حاسمة في العلاقات الدولية، وفرضت تحولات جذرية في أولويات الدول، وخاصة ما يتعلق بمفهوم الأمن ومكافحة الإرهاب. الجزائر، التي كانت قد خرجت لتوّها من "العشرية السوداء"، وجدت نفسها فجأة أمام بيئة دولية جديدة، أُعيد فيها تعريف الصراعات، وأُدمجت قضايا المقاومة الوطنية ضمن معادلة "الإرهاب العالمي". في هذا السياق، اضطرت الجزائر إلى إعادة ترتيب أولوياتها الدبلوماسية دون التنازل عن ثوابتها التاريخية، وعلى رأسها دعم القضية الفلسطينية.

1- تحوّل في أولويات السياسة الخارجية الجزائرية

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت السياسة الخارجية الجزائرية تُبنى على ثلاثة مرتكزات رئيسية:

- مبدأ عدم الانحياز،
- الدفاع عن قضايا التحرر،
- والالتزام بالشرعية الدولية مع الحفاظ على الاستقلالية في القرار السيادي.

مثّلت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال نموذجًا لدبلوماسية التحرر، حيث دعمت بقوة حركات الاستقلال في إفريقيا، وأقامت علاقات متينة مع الدول النامية، وكانت أحد أبرز الأصوات في حركة عدم الانحياز. كما احتفظت بموقف مبدئي وثابت تجاه القضية الفلسطينية، ورفضت التطبيع مع الكيان الصهيوني بشكل قطعي، معتبرة أن القضية الفلسطينية هي آخر قضية استعمارية في العالم.

غير أن التحولات الجذرية التي عرفها النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، أجبرت الجزائر على إعادة ترتيب أولوياتها الدبلوماسية والأمنية، بما يتماشى مع التغير الحاد في طبيعة العلاقات الدولية، حيث تحوّلت قضية الإرهاب من قضية داخلية أو محلية، إلى محور السياسات الخارجية والأمنية لجميع الدول، وبات يُنظر إلى كل الأزمات من زاوية "التهديد الإرهابي".

---

[1]- الطيب دخان، **ترى ما هي أسباب هذا الإنزال الدبلوماسي على العاصمة الجزائرية؟**، مجلة أصوات الشمال، مجلة عربية ثقافية اجتماعية شاملة، مج1، ع1، 2010، ص49-50.

خاضت الجزائر التي تجربة دامية مع الإرهاب خلال العشرية السوداء (1991–2001)، وجدت نفسها في موقع يسمح لها بأن تعرض تجربتها على المستوى الدولي كنموذج ناجح في محاربة الجماعات المسلحة. هذا السياق سمح لها بتحقيق إعادة تموقع دبلوماسي في الساحة الدولية بعد سنوات من العزلة، وذلك عبر انخراطها في مجموعة من المبادرات الأمنية:[1]

1-1- التحالفات والمؤتمرات الدولية

- شاركت الجزائر في مؤتمر مدريد لمكافحة الإرهاب (مارس 2005)، وهو من أبرز اللقاءات العالمية التي التأمت بعد 11 سبتمبر، وشهد مشاركة واسعة من الدول المتضررة من الإرهاب. قدمت الجزائر خلاله تصورها القائم على ضرورة معالجة جذور الإرهاب سياسيًا واجتماعيًا، لا فقط عبر الوسائل الأمنية.
- كما شاركت الجزائر في عدة مؤتمرات ومنتديات إقليمية، أبرزها مبادرة "5+5" حول أمن الساحل، ومؤتمرات الاتحاد الإفريقي الخاصة بمكافحة الإرهاب، حيث لعبت دورًا في صياغة الميثاق الإفريقي لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمد مقاربة شاملة أمنية وتنموية[2].

1-2- اتفاقيات التعاون الأمني والاستخباراتي

- وقّعت الجزائر اتفاقيات تعاون استخباراتي وأمني مع الولايات المتحدة، تم بموجبها تبادل المعلومات حول الجماعات المتطرفة، والتنسيق في رصد الخلايا العابرة للحدود.
- كما أبرمت الجزائر شراكات استراتيجية مع كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا، تمحورت حول:

- تدريب كوادر أمنية.
- تحديث وسائل الرصد والمراقبة الحدودية.
- تأمين الساحل الإفريقي.
- مراقبة شبكات الهجرة غير الشرعية المرتبطة بتمويل الجماعات الإرهابية.

هذا الانفتاح الأمني ساهم في تحسين صورة الجزائر في الغرب، بعد سنوات من التوتر في التسعينيات، حيث كانت تُتهم أحيانًا بانتهاك حقوق الإنسان في تعاملها مع الجماعات المسلحة.

---

[1]- خالد الدخيل، **أحداث أيلول/سبتمبر وحديث المفارقات العربية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج13، ع52، خريف 2002، ص17.

[2]- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة للنشر، الجزائر، ط1، 2012، ص17.

1-3- التحوّل نحو دبلوماسية أمنية بدل السياسية

بفعل هذه التحولات، بدأت الجزائر تتحرك خارجيًا من زاوية مكافحة الإرهاب بدل القيادة السياسية التحررية. أصبح الخطاب الرسمي يركّز على "أمن الساحل"، و"محاربة التطرف"، و"التصدي للتهديدات غير التقليدية"، بينما تراجعت نبرة الخطابات التي كانت تدعم المقاومة الفلسطينية أو تندد بالهيمنة الغربية.

ورغم أن هذا التوجه عزّز موقع الجزائر كشريك "آمن" في المنظومة الأمنية الغربية، إلا أنه أثّر بشكل واضح على علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية ذات التوجه المقاوم، مثل إيران وسوريا، وحتى بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، التي رأت أن الجزائر لم تعد تعطي الأولوية للبعد النضالي في علاقاتها الخارجية[1].

1-4- الحدود الدقيقة بين المبدأ والمصلحة

حاولت الجزائر من خلال هذا التحول أن تحقق توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على ثوابتها التحررية، والانخراط في منطق العلاقات الدولية الجديدة .فقد أدركت أن الدفاع عن القضية الفلسطينية لا يجب أن يكون على حساب موقعها الجيوسياسي، ولا على حساب أمنها الداخلي.

لكن هذا التوازن كان هشًا، خاصة في ظل ضغط المصالح الأمنية والاستراتيجية، فقد باتت بعض الدول الغربية تساوي بين المقاومة والإرهاب، ورفضت التمييز بين حماس وتنظيم القاعدة أو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وهو ما فرض على الجزائر أن تكيّف خطابها، وتتجنّب التصريحات الصدامية، رغم تمسكها السياسي بالمبدأ الفلسطيني.

تحوّل أولويات السياسة الخارجية الجزائرية بعد 11 سبتمبر لم يكن خيارًا نابعًا من القطيعة مع الماضي، بل استجابة استراتيجية لتحولات النظام الدولي.

استفادت الجزائر من رصيدها في محاربة الإرهاب لتعيد فرض نفسها كشريك أمني فاعل، لكنها دفعت مقابل ذلك تراجعًا نسبيًا في خطابها السياسي المقاوم، هذا التحول مكّن الجزائر من الخروج من عزلتها الدولية، وفتح لها قنوات جديدة، لكنه جعل موقفها من بعض القضايا، مثل المقاومة الفلسطينية، أكثر تحفظًا وتكتيكًا مما كان عليه في التسعينيات[2].

2- تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية

مع نهاية العشرية السوداء التي عصفت بالجزائر خلال التسعينيات، وجدت الدولة نفسها تسعى إلى إعادة ترميم صورتها دوليًا، وإثبات قدرتها على المساهمة في حفظ الأمن الإقليمي والدولي. جاءت أحداث 11

---

[1]- محمد بجاوي، **العلاقة بين السلم والتنمية**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، مج3، ع7، 2007، ص05.

[2]- المرجع نفسه، ص06.

سبتمبر 2001 لتمنح الجزائر فرصة استراتيجية لإعادة التموضع على الخارطة الدولية، لا بوصفها دولة خارجة من أزمة داخلية فقط، بل كشريك ذي خبرة عملية في مكافحة الإرهاب العابر للحدود.

في هذا السياق، شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية قفزة نوعية بعد أن ظلت لعقود تتأرجح بين التوتر والتحفظ، خاصة في ظل الموقف الجزائري من قضايا مثل فلسطين، والهيمنة الأمريكية، والتدخلات العسكرية الغربية[1].

2-1- بناء شراكة أمنية استراتيجية

بعد 2001، بدأت واشنطن تبحث عن شركاء محليين في مناطق التوتر، ممن يملكون قدرة ميدانية على مواجهة التنظيمات المتطرفة. الجزائر كانت من أبرز المرشحين لذلك الدور في شمال إفريقيا، خاصة وأنها:

- قضت تقريبًا على الجماعات المسلحة في الداخل.
- تمتلك أجهزة أمنية ومخابراتية ذات فعالية عالية.
- تتحكم في موقع استراتيجي يربط المتوسط بإفريقيا جنوب الصحراء.

بناءً عليه، تم فتح قنوات اتصال مباشرة بين أجهزة الاستخبارات الجزائرية (DSI) ونظيرتها الأمريكية (CIA)، تركزت في البداية على تبادل المعلومات حول الجماعات الجهادية النشطة في منطقة الساحل، وخاصة الجماعات المرتبطة بالقاعدة، مثل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، التي تحولت لاحقًا إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[2].

توسع لاحقًا التعاون ليشمل:

- تدريب وحدات جزائرية خاصة على عمليات مكافحة التمرد في المناطق الجبلية.
- اجتماعات دورية بين قادة عسكريين من الجانبين لمناقشة الوضع الأمني في مالي والنيجر.
- مشاركة الجزائر في المنتديات الأمنية الغربية، مثل منتدى ميونيخ للأمن.

2-2- التعاون الاقتصادي والتكنولوجي

شهدت العلاقات الجزائرية الغربية بجانب التعاون الأمني، خصوصًا مع الولايات المتحدة، دفعًا اقتصاديًا مهمًا، حيث:

- ارتفعت الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة الجزائري، خاصة في الغاز والنفط، عبر شركات مثل "أناداركو" و"هاليبرتون."

---

[1]- خير الدين شمامة، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، دار قرطبة، الجزائر، 2009، ص574.

[2]- المرجع نفسه، ص575.

- استفادت الجزائر من رفع ما سُمي بـ"العقوبات غير المعلنة"، والتي كانت تعيق حصولها على بعض المعدات والتقنيات الغربية، لا سيما في مجال الاتصالات والتجهيزات الأمنية.

كما فتحت الجزائر الباب أمام التعاون التكنولوجي والاستخباراتي، مثل تحديث أنظمة المراقبة الحدودية، وتوسيع قدرات الجيش الجزائري في مجال الاستطلاع والطيران دون طيار، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة لتعقب المشتبه بهم[1].

2-3- الانفتاح على أوروبا في السياق نفسه

لم يقتصر التعاون على الجانب الأمريكي فقط، بل انخرطت الجزائر أيضًا في شراكات أمنية واسعة مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا، ضمن مقاربة أوروبية تهدف إلى:

- احتواء الهجرة غير الشرعية التي تمرّ عبر الأراضي الجزائرية.
- منع تسلل العناصر الإرهابية إلى أوروبا عبر شمال إفريقيا.
- حماية المصالح الأوروبية في دول الساحل التي باتت مهددة بتصاعد نفوذ الجماعات الجهادية.

في هذا السياق، أصبحت الجزائر شريكًا لا غنى عنه في المبادرات الأوروبية حول "أمن المتوسط"، وهو ما ساهم في تحسين صورتها الدبلوماسية، ومنحها هامش تحرك أوسع في الملفات الإقليمية[2].

2-4- المقابل السياسي – ثمن التعاون

ورغم أن هذا التعاون فتح للجزائر أبوابًا جديدة في السياسة الدولية، إلا أنه فرض عليها ضغوطًا دبلوماسية خفية، تمثلت في:

- تراجع حدّة خطابها تجاه الغرب، خاصة فيما يتعلق بالنقد التقليدي للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.
- خفض نبرة التضامن العلني مع فصائل المقاومة الفلسطينية، خصوصًا تلك المصنّفة ضمن "المنظمات الإرهابية" في التصنيفات الغربية (مثل حماس، الجهاد الإسلامي).
- تحاشي استخدام لغة المواجهة في بياناتها السياسية، واستبدالها بلغة قانونية تتحدث عن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

---

[1]- راضية مزاني ياسينة، **التعاون المنظم الدائم، خطوة جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع2، ديسمبر 2014، ص69.

[2]- المرجع نفسه، ص70.

وقد لاحظ مراقبون أن الجزائر باتت تُدير موقفها من القضية الفلسطينية بلغة دبلوماسية محسوبة، أقل صدامًا، وأقرب إلى التوازن، مراعاة لحساسيات شركائها الغربيين، وهو ما اعتبره البعض نوعًا من "التحوّط الدبلوماسي" لضمان استمرار العلاقات الاستراتيجية دون المساس بالثوابت[1].

2-5- المعادلة الدقيقة بين السيادة والتكامل

حافظت الجزائر خلال هذا التعاون على خط دفاع سيادي واضح:

- رفضت إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، رغم ضغوط واشنطن المتكررة.
- امتنعت عن المشاركة العسكرية المباشرة في العمليات التي تقودها الولايات المتحدة في الخارج، مثل العراق أو أفغانستان.
- تمسكت باستقلالية قرارها الخارجي، ورفضت الانخراط في تحالفات ذات طابع سياسي أو عقائدي، كما فعلت دول أخرى بعد 11 سبتمبر.

وبذلك، حاولت الجزائر الاستفادة من التعاون الأمني والاقتصادي مع الغرب دون الدخول في علاقات تبعية، وهو ما يجعل تجربتها مختلفة عن نماذج أخرى في المنطقة.

تحسّن العلاقات الجزائرية الغربية بعد 11 سبتمبر كان نتاجًا مباشرًا لنجاح الجزائر في استثمار تجربتها الأمنية داخليًا، وتحويلها إلى رصيد سياسي خارجي.

- استفادت الجزائر من لحظة دولية استثنائية لتُعيد التموضع كـ"قوة إقليمية مسؤولة."
- لكن هذا الانفتاح لم يكن مجانيًا، بل تطلّب إعادة تكييف خطابها السياسي والدبلوماسي.
- ورغم ذلك، نجحت الجزائر في الحفاظ على حد أدنى من التوازن بين المبدأ والمصلحة، دون أن تنجرّ إلى مسارات تفقدها استقلالية قرارها، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية[2].

3- الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر: ثبات في الجوهر وتحفظ في الخطاب

أعادت أحداث 11 سبتمبر 2001 صياغة أولويات العلاقات الدولية. تغيّرت مفاهيم الأمن، وأُعيد تعريف العديد من الحركات السياسية المسلحة، بما فيها حركات المقاومة، ضمن مصطلحات جديدة كـ"الخطر العالمي" و"التهديد الإرهابي". في هذا المناخ، ووسط سعي دولي حثيث لتوحيد المعايير الأمنية، برزت مخاطر دمج حركات التحرر الوطنية في خانة الإرهاب، وهو ما واجهته الجزائر بحذر استراتيجي.

---

[1]- راضية مزاني ياسينة، مرجع سابق، ص71.

[2]- المرجع نفسه، ص74.

رغم هذه الضغوط، حافظت الجزائر على جوهر موقفها التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية، لكنها أدارت هذا الموقف بلغة دبلوماسية أكثر هدوءًا وتكتيكًا، مدركةً تغير البيئة السياسية العالمية وحساسية الاصطفافات الجديدة[1].

3-1- التمييز بين المقاومة والإرهاب: موقف مبدئي ومعلن

في نوفمبر 2001، بعد شهرين فقط من هجمات نيويورك وواشنطن، وقف وزير الخارجية الجزائري آنذاك، عبد العزيز بلخادم، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليؤكد أن: "الكفاح الفلسطيني ليس إرهابًا، بل نضال مشروع"، وأن "الإسلام لا يُقرّ الإرهاب، بل ينبذ العنف ضد الأبرياء".

هذا التصريح جاء في وقت كانت فيه الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، تضغط لتصنيف عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية، خاصة حماس والجهاد الإسلامي، ضمن لوائح الإرهاب .بلخادم وضع خطًا فاصلًا بين من يمارس الإرهاب لأهداف عدوانية، ومن يقاوم الاحتلال العسكري لاسترجاع أرضه.

هذا الموقف دعمته الجزائر لاحقًا عبر مشاركتها في صياغة تعريف دولي أكثر دقة لمصطلح الإرهاب في الأمم المتحدة، داعيةً إلى ضرورة تضمين بند ينص على "عدم اعتبار مقاومة الاحتلال شكلاً من أشكال الإرهاب"، وهو ما أصرّت عليه في مداولات مجموعة الـ77، ومنظمة المؤتمر الإسلامي[2].

3-2- موقف الرئيس بوتفليقة: القانون الدولي كمرجعية نضالية

في خطابه أمام الأمم المتحدة عامي 2002 و2003، أعاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التأكيد على أن حل القضية الفلسطينية لا يمر عبر مقاربة أمنية أو تصنيفية، بل من خلال العودة إلى القانون الدولي، وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و338، التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

شدد بوتفليقة أيضًا على أن الجزائر لا ترى في المقاومة عملاً إرهابيًا، بل تعتبرها "حقًا طبيعيًا لشعب يرزح تحت احتلال استيطاني"، تمامًا كما كانت ثورة التحرير الجزائرية في وجه الاستعمار الفرنسي.

في هذه المرحلة، كانت الجزائر تدرك جيدًا أن الخطاب العاطفي أو الأيديولوجي قد يُفقدها مصداقية في الأوساط الدولية التي باتت تتحرك وفق مقاربة أمنية صارمة .لذا، اختارت أن تبني دعمها لفلسطين على قاعدة القانون الدولي، وهي خطوة منحتها قوة حجة في المحافل الرسمية.

---

[1]- تيطاوني الحاج، **إعلام العولمة في المجتمع الدولي الجديد ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شاهد على هيمنة القوة**، مجلة صوت القانون، مج6، ع2، نوفمبر 2019، ص1375-1377.

[2]- المرجع نفسه، ص1378.

3-3- رفض التصنيفات الغربية للمقاومة

كانت الجزائر من بين الدول القليلة التي رفضت الانخراط في تصنيف حركات المقاومة الفلسطينية ضمن المنظمات الإرهابية، خلافًا لدول عربية وافقت لاحقًا على هذه التصنيفات ضمن اتفاقات أمنية أو سياسية مع الغرب.

أصرت الجزائر على أن هناك فرقًا جوهريًا بين الإرهاب كفعل عنيف عابر للحدود لأهداف إجرامية، وبين المقاومة كشكل مشروع من أشكال التحرر الوطني، تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة 51 التي تضمن حق الدفاع المشروع عن النفس[1].

3-4- تغيّر في اللغة لا في المضمون

مع كل ما سبق، كانت الجزائر واعية بأن الخطاب الصدامي الذي ساد في التسعينيات لم يعد مجديًا في بيئة دولية متأزمة. لذلك، اختارت أن تُعيد ضبط خطابها السياسي:

- ابتعدت عن الشعارات المباشرة التي تُشيطن الاحتلال، وركّزت بدلًا من ذلك على مفردات مثل "الشرعية الدولية"، "حق تقرير المصير"، "المبادرة العربية للسلام".
- خفّفت من ظهور ممثلي حركات المقاومة في محافلها الرسمية، وقلّصت الدعم العلني، دون أن توقفه، تجنبًا للضغط الغربي.
- ركّزت على القنوات الإنسانية والدبلوماسية في دعم الفلسطينيين، وأبقت على موقفها الصلب من رفض التطبيع.

هذا التحول لم يكن تراجعًا عن المبدأ، بل مناورة دبلوماسية واعية لضمان استمرار الدعم دون خسارة الشراكات الدولية، خاصة مع الولايات المتحدة وأوروبا، الذين أصبح لهم دور مباشر في تحديد ملامح السياسات الشرق أوسطية بعد 2001.

تعاملت الجزائر مع مرحلة ما بعد 11 سبتمبر بواقعية استراتيجية، حافظت فيها على خطها الثابت تجاه القضية الفلسطينية، لكنها اختارت خطابًا أكثر براغماتية، قادرًا على التأثير في لغة الأمم لا لغة الشعارات؛ ورفضت محاولات تجريم المقاومة الفلسطينية، وتمسكت بحماية حق الشعب الفلسطيني في النضال، لكن دون الاصطدام المباشر بالتحالفات الجديدة التي بدأت تظهر في المنطقة. هذا الموقف ساعد الجزائر على الحفاظ

[1]- علي بلعربي، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مجلة القانون الدولي والتنمية، مج5، ع2، ديسمبر 2017، ص98-100.

على توازن دقيق بين ماضيها الثوري كداعم لحركات التحرر، ومتطلبات الحاضر كشريك أمني في النظام الدولي لمكافحة الإرهاب[1].

4- التوازن بين مكافحة الإرهاب والدعم التقليدي للمقاومة: معادلة معقدة بهوية واضحة

بعد تجربة مريرة مع الجماعات المسلحة في التسعينيات، والتي تسببت في مقتل ما يقارب 200 ألف شخص وتدمير مؤسسات الدولة، أصبحت الجزائر تملك أحد أكثر الأجهزة الأمنية خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، وقدّمت نفسها بعد 11 سبتمبر كمختبر حيّ لفهم ديناميكيات الإرهاب ومعالجته ميدانيًا وأمنيًا.

هذه التجربة منحت الجزائر شرعية مزدوجة :داخلية، باعتبارها دولة نجحت في تجاوز الإرهاب دون تدخل خارجي؛ وخارجية، بوصفها دولة يمكن أن تلعب دورًا قياديًا في صياغة السياسات الأمنية في المنطقة، خاصة في الساحل الإفريقي.

لكن الجزائر، على خلاف عدد من الأنظمة التي ركبت موجة "الحرب على الإرهاب" لتبرير القمع الداخلي أو التطبيع الخارجي، اختارت مسارًا متوازنًا يجمع بين الانخراط الأمني والتمسك بالمبادئ الثابتة في دعم القضايا التحررية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية[2].

4-1- عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة

عبّرت الجزائر منذ البداية عن رفضها للخلط المتعمد بين حركات التحرر الوطني والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، معتبرة أن هذا التمويه يخدم الاحتلال ويُجرّم النضال.

- في المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، كانت الوفود الجزائرية تؤكد باستمرار أن: "مقاومة الاحتلال حق مشروع تضمنه المواثيق الدولية، وعلى رأسها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة"، "ولا يجوز مساواة حركات التحرر بالإرهاب العابر للحدود الذي يستهدف المدنيين دون تمييز".
- رفضت الجزائر إدراج حركات مثل حماس، والجبهة الشعبية، والجهاد الإسلامي ضمن قوائم الإرهاب، رغم الضغوط الغربية المتكررة، وأكدت أن الاحتلال هو مصدر العنف الأساسي، وليس من يقاومه.
- في منظمة المؤتمر الإسلامي، كانت الجزائر من أبرز المدافعين عن صياغة تعريف دقيق للإرهاب يراعي حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وتمكّنت رفقة عدد من الدول من إدخال هذا البند في الوثائق الرسمية للمنظمة[3].

---

[1]- صالح بلحاج، **مسألة التغير في السياسات العامة**، المجلة الجزائرية للسياسات الخارجية، ع2، ديسمبر 2014، ص75-76.

[2]- سعاد عمير، **محددات الإصلاح السياسي**، المجلة الجزائرية للسياسات الخارجية، ع2، ديسمبر 2014، ص84-85.

[3]- علي بلعربي، مرجع سابق، ص102.

4-2- رفض التطبيع كسياسة مبدئية

في وقت اندفعت فيه دول عربية كثيرة بعد 2001 نحو مسارات تطبيع صريحة أو ضمنية مع إسرائيل تحت مبرر مواجهة "الإرهاب" و"إيران"، اختارت الجزائر التمسك بموقفها التاريخي:

- لم تعترف الجزائر بإسرائيل يومًا، ورفضت المشاركة في أي لقاءات إقليمية أو اقتصادية أو ثقافية تضم الوفد الإسرائيلي.
- أعلنت مرارًا وعلى لسان رؤسائها ووزرائها أن: "التطبيع خيانة لتضحيات الشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن يحدث قبل زوال الاحتلال".
- وفي ظل "اتفاقيات أبراهام" (2020)، التي وسّعت التطبيع إلى دول خليجية وشمال إفريقية، أعادت الجزائر تأكيد موقفها الصارم، وصرّح الرئيس تبون بأن: "الجزائر لن تُبارك ولن تشارك في أي مسار تطبيعي".
- حتى في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، رفضت الجزائر ربط التعاون الأمني أو الاقتصادي بأي التزامات سياسية تجاه إسرائيل، وهو ما اعتُبر "استثناءً نادرًا" في المشهد العربي[1].

4-3- الحفاظ على التوازن في بيئة دولية مضطربة

نجحت الجزائر في بناء توازن صعب بين الانخراط في النظام الأمني العالمي والدفاع عن خطابها التحرري:

- أبرمت اتفاقيات تنسيق أمني واستخباراتي مع الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، لكنها احتفظت بحقها السيادي في تقييم ما هو تهديد وما هو نضال مشروع.
- ساهمت في برامج دولية لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء، دون أن تُستخدم أراضيها كمنصة للضربات العسكرية الغربية.
- حمت نفسها من تصنيف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، لكنها أيضًا تفادت التصعيد الإعلامي أو الدبلوماسي ضد دول غربية أو عربية دخلت مسار التطبيع.

هذا التوازن مكّن الجزائر من أن تكون حاضرة في المعادلة الدولية دون التنازل عن ثوابتها، وهو ما منحها احترامًا دوليًا من جهة، وشرعية داخلية وشعبية من جهة أخرى، خاصة في ظل تأييد الشارع الجزائري التام للقضية الفلسطينية[2].

---

[1]- إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2009، ص625.

[2]- المرجع نفسه، ص626.

لم تستغل الجزائر ورقة مكافحة الإرهاب لتبرير التراجع عن دعم حركات التحرر، بل حولت تجربتها إلى عنصر دعم سياسي للمقاومة، عبر فصل واضح بين الإرهاب العدمي والمقاومة المشروعة، وتمسكت برفض التطبيع ليس كموقف ظرفي، بل كجزء من هويتها السياسية وتاريخها الثوري. نجحت في تقديم نموذج دبلوماسي متوازن، لم يتورط في التسويات المجانية، ولم يتقوقع في خطاب شعاراتي، بل بنى مواقفه على مبادئ قانونية وأخلاقية مستقرة.

5- التحديات والرهانات الجديدة: تراجع المبادرة وتعدد الضغوط

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دخل العالم مرحلة جديدة اتسمت بسيطرة مقاربة أمنية شاملة، أعادت ترتيب أولويات العلاقات الدولية. الجزائر، التي خرجت لتوّها من مرحلة داخلية دامية، وجدت نفسها في مواجهة بيئة دولية مختلفة جذريًا، تتطلب مواءمة دقيقة بين الأمن الداخلي والانخراط الدولي، دون التخلي عن ثوابتها التحررية.

لكن هذه المرحلة لم تكن سهلة؛ فقد واجهت الجزائر مجموعة متراكبة من التحديات والرهانات، فرضت عليها إعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية، وتحالفاتها، وأدوارها الإقليمية.

5-1- ضغوط غربية متزايدة في ملف حقوق الإنسان والحريات

مع انخراط الجزائر في التعاون الأمني الدولي، خاصة مع الولايات المتحدة ودول أوروبية، بدأت تُواجه مطالب غربية ملحّة تتعلق بملف حقوق الإنسان .هذه الضغوط ظهرت في عدة صور:

- تقارير دورية من منظمات مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية تنتقد أداء الجزائر في ملفات مثل حرية التعبير، والتضييق على الصحفيين، والممارسات الأمنية في مكافحة الإرهاب.
- مطالبات أوروبية بربط الدعم الاقتصادي بالتقدم في الحريات السياسية، ضمن ما سُمّي بـ"الشراكة الأورو-متوسطية".
- تشكيك في استقلالية القضاء الجزائري في ملفات الإرهاب، والاشتباه في استخدام تهم التطرف لتقييد النشاط السياسي.

دافعت الجزائر بدورها عن نفسها باعتبارها دولة ذات سيادة، وأنها خاضت حربًا دامية ضد الإرهاب دون مساعدة أجنبية، ولا يمكنها الآن القبول بـ"دروس أخلاقية من دول فشلت في حماية أمنها". لكنها في الوقت ذاته حاولت تخفيف الضغوط عبر خطاب دبلوماسي مهادن، وتعديلات دستورية جزئية تتعلق بحقوق الأفراد وحرية الصحافة[1].

[1]- علي بلعربي، مرجع سابق، ص109-110.

5-2- صعود قوى إقليمية جديدة وتراجع الدور الجزائري

من أبرز التحولات بعد 11 سبتمبر، كان صعود قوى إقليمية جديدة ذات طموحات واسعة في لعب أدوار عابرة للحدود، مثل:

- تركيا التي تبنّت سياسة خارجية نشطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة بعد 2011، عبر دعم جماعات وتنظيمات محلية.
- إيران التي عززت حضورها الإقليمي في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، عبر تحالفات قوية مع فصائل المقاومة.
- قطر التي استثمرت في الإعلام والدبلوماسية الناعمة، وأصبحت وسيطًا مهمًا في عدد من الأزمات.
- الإمارات التي تبنّت أجندة تدخلية مباشرة، خاصة في ليبيا والسودان واليمن.

هذه الدول ملأت الفراغ الذي خلّفه تراجع عدد من الدول التقليدية، ومنها الجزائر، التي فضّلت الانكفاء الداخلي وإدارة الملفات بحذر بالغ. ومع مرور الوقت، وجدت الجزائر نفسها خارج توازنات إقليمية جديدة، خاصة في ليبيا ومنطقة الساحل، حيث بات النفوذ التركي والإماراتي يتفوق من حيث الفاعلية والتأثير[1].

5-3- تراجع فعالية الجامعة العربية وتأثيره على الجزائر

تأثرت الجزائر سلبًا بتراجع دور جامعة الدول العربية، التي تحوّلت إلى منصة شكلية تفتقد إلى القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة أو جماعية. هذا التراجع عمّق من تشرذم الموقف العربي، وفتح المجال أمام مبادرات فردية للدول، على حساب العمل الجماعي.

- القمم العربية أصبحت مناسبات خطابية أكثر منها قرارات عملية.
- المبادرة العربية للسلام (2002) لم تجد دعمًا جادًا بعد 11 سبتمبر، رغم تبنيها رسميًا.
- بعض الدول العربية بدأت في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بشكل انفرادي، **دون اعتبار** للموقف الجماعي أو لمركزية القضية الفلسطينية.

هذا الواقع جعل الجزائر، التي كانت تراهن على العمل العربي المشترك، تواجه تحدي التحرك المنفرد في ملفات معقدة، مثل فلسطين وليبيا ومالي، ما أضعف من قدرتها على التأثير، وقلل من حظوظ بناء جبهة دعم مشترك لمواقفها[2].

---

[1]- سعاد عمير، مرجع سابق، ص88.

[2]- المرجع نفسه، ص89.

5-4- الاستمرار في دعم فلسطين رغم التحولات

ورغم هذه التحديات، حرصت الجزائر على الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني سياسيًا وميدانيًا، وتمسكت بموقفها الثابت تجاه رفض التطبيع، والدفاع عن الحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

- حافظت الجزائر على علاقات رسمية قوية مع السلطة الفلسطينية، وشاركت بانتظام في اجتماعاتها، وقدّمت لها دعمًا ماليًا متواصلاً.
- بعد العدوان الإسرائيلي على غزة (2008–2009)، كانت الجزائر من أولى الدول التي ساهمت في تمويل إعادة الإعمار، وقدّمت مساعدات إنسانية وطبية عبر مصر.
- استمرّت الجزائر في رفضها لأي محاولة لتحييد القضية الفلسطينية من الأجندة الدولية أو تمييعها عبر مسارات اقتصادية أو أمنية.

هذا الدعم لم يكن مجرد موقف مبدئي، بل جزء من هوية الدولة الجزائرية التي ترى في القضية الفلسطينية امتدادًا لنضالها التحرري، ما أكسبها احترامًا لدى الشعوب العربية والإسلامية، حتى وإن تراجع تأثيرها السياسي الرسمي.

دخلت الجزائر مرحلة ما بعد 11 سبتمبر بتجربة أمنية قوية، لكنها وجدت نفسها أمام بيئة دبلوماسية شديدة التعقيد، تحكمها تحالفات متغيرة، واعتبارات جديدة، وحاولت التكيّف دون التفريط، من خلال دبلوماسية تحفظية توازن بين المبادئ التقليدية ومصالح الدولة. واجهت الجزائر منافسة إقليمية حادة من قوى صاعدة، وتراجعًا في آليات التنسيق العربي، لكنها أبقت فلسطين أولوية أخلاقية ودبلوماسية، حتى وإن تراجعت قدرتها على التأثير المباشر.

فرضت أحداث 11 سبتمبر على الجزائر تحوّلًا في أولوياتها الدبلوماسية. ركزت على الأمن والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، دون أن تتخلى عن ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، حيث تمسكت الجزائر بموقفها التاريخي لكن بلغة أكثر واقعية وبراغماتية. وحافظت على التوازن بين المبدأ والمصلحة في عالم أصبحت فيه السياسات تُبنى على التحالفات الأمنية أكثر من القيم. وواصلت الدفاع عن الحق الفلسطيني ضمن إطار الشرعية الدولية، مع تأكيدها أن مكافحة الإرهاب لا يجب أن تكون غطاءً لتجريم حركات التحرر[1].

[1]- إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص628-630.

المطلب الثالث: الحضور الدبلوماسي الجزائري إقليميا

1- دور الجزائر: من الفاعلية إلى الانكفاء

منذ فجر الاستقلال عام 1962، برزت الجزائر كواحدة من أكثر الدول الإفريقية والعربية فاعلية في السياسة الخارجية. اختارت نهجًا يقوم على السيادة الكاملة، ورفض التبعية، والانحياز للقضايا العادلة. دعمت حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. احتضنت قيادات الثورة الفلسطينية، وحركات التحرر في أنغولا، الموزمبيق، جنوب إفريقيا، زيمبابوي، ونظمت مؤتمرات حاسمة مثل قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الجزائر، 1969) ومؤتمر حركة عدم الانحياز.

دورها الوسيط كان فاعلًا. الجزائر جمعت بين طهران وواشنطن في أزمة الرهائن (1981)، ونجحت في التفاوض على إطلاق سراح رهائن أمريكيين، وهو ما اعتُبر آنذاك انتصارًا لدبلوماسيتها المستقلة.

اعتمدت الجزائر على ثلاثة أعمدة في سياستها الخارجية:

- الشرعية الثورية: كونها بلدًا حرر نفسه بالسلاح أعطاها مكانة معنوية عالية.
- الاستقلالية في القرار: رفضت الانحياز لأي من المحاور الكبرى في الحرب الباردة.
- الدعم غير المشروط للقضايا التحررية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

لكن هذه المكانة بدأت في الانحسار تدريجيًا منذ التسعينيات. سنوات العشرية السوداء (1991–2001) كانت كارثية على كل المستويات. انشغلت الدولة كليًا بمواجهة الإرهاب، وانهارت قدرتها على المبادرة الخارجية. اختفى صوت الجزائر من المنتديات الدولية، ولم تعد قادرة على استضافة أو حتى المشاركة الفعالة في القمم العربية أو الإفريقية[1].

هذا الغياب ترك فراغًا ملأته دول أخرى. المغرب عاد إلى الاتحاد الإفريقي في 2017، وتركيا بدأت توسيع حضورها في إفريقيا، والإمارات تبنّت سياسة توسع ناعمة في منطقة الساحل.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحوّل تركيز الجزائر من السياسة إلى الأمن الدولي. أبرمت اتفاقات تعاون أمني مع الولايات المتحدة، وشاركت في المنظومة الغربية لمكافحة الإرهاب في الساحل. لكن هذه المشاركة أضرت بصورتها كفاعل محايد، خصوصًا في نظر الحركات المعارضة أو التحررية.

ظلت تحركاتها محدودة في ملفات عربية مركزية، مثل:

- الحرب في العراق (2003): الجزائر عبّرت عن رفضها، لكنها لم تكن فاعلة في الميدان السياسي الإقليمي.

[1]- أمال شهرزادا، وأحمد عبد الباقي، **المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي الرهانات والتحديات**، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج9، ع1، أفريل 2023، ص903.

- الأزمة السورية: التزمت الحياد، ما أبعدها عن محاور القرار.
- اليمن وليبيا: غابت الجزائر عن جولات الوساطة الرئيسية، وظلت مواقفها خطابية دون نفوذ فعلي[1].

مع صعود بوتفليقة لسدة الحكم عام 1999، حاولت الجزائر استعادة مكانتها. فعّلت بعض الآليات، مثل اتفاق السلم والمصالحة في مالي، والوساطات في النيجر. لكنها كانت تحركات فردية، وافتقرت إلى استراتيجية إقليمية شاملة.

تفاقمت بحلول 2013 الأزمة بسبب المرض المزمن للرئيس بوتفليقة. تحولت الدبلوماسية الجزائرية إلى جهاز شكلي، لا يتحرك إلا عند الضرورة. تمثيل الجزائر في القمم الدولية أصبح باهتًا. غالبًا ما ترسل وفودًا ثانوية، في وقت كانت دول أخرى تحضر بقادة الصف الأول.

باءت بالفشل محاولة عبد القادر مساهل سنة 2017 لتوسيع الدور الإقليمي خلال جولته في الخليج، ورفضت عواصم كبرى (مثل الرياض وأبو ظبي) مقترحات الجزائر، واعتبرتها غير واقعية؛ تم تهميش الجزائر دبلوماسيًا لصالح محاور جديدة أقرب إلى الديناميكية البراغماتية.

لم يكن الخلل في الموقف الجزائري فقط، بل أيضًا في أدوات التواصل والإعلام. الدبلوماسية الجزائرية لا تمتلك مراكز دراسات استراتيجية فعالة، ولا إعلامًا خارجيًا ناطقًا بلغات متعددة، ولا آليات ضغط في المؤسسات الدولية. حتى شبكة السفارات، التي كانت واسعة يومًا ما، فقدت تأثيرها، وأصبحت تعاني من نقص الكفاءات والتمويل.

الجيل الجديد من القادة العرب (مثل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي) لا يتقاطع مع المدرسة الجزائرية الكلاسيكية في السياسة. هؤلاء القادة ينظرون إلى المصالح المباشرة، بينما لا تزال الجزائر تُقدّم خطابًا قائمًا على التاريخ، دون طرح مشاريع تعاون ملموسة أو مقترحات عملية.

كل ذلك أدى إلى شيخوخة استراتيجية للدبلوماسية الجزائرية. لم تعد قادرة على المبادرة، ولا التأثير، ولا حتى التفاعل السريع مع المتغيرات، وتحوّلت من لاعب إقليمي وازن إلى متفرج ينتقد دون أن يُقدّم بدائل[2].

2- التطورات الإقليمية: خريطة جديدة لمراكز التأثير

شهد الإقليم العربي والإفريقي خلال العقدين الأخيرين تحولات جذرية، أعادت رسم خريطة مراكز النفوذ. سقوط أنظمة، كالثورات في تونس، مصر، ليبيا، واليمن، أدى إلى صعود فاعلين جدد، واختلال توازنات كانت

[1]- أمال شهرزادا، وأحمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص904-905.

[2]- المرجع نفسه، ص906.

مستقرة نسبيًا. هذه البيئة المتغيرة سمحت لقوى إقليمية صاعدة كالإمارات، تركيا، وقطر، بملء الفراغ، عبر أدوات متنوعة: الاستثمارات، الإعلام، القواعد العسكرية، والوساطة في النزاعات. أما الجزائر لم تواكب هذا التغير، وبدت غائبة أو مترددة في التعامل مع هذه التحولات.

2-1- شمال إفريقيا... من النفوذ إلى العزلة

كانت منطقة شمال إفريقيا سابقًا مجالًا طبيعيًا للتأثير الجزائري، بالنظر إلى الجوار الجغرافي والروابط التاريخية. لكن هذا المجال شهد تصدعًا واضحًا، بلغ ذروته مع الأزمة الحادة مع المغرب.

أعلنت الجزائر في 2021 رسميًا قطع العلاقات مع المغرب، ردًا على ما وصفته بـ"الأعمال العدائية المتكررة". تصاعدت الأزمة بعد تطبيع المغرب علاقاته مع إسرائيل ضمن "اتفاقيات أبراهام"، واتهامه بدعم حركة "الماك" الانفصالية، وتصريحات مندوبة المغرب في الأمم المتحدة حول "حق تقرير المصير لمنطقة القبائل". الجزائر ردّت بسلسلة إجراءات غير مسبوقة: إغلاق المجال الجوي، وقف توريد الغاز عبر الأنبوب المغاربي-الأوروبي، تجميد كل الاتصالات السياسية[1].

هذه الأزمة لم تكن فقط ثنائية، بل أثرت على المنظومة المغاربية بأكملها. اتحاد المغرب العربي، الذي يعاني أصلًا من الجمود منذ سنوات، دخل في حالة موت سريري. لم تُسجَّل أي مبادرات مغاربية منذ 2021، وعلّقت الاجتماعات المشتركة، وانكمش التنسيق الأمني والاقتصادي. بهذا، فقدت الجزائر أحد أهم مجالات تأثيرها التاريخي في الجوار القريب.

الأزمة انسحبت على العلاقات مع إسبانيا، التي أعلنت في مارس 2022 دعمها العلني لمقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء الغربية، واعتبرت الجزائر الموقف الإسباني "خيانة تاريخية"، وردّت بسحب السفير، وتعليق معاهدة الصداقة، وتجميد المبادلات التجارية، وتقلص حجم التبادل التجاري بين البلدين بأكثر من 90%، خاصة في مجالات الطاقة والمواد الغذائية، كما تعطلت عشرات المشاريع الاستثمارية، ما أضرّ بالصورة الإقليمية للجزائر، وأضعف موقعها الاستراتيجي في غرب المتوسط، الذي كان يُعد نقطة توازن بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا[2].

---

[1]- محمد بوبوش، **الجزائر وإدارة التفاعلات الإقليمية الراهنة الفرص والتحديات**، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، 2025/05/04، على الموقع الإلكتروني: https://peacecss.com/

[2]- المرجع نفسه.

2-2- منطقة الساحل... فقدان عمق استراتيجي

لطالما اعتبرت الجزائر منطقة الساحل عمقًا استراتيجيًا لأمنها القومي، ففي 2015، قادت بنجاح اتفاق السلام في مالي بين الحكومة المركزية وحركات الطوارق، فيما سُمي بـ"اتفاق الجزائر". لكنها لم تواكب هذا الاتفاق ببنية تنفيذية دبلوماسية قوية، مما أدى إلى تآكله تدريجيًا.

منذ 2020، بدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية في مالي، بوركينا فاسو، والنيجر. هذه الانقلابات أفرزت قيادات جديدة غير منسجمة مع الرؤية الجزائرية، بل ومرتبطة بتحالفات مغايرة (روسيا، فاغنر، إيران). الجزائر أبدت تحفظًا شديدًا على شرعية هذه الأنظمة، خاصة في مالي، حيث استمرت في استقبال قادة الحركات الأزوادية، ما فُسر على أنه تدخل في الشأن الداخلي[1].

وفي مارس 2025، تفجرت الأزمة حين أسقطت الدفاعات الجوية الجزائرية طائرة مسيرة تابعة لجيش مالي، قيل إنها اخترقت الأجواء الجزائرية في تمنراست. مالي ردت ببيان وصف ما حدث بـ"العدوان السافر"، وسحبت سفيرها، ثم لحقت بها النيجر وبوركينا فاسو. قررت الدول الثلاث الانسحاب من لجنة أركان الجيوش المشتركة مع الجزائر، وبدأت تعاونًا عسكريًا منفصلًا تحت مظلة "التحالف الساحلي"[2].

بهذا، فقدت الجزائر تحكمها في الحدود الجنوبية، وتآكلت قدرتها على مراقبة شبكات الإرهاب والتهريب في حزام الساحل، كما تقلصت مصداقيتها كطرف محايد في تسوية النزاعات الإفريقية.

2-3- الملف الليبي... حضور هامشي رغم الجوار

رغم طول الحدود بين الجزائر وليبيا، وتأثرها المباشر بما يجري هناك، فإن حضور الجزائر في الملف الليبي ظل محدودًا وضعيف التأثير. وقد دعمت الجزائر حكومة الوفاق، ثم حكومة الدبيبة، ورفضت الاعتراف بشرعية خليفة حفتر. لكن غياب آلية فعل دبلوماسي واقعي، واقتصار المواقف على بيانات وتصريحات، جعلها خارج المعادلة السياسية الليبية. وفي المقابل، تحركت الإمارات ومصر لدعم حفتر بالسلاح والمال، وتوسعت تركيا وروسيا عبر دعم مباشر لحكومات أو ميليشيات. حفتر بدوره أعلن سنة 2024 أن "الحدود مع الجزائر

---

[1]- إبراهيم بن دايخة، **مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة**، مجلة مدارات سياسية، مج5، ع2، 2021، ص19-20.

[2]- عبد الرؤوف بن سعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع9، جوان 2016، ص159.

منطقة عسكرية مغلقة"، وهو ما لم ترد عليه الجزائر سوى بتصريحات قلق. لم تُفعّل تحركات ميدانية أو جهود وساطة، ما جعلها تبدو متأخرة في حماية حدودها وفرض رؤيتها[1].

2-4- إفريقيا المتغيرة... شبكات نفوذ جديدة

لم تعد إفريقيا نفسها؛ صعدت نيجيريا كقوة اقتصادية ديمغرافية، وتحولت رواندا إلى أنموذج تنموي يُحتذى به في شرق إفريقيا. في المقابل، بدأت الإمارات وتركيا والصين توسيع حضورها الاستثماري في دول الساحل وغرب إفريقيا.

كما دخلت روسيا بقوة عبر قوات "فاغنر" وشركات أمنية، ما غيّر طبيعة التحالفات في القارة. الجزائر، التي كانت تملك شبكة تأثير واسعة عبر حركات التحرر وطلبة إفارقة درسوا في جامعاتها، لم تستثمر هذا الرصيد، وفشلت في بناء تحالفات اقتصادية أو إعلامية أو أمنية جديدة.

اليوم، غابت الجزائر عن الكتل الاقتصادية الإفريقية الكبرى، كـ"إيكواس" و"السوق المشتركة لشرق إفريقيا"، كما أن وجودها داخل الاتحاد الإفريقي أصبح رمزيًا أكثر منه فاعلًا. قراراته لا تُصاغ في الجزائر، ولا تُعرض عليها للوساطة أو المبادرة[2].

فقدت الجزائر خلال سنوات قليلة أهم ثلاث مجالات كانت تشكل عمقها الإقليمي:

- المجال المغاربي عبر أزمة المغرب.
- الساحل والصحراء عبر فقدان التحالفات الأمنية.
- الامتداد الليبي والإفريقي عبر التراجع عن دور الوساطة والقيادة.

3- التوترات وعلاقات الجزائر مع الدول العربية

خلال العقدين الأخيرين، دخلت العلاقات العربية الجزائرية مرحلة من الفتور والتوتر الهيكلي، تغذيها اختلافات في الرؤى، وتباين في السياسات، وتبدلات في التحالفات الإقليمية. الجزائر، التي كانت سابقًا لاعبًا محوريًا في القمم العربية وملفات الشرق الأوسط، تحولت إلى طرف معزول نسبيًا، يحتج من بعيد دون قدرة على التأثير المباشر.

3-1- غياب الجزائر عن ملفات الشرق الأوسط

لم تعد الجزائر حاضرة بقوة في أكثر الملفات حساسية في الإقليم:

---

[1]- جلال بوعاتي، **الجزائر والأزمة الليبية... استعادة المبادرة**، جريدة الخبر، ع162435، 2024/01/21، على الموقع الإلكتروني: https://www.elkhabar.com/press/article/162435

[2]- عبد الرؤوف بن سعدية، مرجع سابق، ص162.

- في الأزمة السورية، تبنّت الجزائر موقفًا حياديًا يدعو إلى الحل السياسي، لكنها لم تشارك في أي مسار تفاوضي فاعل مثل "جنيف" أو "أستانا".
- في اليمن، لم تكن جزءًا من "التحالف العربي" بقيادة السعودية، ما عرّضها لتجاهل متبادل في المشاورات واللقاءات المتعلقة بالأزمة.
- في لبنان والسودان، لم تلعب الجزائر أي دور وساطة يُذكر رغم عمق الأزمة، بل اكتفت بالتصريحات العامة الداعية إلى التهدئة.

كل ذلك ساهم في تهميش الجزائر داخل المشهد العربي السياسي، وفتح الباب أمام قوى إقليمية أخرى، كالسعودية، الإمارات، مصر، وقطر، للسيطرة على مخرجات الجامعة العربية، وتحديد أجنداتها بعيدًا عن تأثير الجزائر[1].

3-2- الأزمة الخليجية ومحدودية الوساطة الجزائرية

في خضم الأزمة الخليجية (2017-2021)، حين فرضت السعودية والإمارات ومصر والبحرين حصارًا على قطر، حاولت الجزائر الاضطلاع بدور الوسيط. طرحت مبادرة لتوسيع الوساطة الكويتية، واقترحت إشراك الجزائر، الأردن، وسلطنة عمان، لكن الاقتراح رُفض بشكل صريح.

صرحتا مصر والإمارات بأن "الوساطة الكويتية كافية"، وأن توسيعها غير ضروري. هذا الرفض كان تعبيرًا سياسيًا مباشرًا عن تراجع مكانة الجزائر في أعين هذه الدول، وقراءة ضمنية بأنها لا تملك أوراق الضغط أو القبول السياسي لتكون وسيطًا نزيهًا أو مؤثرًا.

لم يتجاوز الرد الجزائري الخطاب التقليدي، ولم تمارس الجزائر أي ضغوط فعلية، لا دبلوماسيًا ولا إعلاميًا، وظلت في موقع المراقب العاجز، رغم أن الأزمة كانت فرصة ذهبية لاستعادة حضورها الإقليمي[2].

3-3- العلاقات مع الجامعة العربية: من الشراكة إلى المواجهة الصامتة

تدهور العلاقة مع منظومة الجامعة العربية يُعد من أبرز مؤشرات هذا التراجع. الجزائر، التي استضافت قمة 2022، كانت تأمل في إحياء دورها العربي، لكن الصراعات الداخلية والتحفظات الخليجية أجهضت هذه الطموحات.

---

[1]- عبير شليغم، **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص04-06.

[2]- المرجع نفسه، ص07.

في القمة التالية، رفض الرئيس عبد المجيد تبون الحضور شخصيًا، في خطوة لافتة اعتُبرت بمثابة احتجاج رسمي على "تهميش الجزائر" داخل أجهزة الجامعة. وزير الخارجية أحمد عطاف عبّر عن هذا الموقف صراحةً، متهمًا بعض العواصم الخليجية بـ"إدارة الملفات من وراء الستار، وفرض أولويات لا تخدم القضايا الأساسية كفلسطين"[1].

هذا التوتر لم يكن موقفًا معزولًا، بل عكس شعورًا جزائريًا عامًا بأن الجامعة تحولت إلى أداة بيد تحالفات محددة، وليس منصة حوار عربي متكافئ.

3-4- الأزمة مع المغرب: الصراع الأكبر

تعدُ أزمة الجزائر مع المغرب أخطر وأعمق توتر سياسي إقليمي تعيشه الجزائر منذ استقلالها. أسبابها متعددة:

- دعم المغرب العلني لتقرير المصير في منطقة القبائل.
- اتهامات جزائرية للمغرب بالتجسس عبر برنامج "بيغاسوس".
- تطبيع المغرب مع إسرائيل وتوقيع اتفاقات أمنية معها.
- دعم الجزائر العلني لجبهة البوليساريو ورفضها لمقترح الحكم الذاتي المغربي.

في أغسطس 2021، أعلنت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية، وغلق الأجواء، ووقف التعاون الاقتصادي، هذه الخطوة كانت نتيجة تراكمات طويلة، لكنّها لم تُرفق بسياسة إقليمية واضحة لكسر العزلة أو تشكيل جبهة موازية، ما جعل الجزائر تبدو معزولة مغاربيًا.

ازداد الملف تعقيدًا مع تحركات مغربية ناجحة على الساحة الإفريقية والدولية، مثل فتح قنصليات لدول إفريقية في العيون والداخلة، وهو ما اعتبرته الجزائر خرقًا للشرعية الدولية[2].

3-5- التوتر مع فرنسا وإسبانيا: البعد الأوروبي في الأزمة

دخلت العلاقات مع فرنسا في سلسلة أزمات متواصلة:

- قضية التأشيرات وتقييد دخول الجزائريين.
- قضية الناشطة بوراوي التي غادرت الجزائر بدعم قنصلي فرنسي.
- تصريحات ماكرون المشككة في "وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار".

---

[1]- رابح زغوني، **أزمنة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح**، مجلة سياسات عربية، ع23، نوفمبر 2016، ص92.

[2]- المرجع نفسه، ص95.

- استمرار باريس في دعم الموقف المغربي بشكل غير مباشر في ملف الصحراء الغربية.

شمل الرد الجزائري سحب السفير، تعليق الزيارات الرسمية، تجميد التعاون الأمني والثقافي، وإلغاء مشاريع استثمارية حساسة.

أما مع إسبانيا، فقد بلغ الخلاف ذروته حين دعمت مدريد رسميًا "الحكم الذاتي" في الصحراء، ما دفع الجزائر إلى تعليق معاهدة الصداقة والتعاون، وتجميد المبادلات التجارية، ما كلف البلدين خسائر تقدّر بـ07 مليارات دولار سنويًا[1].

3-6- إفريقيا: تحالفات عسكرية دون الجزائر

تراجعت الجزائر في القارة الإفريقية أمام تمدد قوى جديدة:

- الإمارات ضاعفت استثماراتها في غرب إفريقيا، ووقّعت اتفاقات أمنية في نيجيريا والسودان.
- تركيا أنشأت قواعد عسكرية في الصومال، ووقعت اتفاقات دفاعية في النيجر.
- روسيا عززت حضورها عبر قوات "فاغنر" في مالي وبوركينا فاسو.

في المقابل، الجزائر فقدت زمام المبادرة. الدول العسكرية الثلاث (مالي، النيجر، بوركينافاسو) تحالفت فيما بينها دون إشراك الجزائر. دعمها التاريخي للطوارق فُسّر على أنه انحياز إثني، وزيارات مسؤوليها إلى باماكو وواغادوغو قوبلت ببرود، فيما تم تجاهلها في مشاورات أمن الساحل.

لم تعد اليوم الجزائر جزءًا من الدائرة الأساسية لصناعة القرار العربي. رغم مواقفها المبدئية الثابتة، فإن ضعف أدواتها، وتراجع تحركها الاستباقي، وغيابها عن التحالفات الاقتصادية والأمنية، جعل منها فاعلًا ثانويًا[2].

[1]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص25.

[2]- رابح زغوني، مرجع سابق، ص98.

المبحث الرابع: تحولات القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (2011-2024)

المطلب الأول: ثلاث محطات في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

1- حرب غزة 2012 (عملية عامود السحاب)

في نوفمبر 2012، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانًا عسكريًا واسع النطاق على قطاع غزة، أطلقت عليه اسم "عملية عامود السحاب" (Pillar of Defense)، بدأته باغتيال القائد العسكري البارز في كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أحمد الجعبري. جاء هذا الاغتيال في ظل هدنة هشة تم التوصل إليها بوساطة مصرية قبل يومين فقط من الهجوم، ما مثّل خرقًا صريحًا لجهود التهدئة[1].

على مدار ثمانية أيام، شنّت إسرائيل غارات جوية مكثفة استهدفت البنية التحتية للقطاع، شملت منشآت حكومية، مقار أمنية، أنفاق تهريب، مواقع فصائل المقاومة، بالإضافة إلى المناطق السكنية المكتظة بالسكان. وردّت فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، بإطلاق أكثر من 1500 صاروخ باتجاه المدن والبلدات الإسرائيلية، اخترق بعضها للمرة الأولى الأجواء فوق تل أبيب، وبلغت حتى مشارف القدس المحتلة. وقد شكّل هذا الحدث نقلة نوعية في قدرة المقاومة الفلسطينية على الرد العسكري، خاصة مع دخول صواريخ فجر-05 الإيرانية المدى إلى المعركة[2].

في مواجهة هذا التصعيد، اعتمدت إسرائيل للمرة الأولى منظومة الدفاع الجوي "القبة الحديدية"، وهي منظومة صواريخ مضادة للقذائف قصيرة ومتوسطة المدى، غير أن فاعليتها ظلت محدودة حيث تمكنت من اعتراض نحو 20% فقط من الصواريخ الفلسطينية، ما دفع الاحتلال إلى الاستعانة بالملاجئ والقيود الأمنية المكثفة على مناطق غلاف غزة[3].

دبلوماسيًا، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية ومصر بقيادة الرئيس محمد مرسي دورًا محوريًا في احتواء التصعيد، حيث أجرت القاهرة سلسلة من المشاورات والاتصالات مع قيادات حركة حماس، والسلطة الفلسطينية، والمسؤولين الإسرائيليين عبر قنوات غير مباشرة. وتوّجت هذه الجهود باتفاق وقف إطلاق نار أُعلن في 21

---

[1]- مايكل فيشباخ، **سلطة فلسطينية منقسمة، وهجمات إسرائيلية على غزة، وانتكاسات عملية السلام 2006-2017**، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، على الموقع الإلكتروني: https://www.palquest.org/ar/highlight/31126/xii

[2]- خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 2014، ص68.

[3]- عبد الله حميدي، **القضية الفلسطينية ما بعد سيطرة حماس على قطاع غزة**، مجلة دراسات باحث، مج5، ع18-19، ربيع-صيف 2010، ص136.

نوفمبر 2012 من القاهرة، بمشاركة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ووزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، أعاد الهدوء الحذر إلى القطاع، دون تحقيق أي من مطالب الفلسطينيين برفع الحصار[1].

سياسيًا، كشفت هذه الحرب عن عمق الانقسام الفلسطيني الداخلي، حيث ظلت السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة محمود عباس في رام الله بعيدة عن مجريات المواجهة الميدانية، مقابل تصدر حركة حماس للمشهد في غزة. وجاء هذا في ظل انسداد الأفق السياسي عقب فشل محادثات السلام، خصوصًا بعد خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة سنة 2009، الذي دعا فيه لوقف الاستيطان، قبل أن تتراجع إدارته لاحقًا تحت ضغط الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو. وقد أظهرت هذه الحرب مجددًا هشاشة الوضع الفلسطيني الداخلي، واستمرار تبعات الانقسام الذي أعقب سيطرة حماس على غزة في 2007[2].

أما الجزائر، فقد تبنّت موقفًا مبدئيًا ثابتًا ومساندًا للقضية الفلسطينية. أدانت الجزائر العدوان الإسرائيلي واعتبرته "عدوانًا همجيًا" يستهدف المدنيين العزل، وطالبت مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته والتدخل العاجل لوقف التصعيد. وفعّلت الجزائر تحركاتها عبر الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، وأجرت اتصالات مع الأطراف الفاعلة، منها مصر والأمم المتحدة والولايات المتحدة، مطالبة بوقف العدوان وضمان الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين.

على الصعيد الإنساني، أرسلت الجزائر 104 أطنان من المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة عبر مطار العريش المصري، شملت مواد غذائية وأدوية وخيام وملابس، في لفتة عملية أكدت التزام الجزائر التاريخي تجاه القضية الفلسطينية.

رمزيًا، أعلنت الجزائر إلغاء احتفالات الذكرى 69 لثورة أول نوفمبر بالخارج تضامنًا مع الشعب الفلسطيني، في خطوة ذات بعد سياسي وإنساني أثارت تقديرًا واسعًا من الفلسطينيين ومنظمات التضامن الدولي.

دوليًا، صادف نهاية العدوان جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012، حيث صوتت الجزائر إلى جانب 138 دولة لصالح القرار 19/67، الذي منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، في خطوة هامة لتعزيز الاعتراف الدولي بفلسطين، وتعزيز مركزها القانوني والسياسي في الساحة الدولية[3].

---

[1]– هلال جميل، فلسطين، **دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل، فلسطين والفلسطينيون**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012، ص58.

[2]– هلال جميل، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013، ص83.

[3]– المرجع نفسه، ص89.

2- الانتفاضة الثالثة 2015 (انتفاضة السكاكين)

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة في أكتوبر 2015 موجة واسعة من المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلق عليها إعلاميًا اسم "انتفاضة السكاكين" نظرًا لطبيعة العمليات التي اتخذت في معظمها شكل طعن ودهس ضد جنود الاحتلال والمستوطنين في القدس المحتلة والضفة الغربية. وقد جاءت هذه الهبّة الشعبية ردًّا مباشرًا على اقتحامات المستوطنين المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، وتصاعد وتيرة الاعتداءات على المقدسات والمواطنين الفلسطينيين.

تميّزت هذه الانتفاضة بكونها عفوية وغير منظمة، حيث قادها شباب فلسطينيون مستقلون بعيدًا عن الأطر الحزبية التقليدية، مستفيدين من وسائل التواصل الاجتماعي في الدعوة والتنظيم. ورغم ذلك، تبنت الفصائل الفلسطينية الخطاب الداعم لها، مع تباين في مستوى المشاركة الفعلية[1].

وقد أسهمت هذه الهبة الشعبية في كشف عمق حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي داخل الأراضي الفلسطينية، في ظل انسداد أفق التسوية، وتدهور الوضع المعيشي، واستمرار الحصار على غزة، واتساع الهوة بين حكومتي رام الله وغزة. كما جاءت هذه الانتفاضة في سياق إقليمي معقّد عقب تداعيات الربيع العربي، حيث انشغلت الدول العربية الكبرى بالصراعات الداخلية، خاصة مصر وسوريا، ما أدى إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية إقليميًا[2].

من الناحية الدبلوماسية، اقتصرت التحركات الدولية إزاء هذه الانتفاضة على بيانات شجب ودعوات لضبط النفس، في ظل غياب مبادرات فعلية لاحتواء الأوضاع. وقد استغلت حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو هذا الوضع لتعزيز الاستيطان وتشديد القيود الأمنية في القدس والضفة الغربية[3].

أما الجزائر، فقد جددت موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني. ففي رسالة رسمية من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى 27 لإعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني في 15 نوفمبر 2015، أكد

---

[1]- جمال محمد إبراهيم، **الانتفاضة الثالثة، تسميتها وأسبابها ودوافعها وأهم ما يميزيها عن الانتفاضتين السابقتين**، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مج21، ع1، 2017، ص109-112.

[2]- الطاهر فرحات، **قضية فلسطين بين مشروعي المقاومة والمفاوضات، دراسة تحليلية لتطوراتها ما بين 1948-2008**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2020/2019، ص198.

[3]- معين الطاهر، **الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة، نوفمبر 2015، ص97-98.

دعم الجزائر الكامل وغير المشروط للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع، داعيًا المجتمع الدولي إلى توفير الحماية الدولية للفلسطينيين[1].

وفي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، صرح وزير الخارجية رمطان لعمامرة بأن الجزائر تتابع بقلق بالغ تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية، وطالب بتحرك عاجل لوقف الاستيطان ووقف الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

شعبيًا، عرفت الجزائر موجة تضامن واسعة النطاق، حيث نظّمت الجالية الفلسطينية بالجزائر وقفات احتجاجية أمام السفارة الفلسطينية في الجزائر العاصمة، تنديدًا بالاعتداءات الإسرائيلية ودعمًا للانتفاضة. كما نظّمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقفات تضامنية دعت فيها إلى توحيد الصفوف العربية والفلسطينية في مواجهة الاحتلال[2].

ولم يغب الحضور الرمزي للجزائر عن الميدان، إذ رفعت الأعلام الجزائرية إلى جانب الفلسطينية خلال التظاهرات والفعاليات في القدس والضفة الغربية، في دلالة على عمق العلاقة بين الشعبين. وأشاد السفير الفلسطيني بالجزائر بهذه الخطوة، معتبرًا أن العلم الجزائري أصبح "رمزًا للموقف المبدئي الصلب للجزائر تجاه فلسطين".

سياسيًا، استثمرت الجزائر هذه المناسبة لتجديد تمسكها بمبادئ الوحدة العربية ورفض التطبيع، وتعزيز مواقفها داخل منظمة التعاون الإسلامي والمنتديات الدولية دفاعًا عن القضية الفلسطينية[3].

3- حرب غزة 2018 (مسيرات العودة الكبرى)

في مارس 2018، انطلقت في قطاع غزة مسيرات العودة الكبرى، وهي تظاهرات شعبية سلمية دعت إليها القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية لإحياء ذكرى يوم الأرض والمطالبة بحق العودة ورفع الحصار المفروض على القطاع منذ عام 2007. انتظم آلاف الفلسطينيين قرب السياج الحدودي مع الأراضي المحتلة،

---

[1]- حسام الدجني، **فصائل المقاومة الفلسطينية الناشئة بعد انتفاضة الأقصى وأثرها على مشروع التحرر الوطني**، مركز الشرق للدراسات الإستراتيجية، إسطنبول، 2023، ص121.

[2]- الشادلي قويدري، **القضية الفلسطينية والبحث عن حل**، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، مج34، ع1، مارس 2020، ص593.

[3]- المرجع نفسه، ص595.

حيث واجهتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي بالرصاص الحي وقنابل الغاز والقذائف المدفعية، ما أسفر عن استشهاد وجرح مئات المدنيين، بينهم أطفال ونساء[1].

تصاعدت حدة المواجهات في 14 مايو 2018، تزامنًا مع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، في خطوة اعتبرها الفلسطينيون والمجتمع الدولي تصعيدًا خطيرًا واستفزازًا لمشاعر المسلمين. وفي يوم واحد، ارتكب الاحتلال مجزرة دموية راح ضحيتها أكثر من 60 شهيدًا وأكثر من 2700 جريح[2].

كان الموقف الجزائري سريعًا وحاسمًا، إذ أدانت الجزائر بأشد العبارات المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق المدنيين، ووصفتها بأنها "جرائم حرب" مكتملة الأركان، داعية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية.

في أفريل 2018، دعا رئيس الحكومة الجزائرية نذير العرباوي إلى تشكيل تحالف دولي لملاحقة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية، وعبّرت الجزائر عن استعدادها لاستقبال الجرحى الفلسطينيين في مستشفياتها وتقديم الدعم الإنساني اللازم[3].

شعبيًا، شهدت المدن الجزائرية موجة تضامن لافتة، حيث رفرفت الأعلام الفلسطينية إلى جانب العلم الجزائري، وتم إلغاء العديد من الأنشطة والمهرجانات الثقافية، أبرزها مهرجان تيمقاد الدولي، تضامنًا مع غزة. كما نظمت الجمعيات المدنية والطلابية وقفات ومسيرات للتنديد بجرائم الاحتلال.

دوليًا، وظّفت الجزائر حضورها في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لدعوة المجتمع الدولي إلى تحقيق دولي مستقل حول المجازر الإسرائيلية، وفرض إجراءات فعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين.

سياسيًا، عزز هذا الموقف من علاقات الجزائر مع مصر وبعض الدول العربية المتوافقة مع موقفها الداعم لفلسطين، في حين واجهت الجزائر انتقادات أمريكية وغربية، دفعتها إلى توثيق علاقاتها مع روسيا والصين كقوة داعمة للحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية[4].

---

[1]– محمد قدوم، ورابح طاهير، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بين المبررات والتداعيات**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج9، ع1، 2025، ص623.

[2]– عصام بن نكاع، **القوة ضد القانون: الانتهاكات الإسرائيلية للشرعية الدولةي في فلسطين وتأثيرها على الأمن الدولي**، مجلة السياسة العالمية، مج8، ع2، 2024، ص389.

[3]– عبد الحليم إبراهيم، وأمينة ريحاني، **الدفاع الشرعي ضد فعل العدوان في إطار القانون الدولي**، مجلة الاجتهاد القضائي، مج14، ع29، 2020، ص257–259.

[4]– رابح عيسى أيت، **ضوابط الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة وواقع الممارسة الدولية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع6، 2018، ص319.

4- حرب غزة 2021: معركة سيف القدس ومأزق الحسابات السياسية والعسكرية

اندلعت مواجهة واسعة النطاق بين الفصائل الفلسطينية المسلحة وإسرائيل في أيار/مايو 2021، بعد سلسلة من الأحداث المتسارعة في القدس المحتلة، لا سيما التهديد بتهجير سكان حي الشيخ جراح، واقتحام قوات الاحتلال باحات المسجد الأقصى في شهر رمضان. تطورت هذه التوترات إلى حرب استمرت 11 يومًا، عرفت باسم "سيف القدس" من قبل المقاومة، و"حارس الأسوار" من قبل إسرائيل، كشفت عن تحولات نوعية في أدوات الصراع، لكنها كرّست في الوقت ذاته الجمود الاستراتيجي بين الطرفين[1].

بدأت الأحداث عقب قرار تأجيل الانتخابات الفلسطينية، وسط تصاعد الاعتداءات في القدس. تصاعدت حدة التوتر يوم 10 أيار، بعد مسيرة الأعلام الإسرائيلية، وردت عليها "حماس" بإنذار لإسرائيل لسحب قواتها من الأقصى والشيخ جراح، تلاه إطلاق صواريخ باتجاه القدس. بهذا الفعل، فتحت المقاومة باب مواجهة شاملة عبّرت عن انتقال المبادرة إلى غزة.

اعتمدت إسرائيل على قوتها الجوية، بينما كثّفت "حماس" قصفها الصاروخي، الذي شمل لأول مرة القدس وتل أبيب وحتى مدينة إيلات. استخدمت المقاومة صواريخ بعيدة المدى، منها "عياش-250"، ومسيّرات هجومية مثل "شهاب"، بالإضافة إلى صواريخ مضادة للدروع. بلغ عدد الصواريخ المطلقة أكثر من 4,300 صاروخ، ونجحت المقاومة في تجاوز بعض قدرات "القبة الحديدية" عبر تكتيك الإغراق الصاروخي المتزامن.

من جانبها، نفّذت إسرائيل عمليات جوية عنيفة، دمرت خلالها أكثر من 1,500 هدف، واستهدفت شبكات أنفاق "حماس" المعروفة بـ"المترو"، مستخدمة تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي والطائرات ذاتية التوجيه. كما شنّت هجمات ضد البنية التحتية المدنية، أبرزها قصف برج الجلاء الذي أثار إدانات دولية واسعة[2].

خاضت حماس الحرب لتحقيق أهداف سياسية، منها تعزيز مكانتها كبديل عن السلطة الفلسطينية، وفرض نفسها كمدافع عن القدس. ونجحت في الحفاظ على جزء كبير من ترسانتها الصاروخية، لكن هذا الإنجاز لم يتحول إلى مكسب سياسي دائم، وظلت الملفات الجوهرية مثل رفع الحصار وإعادة الإعمار رهينة تفاوض معقد[3].

---

[1]- عدنان أبو عامر، **معركة غزة الأخيرة وآفاقها المستقبلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع127، صيف 2021، ص126-128.

[2]- المرجع نفسه، ص130.

[3]- منصور كيمل، **دلالات هبة القدس وحرب غزة ودروسهما**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع127، صيف 2021، ص67-68.

أما إسرائيل، رغم تفوقها التكنولوجي، لم تحقق حسمًا استراتيجيًا. فشلها في تدمير شبكة الأنفاق، وتكلفة الحرب الإعلامية والدولية، جعلت نتائجها محدودة. مع ذلك، استفادت من اختبار قدراتها الجديدة، بما فيها الأسلحة الليزرية والاستخبارات الإلكترونية، ما يعزز ميلها نحو الحروب "الروبوتية" المستقبلية[1].

عبّرت الجزائر عن موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث:

- نددت بقوة بالانتهاكات الإسرائيلية في القدس وقطاع غزة، ووصفتها بـ"الاعتداءات الوحشية".
- دعت إلى تدخل دولي عاجل لوقف العدوان وحماية المدنيين الفلسطينيين.
- شاركت بفعالية في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، مؤكدة على مركزية القضية الفلسطينية ودعمها غير المشروط.
- واصلت دعمها السياسي والإعلامي والدبلوماسي للمقاومة الفلسطينية، معتبرة أن ما يحدث يمثل صراعًا بين الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

هذا الموقف يعكس ثبات الدبلوماسية الجزائرية على المبادئ القومية في دعم القضايا العادلة، خصوصًا فلسطين، دون مواربة أو اصطفاف مع الضغوط الدولية[2].

تُعد حرب غزة 2021 تجليًا لعجز كل طرف عن فرض معادلة جديدة، لكنها كشفت في المقابل عن نقلة نوعية في أدوات القتال، واتساع ميدان المواجهة ليشمل الجبهات الداخلية والدولية. وبينما فشلت إسرائيل في إسكات صوت غزة، لم تستطع "حماس" تحويل نصرها الرمزي إلى مكتسب سياسي ثابت. وهكذا، تظل المواجهة مؤجلة لجولة جديدة، في ظل استمرار الأسباب العميقة للصراع، وغياب حل سياسي عادل وشامل[3].

المطلب الثاني: الربيع العربي وإعادة ترتيب الأولويات

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010 تحولات دراماتيكية عُرفت اصطلاحًا بمصطلح "الربيع العربي"، وهو زلزال سياسي واجتماعي غير مسبوق هزّ بنية الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية. وقد أسفر عن تغييرات جوهرية في شكل التحالفات، توجهات السياسات، والأولويات الإقليمية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، التي لطالما ظلت لعقود عنوانًا مركزيًا في الخطاب السياسي العربي الرسمي والشعبي[4].

---

[1]– منصور كيمل، مرجع سابق، ص70.

[2]– محمد قدوم، ورابح طاهير، مرجع سابق، ص627.

[3]– المرجع نفسه، ص628.

[4]– الهواري بلحاج، **ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها**، مجلة الدراسات الحقوقية، مج9، ع2، ديسمبر 2022، ص471.

1- ارهاصات التحول، الدبلوماسية الجزائرية والانتفاضات الشعبية العربية

رغم الارتباك السياسي الذي شهدته الساحة العربية بفعل ثورات الربيع العربي، حافظت الجزائر على موقعها التقليدي الداعم للقضية الفلسطينية، ورفضت أن يكون هذا التحول الإقليمي على حساب مكانة فلسطين في أولويات العمل العربي المشترك[1].

من الناحية التاريخية، لم تكن القضية الفلسطينية مجرد قضية تضامن خارجي في السياسة الجزائرية، بل ظلت مكونًا جوهريًا في عقيدة الدولة الوطنية الجزائرية، باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لنضال الجزائر التحرري. ومع اندلاع موجات التغيير العربي، انشغلت معظم الأنظمة بأزماتها الداخلية، بينما استثمرت الجزائر موقفها الثابت من فلسطين لتعزيز حضورها الدبلوماسي وإبراز استقلالية قرارها السيادي[2].

خلال الربيع العربي، حرصت الجزائر على عدم التماهي مع الأجندات الغربية والإقليمية التي سعت إلى تهميش القضية الفلسطينية، بل عمدت إلى التمسك بخطابها التقليدي الداعم لفلسطين، معتبرة أن أي تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي تمرّ حتمًا عبر إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967[3].

تجسد هذا الموقف عمليًا بعدد من المبادرات والأنشطة، أبرزها استضافة الجزائر لمؤتمر المصالحة الفلسطينية سنة 2022، حيث لعبت دور الوسيط المحايد، ونجحت في جمع قيادات مختلف الفصائل الفلسطينية على طاولة واحدة، وهو ما عُرف بـ"إعلان الجزائر"، الذي نصّ على العمل لإجراء انتخابات فلسطينية موحدة وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني. وقد أكسب هذا الحدث الجزائر رصيدًا دبلوماسيًا كبيرًا، وأعاد تثبيتها كطرف إقليمي وازن في الملف الفلسطيني، خاصة بعد فراغ الدور المصري المؤقت وانشغال العواصم العربية الأخرى بأزماتها[4].

أما على المستوى الدولي، فقد واصلت الجزائر الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، وكرّرت رفضها المطلق لأي تسويات تمس بحقوق الفلسطينيين، مثل ما عُرف لاحقًا بـ"صفقة القرن". وارتبط هذا

---

[1]- مرسي مشري، **الثورات العربية والإصلاحات السياسية في الوطن العربي ما بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج7، ع1، جانفي 2018، ص19-20.

[2]- المرجع نفسه، ص22.

[3]- علي حسن أبو رزق، **الدبلوماسية الجزائرية النشطة حديثاً تجاه القضية الفلسطينية: التوقيت والدوافع**، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022/10/12، على الموقع الإلكتروني: https://vision-pd.org/

[4]- المرجع نفسه.

الموقف برؤية أوسع في السياسة الجزائرية ترتكز على رفض التطبيع مع الاحتلال، وهو ما عزّز حضور الجزائر في الساحة الدبلوماسية كداعم ثابت للقضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

هذا الثبات في الموقف، في وقت انشغلت فيه بقية العواصم بملفاتها الداخلية أو ارتهنت للضغوط الغربية، منح الجزائر فرصة لاستعادة مكانتها الإقليمية، وتعزيز شبكة تحالفاتها مع قوى دولية من خارج الدائرة الغربية، على غرار روسيا والصين، بما يتوافق مع رؤيتها التقليدية في الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

2- تأثير ثورات الربيع العربي على دور الدبلوماسية الجزائرية في القضية الفلسطينية

فرضت التحولات الكبرى التي أحدثها الربيع العربي على الجزائر مراجعة شاملة لأولويات سياستها الخارجية، خاصة في ظل ما أفرزته الثورات العربية من انهيارات أمنية، صراعات أهلية، وتهديدات إرهابية في الجوار المباشر، لا سيما ليبيا ومالي ومنطقة الساحل والصحراء.

فبعد سنوات من الانكفاء النسبي، اضطرت الجزائر إلى إعادة تنشيط دبلوماسيتها الإقليمية والدولية للحفاظ على أمنها القومي، ومواجهة تداعيات حالة الفوضى الإقليمية. وبرز توجه واضح لدى صانعي القرار في الجزائر للتركيز على الأمن الإقليمي كأولوية قصوى، وهو ما ترجمته جهود الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية، ورفضها القاطع لأي تدخل عسكري أجنبي في الشأن الليبي، داعية إلى حل سياسي ليبي-ليبي برعاية الأمم المتحدة[2].

كما سعت الجزائر إلى استعادة دورها التقليدي في إفريقيا، عبر إعادة تفعيل علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، وتقديم مبادرات لحل أزمات الساحل الإفريقي، بالتوازي مع تعزيز تعاونها الأمني مع دول الجوار لمكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود[3].

اقتصاديًا، شكّلت تقلبات أسعار النفط والغاز تحديًا كبيرًا للجزائر، في ظل اعتماد اقتصادها على الريع الطاقوي. وقد انعكس هذا التراجع في العائدات النفطية على هامش تحرك السياسة الخارجية، إلا أن الجزائر واصلت المحافظة على دورها الرمزي والدبلوماسي في القضايا التحررية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[4].

---

[1]- رابح زغوني، مرجع سابق، ص109.

[2]- جمال عبد الكريم، والويزة شنشوني، مرجع سابق، ص271-272.

[3]- المرجع نفسه، ص272.

[4]- ثائر رياح وآخرون، **السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مجلة مسارات، ع1، 2016، ص22.

أما من حيث التحديات السياسية الإقليمية، فقد أثّرت التوترات مع بعض الدول العربية، خاصة المغرب، على قدرة الجزائر في تعزيز التعاون المغاربي، وهو ما أجبرها على التركيز على أطر التعاون الثنائي والثلاثي مع الدول المتقاربة معها في الرؤية السياسية، خاصة في الملف الفلسطيني.

ورغم هذه التحديات، حرصت الجزائر على تنويع تحالفاتها الدولية، متجهة نحو تعزيز التعاون مع روسيا، الصين، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية، انسجامًا مع توجهها التاريخي الرافض للانخراط في محاور دولية منحازة. كما واصلت الجزائر تمسكها بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض الأحلاف العسكرية، والحفاظ على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية[1].

فرضت ثورات الربيع العربي واقعًا إقليميًا متقلبًا، تسبب في تغييب القضية الفلسطينية عن صدارة الأجندة العربية. ومع ذلك، نجحت الجزائر في الحفاظ على ثوابتها السياسية، فظلت القضية الفلسطينية مركزية في خطابها الدبلوماسي، كما أعادت الجزائر ترتيب أولويات سياستها الخارجية وفق معادلة دقيقة تجمع بين حماية الأمن القومي، دعم الاستقرار الإقليمي، والدفاع عن قضايا التحرر وعلى رأسها فلسطين.

وبذلك، رسخت الجزائر موقعها كفاعل مستقل ومتوازن في النظام الإقليمي العربي والإفريقي، حافظ على مبادئه وسط تحولات جذرية مسّت خريطة التحالفات والقضايا في المنطقة[2].

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من تطورات التطبيع العربي مع إسرائيل

1. اتفاقيات أبراهام: السياق والموقف الجزائري

وقّعت اتفاقيات أبراهام في سبتمبر 2020 برعاية الإدارة الأمريكية، وقد جاءت في وقت بالغ الحساسية إقليميًا ودوليًا، وسط تحولات متسارعة في مواقف بعض الدول العربية من إسرائيل. شملت الاتفاقيات في مرحلتها الأولى كلًا من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ثم لحقت بهما السودان والمغرب، حيث تم إعلان تطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل رسمي. ورُوّج لهذه الاتفاقيات على أنها مدخل لـ"السلام الإقليمي" والتعاون الاستراتيجي في مجالات الاقتصاد، التكنولوجيا، والدفاع، وبأنها تمثل بداية "شرق أوسط جديد"[3].

---

[1]– أيمن عبيد، **الجزائر الجديدة: ظلال الربيع العربي على علاقتها مع المملكة المغربية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2021/09/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.harmoon.org/contributions/

[2]– المرجع نفسه.

[3]– صورية تزيمة، **مسارات التطبيع العربي–الإسرائيلي.. من كامب ديفيد إلى اتفاق أبراهام**، مجلة مدارات سياسية، مج5، ع2، 2021، ص230.

غير أن هذا التطبيع لم يأتِ نتيجة مفاوضات مع الفلسطينيين، بل تم بمعزل عنهم، مما جعله موضع رفض واسع في العالم العربي والإسلامي، وبالخصوص من الجزائر، التي اعتبرت هذه الخطوة تحريفًا لمبادئ الإجماع العربي وتجاوزًا للمبادرة العربية للسلام المعتمدة في قمة بيروت 2002.

لقد وصفت الجزائر هذه الاتفاقيات بـ"الطعنة في ظهر القضية الفلسطينية"، و"الهرولة السياسية غير المبررة"، والتي تمثل تخليًا واضحًا عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وقد عبر الرئيس عبد المجيد تبون عن هذا الموقف في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2020، حيث قال بصراحة إن "الجزائر لن تبارك ولن تشارك في مسار التطبيع"، وإن الحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هو موقف مبدئي غير قابل للمساومة[1].

ويعود هذا الموقف الجزائري إلى الثوابت التاريخية المرتبطة بتجربة الجزائر في مقاومة الاستعمار، ما يجعلها ترى في القضية الفلسطينية امتدادًا طبيعيًا لنضالها الوطني، وترفض أي شكل من أشكال التسوية التي تتجاوز الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. ولهذا، لا توجد علاقات دبلوماسية بين الجزائر وإسرائيل، وتُعدّ الجزائر من الدول القليلة التي ما تزال متمسكة بمبدأ القطيعة الكاملة مع الاحتلال الإسرائيلي، سواء في البُعد الرسمي أو الشعبي[2].

2. المغرب والتطبيع: انعكاسات إقليمية وموقف جزائري حازم

يُعد تطبيع المغرب مع إسرائيل، الذي أُعلن عنه في ديسمبر 2020، من أكثر فصول اتفاقيات أبراهام إثارة للجدل في المنطقة المغاربية، وذلك نظرًا للتقاطع العميق بينه وبين قضية الصحراء الغربية، التي تُعد مسألة أمن قومي وسيادة بالنسبة للجزائر.

فقد جاء الإعلان المغربي بالتطبيع مع إسرائيل مقابل اعتراف أمريكي بسيادة الرباط على الصحراء الغربية، وهو ما اعتبرته الجزائر صفقة سياسية تتضمن مقايضة تطبيع مقابل السيادة، الأمر الذي أثار غضبًا جزائريًا رسميًا وشعبيًا. هذا التطبيع تجاوز من وجهة نظر الجزائر كل الأعراف العربية في التعامل مع إسرائيل، واعتُبر خطوة عدائية مباشرة تمس مصالح الجزائر الإقليمية وتهدد استقرار المنطقة المغاربية[3].

---

[1]– فاطمة الزهراء بوسكران، وأسماء عبد الصادوق، **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، مج1، ع2، 2022، ص73.

[2]– عبير سلطان، **موجة التطبيع الجديدة: رمال متحركة أم زلزال كبير؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2021/09/16، على الرابط الإلكتروني: https://www.arab-reform.net/ar/publication

[3]– ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص68.

وفي رد واضح وصريح، أعلنت الجزائر في 24 أغسطس 2021 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، وعلّلت ذلك بما وصفته بـ"الأعمال العدائية المتكررة" التي تقوم بها الرباط، وعلى رأسها تطبيعها العلني مع إسرائيل وتعاونها الأمني والعسكري معها. ورأت الجزائر أن هذا التحالف يشكل خطرًا استراتيجيًا، لاسيما بعد زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للمغرب، وتصريحات مغربية بشأن التعاون الاستخباراتي مع إسرائيل.

لم تتوقف الجزائر عند الجانب السياسي، بل أعادت تأكيد موقفها الأخلاقي والقومي، واعتبرت أن الحق الفلسطيني لا يمكن أن يكون ورقة مساومة في حسابات السيادة أو النفوذ، مشددة على أن تطبيع المغرب ليس فقط انتهاكًا للثوابت العربية، بل يُمثل خروجًا عن الموقف المغاربي التاريخي المناهض لإسرائيل.

ورغم محاولة المغرب تقديم تطبيعه في إطار المصالح العليا للدولة المغربية، إلا أن الجزائر ترى أن مقايضة الصحراء بالتطبيع هو منطق غير مقبول سياسيًا وأخلاقيًا، ويُقوّض كل أسس التضامن العربي، ويُفرّط في وحدة الموقف العربي إزاء فلسطين[1].

تُجسد اتفاقيات أبراهام، وخاصة تطبيع المغرب، تحولًا إقليميًا حساسًا في خريطة التحالفات العربية، غير أن الجزائر اختارت أن تقف موقفًا مبدئيًا ومستقلًا، رافضة كافة أشكال التطبيع باعتباره خيانة للقضية الفلسطينية. ولم تكتف بالرفض الخطابي، بل اتخذت مواقف عملية حاسمة كقطع العلاقات مع المغرب، وتكثيف دعمها السياسي والديبلوماسي لفلسطين في المحافل الدولية.

هذا الرفض الجزائري لا يُمثل فقط سياسة خارجية، بل يعكس وجدانًا شعبيًا جزائريًا راسخًا يربط بين هوية الجزائر الثورية، وبين نضال الفلسطينيين، ويجعل من التطبيع مع إسرائيل خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه[2].

3. تصريحات ومواقف القيادة الجزائرية في المؤتمرات (القمة العربية 2022 بالجزائر)

استضافت الجزائر الدورة الحادية والثلاثين للقمة العربية في الأول والثاني من نوفمبر 2022، في ظرف إقليمي ودولي بالغ التعقيد، تميز بتنامي الانقسامات العربية، وتعمق مسار التطبيع مع إسرائيل من قبل بعض الدول العربية. وقد جاءت هذه القمة كفرصة نادرة لتأكيد الدور الجزائري التاريخي في إعادة التوازن للموقف العربي الجماعي، خصوصًا تجاه القضية الفلسطينية[3].

---

[1]– عائد عميرة، **أي دور لإسرائيل في تأزيم العلاقات المغربية الجزائرية؟**، نون بوست، 2021/11/11، على الرابط الإلكتروني: https://www.noonpost.com/42329/

[2]– محمد لعلامة، **كشف أمور خطيرة عن علاقة المغرب بإسرائيل تهدد الجزائر**، أوراس، 2024/10/31، على الرابط الإلكتروني: https://www.awras.com/

[3]– حازم سالم الضمور، **قمة الجزائر ... ملفات هامة وانقسامات عميقة**، STRATEGIECS Think Tank، 2022/11/01، على الرابط الإلكتروني: https://strategiecs.com/ar/analyses/

3-1- القيادة الجزائرية ولمّ الشمل العربي

أطلق الرئيس عبد المجيد تبون على القمة شعار "لمّ الشمل العربي"، في إشارة صريحة إلى سعي الجزائر لإحياء التضامن العربي الذي تآكل في السنوات الأخيرة بفعل الخلافات والصراعات البينية. وفي كلمته الافتتاحية، شدد تبون على أن القمة لا تخدم أجندات خاصة، وإنما تهدف إلى توحيد الصفوف وتجاوز الاستقطابات، معتبرًا أن الاختلاف بين الدول العربية لا ينبغي أن يكون مبررًا للخذلان أو التخلي عن القضايا الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وقد أكد الرئيس تبون أن الجزائر تنطلق من موقع محايد جامع، وتحترم سيادة كل الدول العربية، لكنها لا تقبل أن يتم استغلال الانقسام العربي لتمرير مشاريع تطبيع تتجاوز الحقوق الفلسطينية[1].

3-2- القضية الفلسطينية في صدارة الأجندة

خصصت الجزائر جزءًا كبيرًا من القمة لإعادة تأكيد مركزية القضية الفلسطينية، حيث وصفها تبون بأنها "القلب النابض للأمة العربية"، مشيرًا إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وغياب حل عادل وشامل يمثل تهديدًا دائمًا لاستقرار المنطقة.

ولم تكتف الجزائر بالمواقف الخطابية، بل رعت مؤتمرًا جامعًا للفصائل الفلسطينية في أكتوبر 2022، بمشاركة كافة القوى السياسية بما فيها "فتح" و"حماس"، في خطوة تهدف إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية. وقد أثمرت هذه المبادرة عن توقيع "إعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية"، وهو إنجاز دبلوماسي يُحسب للجزائر، التي أكدت أن دعم فلسطين لا يكون فقط بالشعارات، بل بالفعل السياسي والوساطة الصادقة[2].

3-3- دعم مسعى فلسطين في الأمم المتحدة

كرّرت الجزائر خلال القمة دعوتها إلى منح فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، ودعت الدول العربية إلى التنسيق المشترك لدعم هذا التوجه، وقد تم تضمين هذا المطلب في البيان الختامي للقمة ("إعلان الجزائر")، الذي عبّر عن إجماع عربي واضح على رفض محاولات تصفية القضية الفلسطينية، والتأكيد على حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية. كما شددت الجزائر على ضرورة إصلاح منظومة العمل العربي المشترك، بما يمكّن الجامعة العربية من أداء دورها كإطار موحد لمواقف عربية فاعلة، ورفض السياسات الانفرادية التي تنتقص من القضايا المصيرية، وعلى رأسها فلسطين[3].

---

[1]- حازم سالم الضمور، مرجع سابق.

[2]- مركز تقدم السياسيات، **تحول في موقف الجزائر بشأن التطبيع مع إسرائيل**، 2025/02/05، على الرابط الإلكتروني: https://www.arabprogress.org/

[3]- المرجع نفسه.

4- تصريحات الرئيس تبون والجدل الداخلي

أدلى الرئيس عبد المجيد تبون بتصريح في مقابلة مع صحيفة لوبينيون الفرنسية، قال فيه إن الجزائر مستعدة للاعتراف بإسرائيل "في اليوم ذاته الذي تُقام فيه دولة فلسطينية كاملة السيادة". وقد أثار هذا التصريح جدلًا واسعًا داخل الجزائر وخارجها، حيث رأت فيه بعض الأطراف موقفًا مرنًا أو تمهيدًا لتغير محتمل في السياسة الخارجية[1].

لكن العديد من المراقبين اعتبروا التصريح امتدادًا طبيعيًا لموقف الجزائر ضمن مبادرة السلام العربية لسنة 2002، التي ربطت التطبيع بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس. وضمن هذا السياق، بدا تصريح تبون تجديدًا للالتزام بالمبادئ دون تغيير جوهري.

ومع ذلك، أعربت قوى سياسية مثل حركة مجتمع السلم، وحزب العمال، عن تحفظات قوية تجاه هذا الخطاب، مشيرة إلى خطر التأويل السياسي والإعلامي المغرض، الذي قد يوظف التصريح كتمهيد لتطبيع غير مشروط. وطالبت هذه الأحزاب بتوضيحات رسمية، وأكدت أن الجزائر ليست في موقع الاضطرار لتقديم تنازلات سياسية تحت الضغط الدولي، ولا ينبغي أن يظهر خطابها السياسي وكأنه يتضمن "إشارات ليونة" تجاه الاحتلال[2].

وفي المقابل، رأت بعض القراءات السياسية أن تصريح تبون ذو بعد دبلوماسي ذكي، موجّه بالأساس إلى المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة، ويهدف إلى تذكير العالم بأن المشكلة ليست في الموقف العربي، بل في تعنت إسرائيل ورفضها لحل الدولتين.

رغم كل الضغوط، والتغيرات الجيوسياسية العميقة، والموجات المتلاحقة من التطبيع العربي مع إسرائيل، تظل الجزائر ثابتة على موقفها التاريخي. فالدولة التي دفعت تضحيات جسيمة في سبيل استقلالها، ما تزال تعتبر فلسطين قضية تحرر عادلة وليست مجرد ورقة سياسية.

في قمة الجزائر 2022، أكدت القيادة الجزائرية على مركزية القضية الفلسطينية، ودعت إلى الوحدة العربية والمصالحة الفلسطينية، ودعمت بقوة جهود عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. ورغم الجدل حول تصريح 2025، ظل الجوهر السياسي للموقف الجزائري ثابتًا: لا اعتراف ولا تطبيع قبل تحقيق الحقوق الفلسطينية كاملة.

---

[1]- الجزيرة نت، **لوبينيون عن تبون: الجزائر مستعدة للتطبيع إذا أقيمت دولة فلسطينية**، 2025/02/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2025/2/2/

[2]- سفيان علي، **هذه رسائل الرئيس تبون الصريحة والقوية إلى الفرنسيين**، الشروق أون لاين، 2025/02/03، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/

بذلك تبقى الجزائر، كما وصفها كثيرون، آخر قلاع الممانعة العربية الصلبة، الرافضة للتطبيع المجاني، والحريصة على إبقاء فلسطين في قلب الوجدان العربي، سياسيًا وشعبيًا ودبلوماسيًا[1].

المطلب الرابع: الموقف الجزائري من طوفان الأقصى

1- الدبلوماسية الجزائرية والحضور القوي في ملحمة "طوفان الأقصى"

منذ انطلاق عملية "طوفان الأقصى" في 07 أكتوبر 2023، والتي شكّلت تحولًا كبيرًا في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، برزت الجزائر كصوت دبلوماسي عربي قوي ومتماسك، عبرت من خلاله عن انحيازها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ورفضها المطلق لجرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. وقد كان هذا الموقف بمثابة امتداد طبيعي لعقيدة الجزائر السياسية المستمدة من ثورتها التحريرية، الرافضة للاستعمار والمناهضة للظلم، أينما وُجد[2].

وفي وقتٍ فضّلت فيه بعض العواصم العربية التزام الحذر أو التوازن، تحركت الجزائر بسرعة وقوة على المستوى الدبلوماسي والسياسي، مؤكدة أن ما يجري في غزة ليس مجرد "صراع"، بل عدوان ممنهج وإبادة جماعية ترتكبها آلة الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، لا سيما الأطفال والنساء.

وفي هذا السياق، كانت مداخلة السفير عمار بن جامع، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، خلال إحدى جلسات مجلس الأمن، واحدة من أكثر المداخلات تأثيرًا وإنسانيةً، حيث قال: "سندفن شهداءنا هذا المساء في رفح، في غزة وفي كل فلسطين... وستعود الجزائر غداً باسم الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم، لتدق أبواب مجلس الأمن مرة أخرى وتطالب بوقف حمام الدم، لن نتوقف حتى يتحمل المجلس مسؤولياته ويفرض وقفاً فورياً لإطلاق النار"[3].

هذه الكلمات لم تكن مجرد موقف رسمي، بل تعبير صادق عن وجدان شعب بأكمله، لطالما اعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية لا تقل قداسة عن قضايا الجزائر السيادية.

ولم تكتف الجزائر بالتحرك السياسي، بل اتخذت قرارات عملية فورية، إذ أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتسيير جسر جوي عاجل لإرسال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة. وقد شملت هذه المساعدات

---

[1]- سفيان علي، مرجع سابق.

[2]- ندين عباس، **الدبلوماسية الجزائرية والحضور القوي في طوفان الأقصى**، الميادين نت، 2024/10/28، على الرابط الإلكتروني: https://www.almayadeen.net/news/politics/

[3]- نسيمة شرلاح، **طوفان الأقصى وانعكاساته الاستراتيجية على محور المقاومة ومستقبل منطقة الشرق الأوسط**، الوسيط المغاربي، 2024/09/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.wassitmag.dz/

مواد طبية وغذائية عاجلة، تم تنظيمها بتنسيق بين وزارة الخارجية، والهلال الأحمر الجزائري، ومؤسسات مدنية وإنسانية أخرى.

وفي تصريح رسمي صادر عن الرئاسة الجزائرية، جرى التأكيد على أن هذه المبادرة "تعكس التزام الجزائر قيادة وشعبًا بالتضامن غير المشروط والدائم مع الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض لعدوان غاشم ومتواصل من قبل قوات الاحتلال، تحت حصار شامل وغير إنساني"[1].

هذا التحرك الجزائري حمل عدة رسائل:

- أولًا، أن الجزائر لا تعتبر فلسطين مجرد قضية خارجية، بل مسألة وطنية داخلية، تحظى بإجماع سياسي وشعبي كامل.
- ثانيًا، أن الجزائر ترى في العدوان الإسرائيلي تهديدًا للأمن الإقليمي والإنساني، وتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية العجز عن كبح جماح آلة القتل الإسرائيلية.
- ثالثًا، أن الدبلوماسية الجزائرية تتبنى رؤية هجومية لا دفاعية، فهي لا تكتفي بإدانة الاحتلال، بل تطالب بتحرك دولي عاجل، وتستخدم كل الأدوات القانونية والسياسية المتاحة.

وقد جاء هذا الحضور القوي ليؤكد أن الجزائر، رغم بعدها الجغرافي عن فلسطين، تظل الأقرب إليها مبدئيًا ووجدانيًا ودبلوماسيًا، حاضرة في كل المحافل، مدافعةً عن عدالة قضيتها، ومساهمةً في الحفاظ على موقعها في الضمير العربي والإسلامي[2].

2- موقف الجزائر في القمة العربية الإسلامية بالرياض

عقب تصاعد العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، وعلى خلفية المجازر التي خلفت آلاف الشهداء والجرحى، بادرت المملكة العربية السعودية إلى تنظيم قمة عربية إسلامية طارئة في الرياض يوم 11 نوفمبر 2023. وقد كانت هذه القمة محطّ أنظار الشعوب العربية والإسلامية التي ترقّبت موقفًا حازمًا وجماعيًا ضد الاحتلال، في ظل الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في غزة. ومع بدء التحضيرات للقمة، قدّمت الجزائر سلسلة مقترحات جريئة وعملية، جسدت اتجاها تصعيديًا ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأظهرت رغبة حقيقية في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ومن أبرز ما طالبت به الجزائر:[3]

---

[1]- حميد سعدون وآخرون، **هذا هو طريق الاستقلال... طوفان الأقصى يسأل وثورة نوفمبر تجيب**، الأيام NEW، 2024/07/04، على الرابط الإلكتروني: https://elayem.news/131361.html

[2]- المرجع نفسه.

[3]- محمد لعلامة، **الجزائر تتطلب من الرياض لنصرة القضية الفلسطينية**، أوراس، 2024/11/10، على الرابط الإلكتروني: https://www.awras.com/

- طرد السفراء الإسرائيليين من العواصم العربية التي طبّعت.
- فرض عقوبات اقتصادية جماعية على إسرائيل.
- التحرك الحاسم داخل مجلس الأمن الدولي لفرض وقف إطلاق النار.
- دعم المقاومة الفلسطينية سياسيًا ومعنويًا، دون خجل أو التباس.

لكن هذه الرؤية اصطدمت سريعًا بسقفٍ سياسي منخفض فرضه البيان الختامي للقمة، الذي جاء خاليًا من أي إجراءات عقابية فعلية، بل اتسم بمواقف رمادية "تساوي بين الجلاد والضحية"، على حد تعبير دبلوماسيين جزائريين. هذه الردود الخجولة دفعت الجزائر إلى اتخاذ موقف احتجاجي عملي، تمثل في خفض مستوى تمثيلها في القمة إلى مستوى المندوب الدائم لدى الجامعة العربية، بدل الحضور الرئاسي أو الوزاري[1].

وجاء هذا القرار ليؤكد أن الجزائر ترفض الانخراط في مشهد عربي صامت أو متواطئ، وترى أن "رفع العتب" لا يليق أمام مأساة غزة، ولا ينسجم مع مسؤولية الدول تجاه شعوبها وتجاه فلسطين.

هذا الموقف أعاد الجزائر إلى واجهة الممانعة العربية، إلى جانب دول قليلة (مثل قطر والعراق وتونس واليمن وسورية) حافظت على انسجام مواقفها مع إرادة شعوبها في دعم فلسطين، ورفض التطبيع أو التماهي مع الرواية الإسرائيلية[2].

3- إفشال مخططات الاحتلال بالتسلل إلى الاتحاد الأفريقي

في السنوات الأخيرة، كثّف الاحتلال الإسرائيلي مساعيه لاختراق القارة الأفريقية، عبر بوابة منح صفة "مراقب دائم" في الاتحاد الأفريقي، وذلك ضمن استراتيجية تهدف إلى كسب الشرعية الدولية، وتوسيع شبكة النفوذ الإسرائيلي في الجنوب العالمي، خاصة عبر استخدام أدوات الدبلوماسية الناعمة، والتعاون الأمني والتكنولوجي، وحتى برامج التنمية. غير أن الجزائر، بحكم ثقلها التاريخي والرمزي في أفريقيا، وبشراكتها الاستراتيجية مع دول كبرى مثل جنوب إفريقيا، كانت في طليعة القوى التي واجهت هذا التغلغل الإسرائيلي بقوة ومبدئية. وقد عملت الجزائر بشكل متواصل على إحباط كل المحاولات التي قامت بها إسرائيل للتسلل إلى هياكل الاتحاد الأفريقي أو اختراق مواقفه من القضية الفلسطينية[3].

---

[1]- عثمان لحياني، **الجزائر تخفض تمثيلها في القمة العربية المقبلة إلى مستوى مندوب للمرة الأولى**، العربي الجديد، 2025/05/12، على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/

[2]- محمد قادري، **أهم قرارات قمة الرياض**، الجزائر الآن، 2024/11/11، على الرابط الإلكتروني: https://algeriemaintenant.dz/2024/11/

[3]- محمد الفاتح عثماني، **ضغط على سلطات الاحتلال الصهيوني للانخراط في تحولات الساحل وإفريقيا**، جريدة الخبر الجزائرية، 2025/06/24، https://www.elkhabar.com/monde/262194

وفي هذا السياق، جاءت أبرز محطة حاسمة في قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة، حيث:

- قادت الجزائر تحركًا سياسيًا منسقًا مع جنوب أفريقيا وعدد من الدول الرافضة للتطبيع، لإجهاض منح "إسرائيل" صفة المراقب.
- نجحت الجزائر في طرد وفد الاحتلال الإسرائيلي من قاعة الاجتماع الرسمية، في لحظة رمزية بارزة عكست الصلابة الجزائرية في الساحة الأفريقية.
- تم سحب المقترح المتعلق بمنح إسرائيل عضوية مراقب بشكل نهائي، بعد أن كان مطروحًا منذ 2021 ويواجه رفضًا تصاعديًا بفضل الجهود الجزائرية.

اللافت في هذه الحادثة أن الوفد الإسرائيلي حاول دخول الاجتماع تحت ذريعة إجراء لقاءات ثنائية على الهامش مع بعض الوفود المطبّعة، إلا أن الأجهزة الدبلوماسية الجزائرية كانت على أهبة الاستعداد، فتم التصدي للمناورة مبكرًا ومنع تمريرها.

وهذا التحرك لا يعكس فقط موقفًا من إسرائيل، بل يعكس رؤية جزائرية متكاملة للدفاع عن استقلال القرار الأفريقي، ومنع استغلال المنظمات الإقليمية لتحسين صورة الاحتلال أمام العالم، خصوصًا في ظل ما يرتكبه من جرائم يومية بحق الفلسطينيين.

والأهم، أن الجزائر لا تنظر إلى هذه التحركات كصراع شكلي، بل كجزء من معركة الذاكرة والسيادة في القارة، حيث ترى أن القيم التي تأسس عليها الاتحاد الأفريقي – وفي طليعتها التحرر من الاستعمار والتمييز – تتناقض كليًا مع سياسات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، والتي تقوم على التمييز العنصري، والقتل الجماعي، والاستيطان، وتهويد الأرض[1].

4- المشروع الجزائري في مجلس الأمن.. والفيتو أميركي

بصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي اعتبارًا من يناير 2024، وضعت الجزائر القضية الفلسطينية، وتحديدًا العدوان على غزة عقب عملية "طوفان الأقصى"، في قلب أولوياتها الدبلوماسية الدولية، معتبرة أن الصمت الأممي على المجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين يمثل وصمة عار في جبين المجتمع الدولي[2].

---

[1]- إحسان مرتضى، **الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا**، مجلة الدفاع الوطني، ع38، 2024، ص39-40.

[2]- عبد الغني سلامة، **إسرائيل على الجبهة الإفريقية دراسة في العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية**، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، ع248، 2025، ص01-03.

وفي هذا السياق، بادرت الجزائر في فبراير 2024 إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن، ينص على:

- الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار في قطاع غزة.
- الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، وضرورة حماية المدنيين والمنشآت الحيوية (المستشفيات، المدارس، مراكز الإغاثة).
- دعوة جميع الأطراف إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة السابقة ذات الصلة، وضمان دخول المساعدات الإنسانية.

هذا المشروع، الذي صيغ بلغة قانونية متوازنة وبالتشاور مع عدة أطراف دولية، حظي بتأييد واسع من غالبية الدول الأعضاء، واعتُبر محاولة مسؤولة لإنقاذ المدنيين من الإبادة الجماعية. لكن كالعادة، اصطدمت المبادرة الجزائرية بـ"الفيتو الأميركي"، حيث عرقلت واشنطن اعتماد القرار، مقدّمة مشروعًا مضادًا يفتقد للحد الأدنى من الشروط الإنسانية والسياسية المقبولة[1].

ورغم هذا العرقلة الأميركية، واصلت الجزائر تحرّكها الدبلوماسي، مدعومة بدول صديقة، ونجحت لاحقًا في تمرير القرار الأممي رقم 2728 في مارس 2024، الذي نص على هدنة إنسانية، بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو، في انتصار جزئي للدبلوماسية الجزائرية الصامدة.

كما شارك السفير نسيم قواوي، نائب الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، في اجتماع خاص لمجلس الأمن، وأكد في خطابه: "كل ساعة تمر دون وقف آلة القتل الإسرائيلي تعني مزيدًا من المعاناة وسقوط مئات الشهداء، لا سيما من الأطفال والنساء. الشلل الذي يعاني منه المجلس يثير تساؤلات عن جدوى منظومة الأمن الجماعي"[2].

وأشار إلى أن الاحتلال لا يكتفي بعدوانه العسكري على غزة، بل يستهدف وجود الفلسطينيين برمّته، وأن التهجير القسري والسياسات التوسعية والمجازر الجماعية، كلها تمثل جرائم حرب موصوفة.

ولم يتوقف الموقف الجزائري عند التصريحات، بل دعت الجزائر:

- إلى محاسبة مسؤولي الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- وساندت مذكرات التوقيف الدولية الصادرة بحق قادة الاحتلال المتهمين بجرائم ضد الإنسانية.

---

[1]– أخبار الأمم المتحدة، **الجمعية العامة تبحث الفيتو الأمركي ضد مشروع قرار جزائري يوصي بقبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة، 2024/05/01، على الرابط الإلكتروني: https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130536

[2]– عبد الحميد صيام، **الفيتو الأمريكي يهدد مشروع القرار الجزائري في مجلس الأمن الدولي بشأن المساعدات الإنسانية لغزة**، القدس العربي، 2025/06/04، على الرابط الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/

- وأكدت أن منح إسرائيل الحصانة هو إعطاؤها الضوء الأخضر لمواصلة الإبادة الجماعية.

هذا الحضور الجزائري النشط أعاد رسم دور الجزائر في مجلس الأمن، لا كعضو رمزي، بل كصوت ملتزم بالمبادئ، رافض للهيمنة الأحادية الأميركية، ومؤمن بعدالة القضية الفلسطينية، وبأهمية كسر الصمت الدولي عبر العمل القانوني والديبلوماسي الفاعل[1].

5- الدعم الشعبي والمؤسساتي الجزائري بعد طوفان الأقصى

لم يكن الموقف الجزائري في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" مقتصرًا على التحركات الرسمية والدبلوماسية فحسب، بل تجلى كذلك في تعبئة شعبية ومؤسساتية واسعة النطاق، عكست وحدة نادرة بين الدولة والمجتمع في تبنّي القضية الفلسطينية بوصفها قضية وطنية ووجدانية[2].

5-1- الموقف الشعبي: الشارع الجزائري في صف غزة

مع بداية العدوان الإسرائيلي، شهدت المدن الجزائرية مسيرات حاشدة رفع فيها المتظاهرون العلم الفلسطيني إلى جانب العلم الجزائري، مرددين شعارات مناهضة للاحتلال ومؤيدة للمقاومة. وقد تحولت ساحة الشهداء في العاصمة الجزائر إلى مركز رمزي للتضامن الشعبي، حيث تجمّع آلاف المواطنين في وقفات دعاء، وتظاهرات ضخمة، طالبت بوقف العدوان ومحاسبة الاحتلال.

هذه الفعاليات لم تكن عفوية فقط، بل نُظمت بإشراف من منظمات المجتمع المدني والنقابات الطلابية والجمعيات الخيرية، وتم خلالها جمع التبرعات، وتنظيم حملات دعم معنوي وثقافي لفلسطين[3].

5-2- دور النخب السياسية والإعلامية والدينية

نظمت حركة مجتمع السلم ندوة سياسية شارك فيها ممثل حركة حماس في الجزائر، يوسف حمدان، حيث أشار إلى أن "معركة طوفان الأقصى أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية، وأسقطت وهم التطبيع".

كما شاركت شخصيات دينية، من بينها أئمة وأساتذة جامعيون، في خطب الجمعة والندوات العامة، لتأكيد الطابع "الشرعي والأخلاقي" لدعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع ضد الاحتلال[4].

---

[1]- عبد الحميد صيام، مرجع سابق.

[2]- مريم زكري، **هكذا تضامن الجزائريون مع غزة طيلة عام من العدوان!**، جريدة الشروق الجزائرية، 2024/10/08، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/312

[3]- سهام سعدية، ومنير بن داداي، **الجزائريون لأهل غزة: أنتم في القلب رغم أنف الجغرافيا**، الأيام NEW، 2023/12/12، على الرابط الإلكتروني: https://elayem.news/115762.html

[4]- المرجع نفسه.

5-3- التحرك القانوني والمؤسساتي

استضافت الجزائر في أواخر 2023 ملتقى دوليًا للمحامين والخبراء القانونيين من دول عربية وأوروبية، بهدف توحيد الجهود القانونية لملاحقة الاحتلال أمام المحاكم الدولية. وشكل هذا الملتقى بداية لآلية تنسيق قضائية، تسعى إلى:

- دعم دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية.
- تحريك ملفات في المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة الاحتلال المتهمين بارتكاب جرائم إبادة وجرائم حرب.

وقد أكدت الجزائر، عبر بيان رسمي لسفارتها في لاهاي، أن هذه الجهود تتم بتكليف رئاسي مباشر، وبإشراف وزارة الخارجية، ما يعكس إصرار الدولة على أن المعركة ضد الاحتلال تشمل الأدوات الدبلوماسية والقانونية معًا[1].

5-4- الرمزية التاريخية والتماهي الوجداني

تبرز في الخطاب السياسي والإعلامي الجزائري مقارنات متكررة بين الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، ونضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد قال الرئيس عبد المجيد تبون مرارًا إن: "الجزائر عانت الاستعمار وتفهم جيدًا ما يعنيه الاحتلال، لذا فهي تقف دومًا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".

هذا التماهي العاطفي والتاريخي جعل من فلسطين مرآة وطنية جزائرية، وأكسب الموقف الرسمي شرعية شعبية نادرة[2].

يتضح من خلال موقف الجزائر من "طوفان الأقصى" أن الجزائر ليست فقط دولة داعمة لفلسطين في البيانات والخطب، بل هي فاعل دبلوماسي وقانوني وإنساني حاضر ومؤثر. فمن التحرك داخل مجلس الأمن الدولي، إلى مواجهة الاحتلال في الاتحاد الأفريقي، ومن الدعم القانوني في محكمة العدل الدولية، إلى التعبئة الشعبية الواسعة داخليًا، جسّدت الجزائر موقفًا متكامل الأركان، مبدئيًا في جوهره، وفعّالًا في أدواته.

وبينما تراوحت المواقف العربية بين الصمت، أو الحذر، أو "رفع العتب"، اختارت الجزائر أن تكون ضمير الأمة الحي، والصوت العالي في زمن الهمس السياسي، مؤمنة أن فلسطين ليست مجرد قضية، بل اختبار دائم لصدق المواقف والسيادة السياسية.

---

[1]- كمال رعاش، **طوفان الأقصى... مكاسب وأبعاد**، الجلفة أنفو، 2024/07/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.djelfainfo.dz/ar/contributions/144834.html

[2]- المرجع نفسه.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل تطور موقف الدبلوماسية الجزائرية من القضية الفلسطينية بين سنتي 1988 و2024، وهي فترة شهدت تحولات سياسية عميقة على المستويين الفلسطيني والدولي، كما عرفت تغيرًا تدريجيًا في أدوات تعاطي الجزائر مع هذا الملف، بين تمسك ثابت بالمبدأ وتكيف براغماتي مع المتغيرات الدولية.

منذ إعلان قيام دولة فلسطين على أرض الجزائر عام 1988، عبّرت الجزائر عن التزام سياسي وأخلاقي غير مشروط بدعم الحقوق الفلسطينية، واحتفظت بموقف ثابت يعتبر القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني لا مساومة فيها. وقد انعكس هذا في مساندتها السياسية والدبلوماسية داخل المحافل الإقليمية والدولية، وفي رفضها لأي تطبيع مع الكيان الإسرائيلي. ومع دخول القيادة الفلسطينية في مسار التسوية، وبروز اتفاق أوسلو، تبنّت الجزائر موقفًا داعمًا بتحفظ، مشددة على ضرورة احترام الثوابت الفلسطينية، وعلى رأسها إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحق العودة، ورفض استمرار الاستيطان.

وبعد 11 سبتمبر، ومع تغيّر البيئة الدولية، وجدت الجزائر نفسها مطالبة بإعادة ترتيب أولوياتها الخارجية، فانخرطت في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، مستثمرة تجربتها في العشرية السوداء، لكنها في الوقت ذاته حافظت على دعمها لفلسطين، مع تبني خطاب أكثر عقلانية، يركز على الشرعية الدولية والتمييز بين الإرهاب والمقاومة.

أما في العقد الأخير، تزايدت التحديات أمام الجزائر بسبب تصاعد وتيرة التطبيع في المنطقة، وتراجع الدور العربي الجماعي، واشتداد العدوان الإسرائيلي على غزة، وصعود قوى إقليمية جديدة أكثر تأثيرًا. ورغم هذه التحولات، واصلت الجزائر تقديم الدعم السياسي والإنساني للفلسطينيين، وتمسكت بموقفها الرافض للتطبيع، لكنها فقدت جزءًا من قدرتها على التأثير المباشر في مجريات الملف الفلسطيني نتيجة تراجع وزنها الإقليمي.

حافظت الدبلوماسية الجزائرية على خط ثابت من حيث الالتزام بالقضية الفلسطينية، لكنها غيّرت من أدواتها وخطابها بما يتلاءم مع طبيعة التحولات الدولية، ساعية إلى تحقيق توازن صعب بين الوفاء للمبدأ ومراعاة المصلحة.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

تُعد القضية الفلسطينية من الثوابت المركزية في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال. لم يكن هذا الموقف مجرد تعاطف عابر، بل جاء امتدادًا طبيعيًا لتجربة الجزائر الخاصة مع الاستعمار، واعترافًا منها بالمشترك النضالي والإنساني الذي يجمعها بالشعب الفلسطيني. فقد اختارت الجزائر منذ اللحظة الأولى أن تكون في صف المظلوم، وأن تضع إمكاناتها الدبلوماسية في خدمة القضايا العادلة، وعلى رأسها قضية فلسطين.

هذا الالتزام لم يتغير رغم التحولات العميقة التي شهدها العالم العربي والدولي، بل ظل ثابتًا في جوهره، يتجدد في صيغته ويتطور في وسائله، من الدعم السياسي والإعلامي إلى المبادرات القانونية والإنسانية، مرورًا بالمرافعات الدبلوماسية في المحافل الدولية.

لقد عكست مواقف الجزائر ثباتًا لافتًا في زمن التغيرات، حيث رفضت الضغوط، وواجهت موجات التطبيع، وظلت وفيّة لنهجها الرافض لأي تسوية لا تستند إلى العدالة وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما حرصت على استثمار موقعها الإقليمي والدولي لتعزيز الصوت الفلسطيني، والدفع باتجاه قرارات ملزمة تضع حدًا للاحتلال وتؤسس لسلام عادل وشامل.

وتبرز أهمية هذا المسار في قدرته على المزج بين المبادئ والممارسة، بين الخطاب والمبادرة، بين التضامن الشعبي والتحرك الرسمي. فالجزائر لم تكتف بتكرار الشعارات، بل تحركت بأدوات القانون والسياسة والدبلوماسية لتكون سندًا فعليًا لا رمزيًا للقضية الفلسطينية.

في ضوء هذه الاعتبارات، يصبح من الضروري الوقوف على الملامح الأساسية لهذا المسار، وتحليل آلياته ومقومات استمراريته، لفهم كيف تحوّلت الجزائر إلى صوت مبدئي ومؤثر في نصرة واحدة من أطول وأعقد قضايا التحرر في العصر الحديث.

المبحث الأول: القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدبلوماسية الجزائرية وثبات الموقف

المطلب الأول: واقع القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية من 1962 إلى 1989

منذ لحظة استقلالها عام 1962، لم تتعامل الجزائر مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية فحسب، بل كقضية إنسانية وسياسية ترتبط ارتباطًا عضويًا بتاريخها النضالي. هذا الارتباط لم يكن مجرّد موقف تضامني، بل سياسة دولة مبنية على قناعات راسخة. فالجزائريون، الذين خرجوا للتو من واحدة من أعنف حركات التحرر في القرن العشرين، رأوا في النضال الفلسطيني امتدادًا لنضالهم، واعتبروا أن واجبهم الأخلاقي والإنساني والسياسي يقضي بمساندة هذا الشعب بكل الوسائل الممكنة.

الخطاب الرسمي للدولة الجزائرية بعد الاستقلال حمل في طياته التزامًا صريحًا بدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وفي العلاقات الثنائية، وفي الميدان العسكري. هذا الموقف لم يتغيّر رغم تقلبات الساحة الدولية وضغوط الحرب الباردة. بل اتخذت الجزائر خطوات عملية جعلتها من أوائل الدول التي ترجمت مواقفها إلى أفعال واضحة على الأرض[1].

1- السياق التاريخي والبنية الإيديولوجية للدعم

لم يبدأ الاهتمام الجزائري بالقضية الفلسطينية مع الاستقلال، بل يعود إلى فترة ما قبل 1962. فقد كانت الأحزاب الوطنية الجزائرية، كحزب الشعب وجبهة التحرير الوطني، تتابع تطورات القضية الفلسطينية منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948، هذا التفاعل ظهر في كتابات الزعماء الجزائريين، مثل مصالي الحاج وفرحات عباس، الذين أدانوا المشروع الاستعماري الصهيوني وشبهوه بالاستعمار الفرنسي في الجزائر.

بدأت تتبلور رؤية مشتركة مع اندلاع الثورة الجزائرية في 1954، بين المناضلين الجزائريين والفلسطينيين. وجدت جبهة التحرير الوطني في القضية الفلسطينية مرآة لنضالها، ونسجت منذ سنوات الكفاح علاقات متينة مع الفصائل الفلسطينية، خاصة حركة فتح؛ بعد الاستقلال، تجذرت هذه العلاقات أكثر، حيث تحولت الجزائر إلى حاضنة سياسية وإعلامية وعسكرية للمقاومة الفلسطينية[2].

---

[1]- بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004/2003، ص61.

[2]- أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص88-89.

في عام 1963، اتخذت الجزائر خطوة رمزية وعملية بالغة الأهمية، حين سمحت لحركة فتح بفتح أول مكتب خارجي لها في العاصمة الجزائر، هذه الخطوة لم تكن فقط اعترافًا بحركة تحرر ناشئة، بل رسالة سياسية إلى العالم بأن الجزائر ستقف بجانب كل من يقاوم الاستعمار مهما كان الثمن.

استمرت الدولة الجزائرية في استضافة القيادات الفلسطينية، وعلى رأسهم ياسر عرفات، الذي كانت له علاقة متميزة مع القيادات الجزائرية، خاصة هواري بومدين. لم تكن الجزائر فقط ساحة للتضامن، بل وفرت دعمًا لوجستيًا وتدريبيًا للفصائل الفلسطينية، وقدّمت لها السلاح والمعسكرات في فترات متعددة[1].

2- المشاركة في المؤتمرات الدولية

على الصعيد الدبلوماسي، لعبت الجزائر دورًا رياديًا في طرح القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. فقد استخدمت حضورها القوي في الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية للدفاع عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين. لم تكتف بإصدار البيانات، بل كانت وراء تبني قرارات حاسمة، منها قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي وتؤكد على شرعية النضال الفلسطيني.

في مؤتمرات القمم العربية، كانت الجزائر دائمًا من بين الدول الأكثر تشددًا في دعم المقاومة ورفض التنازلات. خلال قمة الخرطوم سنة 1967، وبعد نكسة حزيران، تبنّت الجزائر موقفًا متقدمًا يدعو لمواصلة المقاومة ورفض الاعتراف بإسرائيل. كما دعمت منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة بعض المحاولات لعزلها أو احتوائها.

في حركة عدم الانحياز، مثّلت الجزائر جسرًا بين دول العالم الثالث والدول العربية. وبفضل تحالفاتها الدولية، ساهمت في نقل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والضغط من أجل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما تحقق لاحقًا بإعلان الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في السبعينيات[2].

3- مواقف هواري بومدين

يُعتبر الرئيس هواري بومدين من أبرز القادة العرب الذين تبنوا القضية الفلسطينية بشكل علني وصلب. لم يكن خطابه تقليديًا، بل راديكاليًا في مضمونه، حيث ربط بين التحرر الفلسطيني والتحرر العالمي. ففي خطاباته بالأمم المتحدة ومؤتمرات القمة، كرّر التأكيد على أن "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، معتبرًا أن السكوت عن الاحتلال خيانة للمبادئ الثورية.

---

[1]- أسامة الغزالي، **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص27-28.

[2]- أنيس الصايغ، **أوراق فلسطينية وعربية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص35.

دعم بومدين الثورة الفلسطينية ماديًا ومعنويًا. في عام 1974، وعندما ألقى ياسر عرفات خطابه الشهير في الأمم المتحدة، كانت الجزائر من بين الدول التي لعبت دورًا مركزيًا في تمكين المنظمة من الحضور والاعتراف بها. كذلك، دعمت الجزائر استقبال الفلسطينيين في المؤتمرات العالمية، وفتحت جامعاتها ومدارسها لاستقبال الطلبة الفلسطينيين، إيمانًا بأن بناء الإنسان الفلسطيني لا يقل أهمية عن دعم الكفاح المسلح[1].

لم يكن دعم الجزائر لفلسطين من سنة 1962 إلى 1989 مجرد تعبير عن تضامن سياسي، بل سياسة متكاملة وممتدة. هذا الدعم استند إلى التاريخ المشترك، والرؤية التحررية، والإيمان العميق بعدالة القضية الفلسطينية. والجزائر، في هذا السياق، لم تكن دولة هامشية بل فاعل مركزي أعطى للقضية الفلسطينية عمقًا دوليًا وإقليميًا، ورسّخ مكانة الجزائر كدولة ثورية ملتزمة بقضايا الشعوب المضطهدة[2].

المطلب الثاني: مسار تبني الجزائر دعم القضية الفلسطينية

منذ استقلالها عام 1962، لم يكن دعم الجزائر لفلسطين حالة طارئة أو رد فعل ظرفي، بل كان مشروعًا سياسيًا متكاملًا تم بناؤه عبر عقود، تأسس على خلفية ثورية وتاريخية مشتركة. الجزائر، التي خاضت أطول وأعنف حرب تحرير في شمال إفريقيا، رأت في فلسطين مرآة لمعاناتها وتجسيدًا لصراعها مع الاستعمار الفرنسي، لذلك لم يكن غريبًا أن تُحوِّل هذا التضامن إلى أحد أعمدة سياستها الخارجية.

1- البعد الرمزي والثوري

الثورة الجزائرية كانت أكبر مصدر إلهام للحركات التحررية في العالم العربي وإفريقيا، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية. القادة الفلسطينيون وجدوا في التجربة الجزائرية نموذجًا يحتذى به، سواء من حيث التنظيم أو الصبر أو الالتفاف الشعبي حول مشروع وطني جامع.

كان ياسر عرفات كثيرًا ما يُصرّح أن "الجزائر ليست فقط بلدًا شقيقًا، بل هي الأصل والمرجعية"، وقال في إحدى زياراته الرسمية: من الجزائر تعلمنا كيف تُحمل البندقية وكيف تُكتب البيانات الثورية وكيف يُصاغ الوعي الشعبي.

دعم الجزائر المبكر لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1965 لم يكن فقط دعمًا دبلوماسيًا، بل إقرارًا بشرعية كفاح فلسطيني لا يزال في بداياته، وقد جاء في وقت كانت فيه أطراف عربية ودولية تتردد في التعامل مع المنظمة. بذلك، أسست الجزائر لحالة عربية جديدة تعترف بفلسطين كقضية تحرر وطني، وليس مجرد نزاع

---

[1]- أحمودي ابرير، **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2014-2015، ص71.

[2]- عبد الحميد عثماني، **ديبلوماسية الجزائر... من روح الثورة والرجلة والأخلاق**، جريدة الشروق، 2025/04/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/

إقليمي. كما عملت الجزائر على دمج القضية الفلسطينية في الوجدان الشعبي من خلال المناهج التربوية والإعلام الوطني، وخصصت برامج إذاعية وتلفزيونية لنقل أخبار الانتفاضة والعدوان على الأراضي المحتلة، مما ساهم في خلق رأي عام داعم لا يتأثر بتقلبات السياسة[1].

2- الدعم العسكري والتعليمي

دعمت الجزائر الثورة الفلسطينية بالسلاح والتدريب والكوادر. أنشأت معسكرات تدريب للمقاتلين الفلسطينيين، خاصة في ولايات الجنوب كالجنوب الشرقي والغربي، واستقبلت عناصر من فتح والجبهات الأخرى للتكوين في مجالات متعددة منها المتفجرات والتكتيك الحربي والعمل الاستخباراتي. كما تولت الجزائر التنسيق مع عدد من الدول الصديقة لتسهيل عبور السلاح للفصائل الفلسطينية، ووفرت الغطاء الدبلوماسي اللازم لذلك.

في المجال التعليمي، لم تتوقف الجزائر عند حدود التعليم الأكاديمي، بل رافقته برعاية اجتماعية شاملة للطلبة الفلسطينيين. وفرت الجزائر منحًا سنوية لفائدة آلاف الطلبة الفلسطينيين، وفتحت لهم أبواب الجامعات والمعاهد، كما أسست داخليات ومدارس خاصة بهم، وكان للعديد منهم الأسبقية في الالتحاق بتخصصات حساسة كالهندسة المعمارية، الطب، الصيدلة، القانون، والعلاقات الدولية.

الكثير من الكوادر التي تبوأت مناصب قيادية في السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، تلقّت تكوينها في الجزائر، ومنهم وزراء وسفراء ومدراء مؤسسات سيادية. كان للجزائر دور حاسم في "بناء الإنسان الفلسطيني" الذي ظلّ رغم الاحتلال مؤهلًا لإدارة دولته.

أما في الجانب الإعلامي، فقد دعمت الجزائر إذاعات فلسطينية تبث من أراضيها، منها إذاعة صوت فلسطين من الجزائر، وفتحت المجال للصحف والمنابر الفلسطينية لنشر بياناتها والتعبير عن مواقفها بحرية. كما لعب الإعلام الجزائري دورًا محوريًا في مواجهة الرواية الإسرائيلية في إفريقيا والعالم العربي، من خلال تغطيات متعاطفة ومنحازة تمامًا للقضية الفلسطينية[2].

3- إعلان دولة فلسطين من أرض الجزائر

في الخامس عشر من نوفمبر عام 1988، لم يكن إعلان قيام دولة فلسطين حدثًا عاديًا، بل لحظة فارقة في تاريخ النضال الفلسطيني. احتضنت الجزائر هذا الإعلان على أراضيها، خلال انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بحضور ممثلين عن أكثر من 70 دولة ومنظمة.

---

[1]- أحمد أبو جزر، **بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية 1948-1978، تونس، الجزائر، المغرب**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص49.

[2]- سارة بودور، **أوضاع المشرق العربي في الصحافة الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2015/2014، ص104.

هذا الإعلان لم يكن مجرد خطوة رمزية، بل كان قرارًا مدروسًا جاء في وقت حساس بعد الانتفاضة الأولى، ليمنح القضية دفعة دبلوماسية جديدة. وقد وفرت الجزائر كل الظروف اللوجستية والسياسية لإنجاح الحدث، بما في ذلك تغطية إعلامية غير مسبوقة، واستقبال رسمي على أعلى مستوى[1].

لم يكن اختيار الجزائر محض صدفة، بل رسالة سياسية واضحة: أن الجزائر هي الحاضن الطبيعي للمشروع الوطني الفلسطيني، وأن أي خطوة كبرى في مسار النضال الفلسطيني لا بد أن تمر عبر الجزائر. وقد ألقى ياسر عرفات خطاب إعلان الدولة باللغة العربية، مستلهمًا في عباراته روح بيان أول نوفمبر 1954، ما يعكس عمق التأثير الرمزي للثورة الجزائرية على الثورة الفلسطينية.

بعد هذا الإعلان، بادرت الجزائر إلى تسويق الاعتراف بدولة فلسطين في المحافل الدولية. كانت من أوائل الدول التي اعترفت رسميًا بالدولة الجديدة، وضغطت على دول عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي لاتخاذ نفس الموقف. كما قامت بتحريك بعثاتها الدبلوماسية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية لحشد الدعم الدولي للاعتراف بفلسطين[2].

4- أثر هذا المسار على السياسة الدولية

ساهمت المواقف الجزائرية المستمرة والثابتة في تثبيت مكانة القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وليست مجرد ملف تفاوضي. الجزائر، من خلال عضويتها في مجلس الأمن (1968–1969) ومن خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية (1980–1983)، استخدمت منصاتها لطرح فلسطين كأولوية عالمية. كما لعبت دورًا محوريًا في تعيين فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة سنة 1974، وهو ما مكّن من تعزيز الشرعية الدولية للمنظمة الفلسطينية.

طوال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989، ظل دعم الجزائر للقضية الفلسطينية ثابتًا، مبدئيًا، وشاملًا. لم يتأثر بتغيرات الأنظمة أو تقلبات التوازنات الإقليمية. الجزائر لم تكن وسيطًا، بل كانت جزءًا من النضال نفسه، باعتبار أن تحرير فلسطين لم يكن بالنسبة لها قضية خارجية، بل امتدادًا لنفس المعركة التي خاضها الشعب الجزائري لعقود[3].

---

[1]- محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، **القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962-2021**، مجلة المعيار، مج14، ع1، ص492.

[2]- المرجع نفسه، ص495.

[3]- خولة رزيقة، **الدبلوماسية الجزائرية... دور فعال وثابت على المواقف**، الجزائر مباشر، 2022/04/20، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljaziaronline.dz

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية وثبات الموقف من 1988 إلى 2024

منذ إعلان قيام دولة فلسطين من الجزائر عام 1988، ظلت الدبلوماسية الجزائرية وفية لهذا الموقف التاريخي، ولم تتراجع عن دعمها السياسي والدبلوماسي والميداني للشعب الفلسطيني، رغم ما شهدته البلاد من أزمات داخلية وتغيرات إقليمية ودولية. الجزائر اعتبرت أن القضية الفلسطينية جزء من هويتها السياسية ومبدأ ثابت في سياستها الخارجية، لا يخضع للحسابات أو المصالح الآنية[1].

1- مرحلة الأزمة الداخلية (1990–2000): الدبلوماسية في ظل العاصفة

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة ما يعرف بالعشرية السوداء، حيث دخلت البلاد في صراع داخلي مسلح ألقى بظلاله على الحياة السياسية والاقتصادية، ورغم هذه الظروف الصعبة، لم تتخل الجزائر عن دعمها لفلسطين.

شاركت الجزائر في معظم القمم العربية، بما في ذلك قمة القاهرة 1996 وقمة عمان 2001، وأكدت خلالها على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما كانت من بين الدول القليلة التي رفضت مشروع "الحكم الذاتي الانتقالي" المطروح في إطار اتفاقات أوسلو، معتبرة أنه لا يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني ولا يعيد له حقوقه كاملة.

كما واصلت الجزائر انتقادها العلني لانحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وطالبت مرارًا بتدويل عملية السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وليس تحت رعاية أمريكية منفردة. واعتبرت أن الحل العادل يجب أن يستند إلى الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن 242 و338.

حتى على مستوى الإعلام الرسمي، ظل الخطاب الجزائري ثابتًا ومناصرًا للقضية الفلسطينية. وخصصت نشرات الأخبار والتقارير الصحفية حيزًا واسعًا لتغطية تطورات الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ولتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة[2].

2- عهد الرئيس بوتفليقة (1999–2019): عودة الدبلوماسية القوية

مع تولي عبد العزيز بوتفليقة الحكم، دخلت الجزائر مرحلة استعادة الاستقرار الداخلي والعودة إلى الساحة الدولية. وقد لعب بوتفليقة، الذي كان وزيرًا للخارجية خلال السبعينات ويملك علاقات واسعة في المحافل الدولية، دورًا نشطًا في دعم فلسطين.

---

[1]- سمير القط، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، المبادئ، الأسس والتطورات**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/04/25، على الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com

[2]- صادق غجال، وهشام غنجة، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية**، مجلة العلوم السياسية، ع3، 2017، ص55.

في انتفاضة الأقصى (2000–2005)، عبرت الجزائر عن دعمها الكامل للانتفاضة باعتبارها "شكلاً شرعيًا من أشكال مقاومة الاحتلال". وأطلقت حملات رسمية وشعبية لجمع التبرعات لصالح الشعب الفلسطيني، وشاركت في دعم مبادرات إعادة إعمار مخيم جنين بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 2002.

كما كانت الجزائر من بين المانحين الأوائل في القمم العربية لإعادة إعمار غزة بعد حرب 2008–2009، وقدمت دعمًا ماليًا وإنسانيًا من خلال الهلال الأحمر الجزائري والمؤسسات الحكومية[1].

شاركت الجزائر في المجال السياسي في جهود الوساطة والمصالحة بين حركتي فتح وحماس، وعبّرت عن رفضها القاطع للانقسام الفلسطيني. وقدمت مبادرات لحلحلة الأزمة الداخلية الفلسطينية، مؤكدة على ضرورة وحدة الصف الفلسطيني كشرط أساسي لمواجهة الاحتلال.

أبدى بوتفليقة رفضًا واضحًا لكل أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وصرّح مرارًا أن الجزائر لن تقيم أية علاقة سياسية أو اقتصادية أو رياضية مع "دولة قائمة على الاحتلال". هذا الموقف ظل ساريًا حتى بعد انخراط بعض الدول العربية في اتفاقات تطبيع علنية مع إسرائيل بدءًا من عام 2020[2].

3- ما بعد 2019: الاستمرارية رغم تغيّر الوجوه

بعد الحراك الشعبي الذي أطاح بحكم بوتفليقة، تولى عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر، ووجد نفسه أمام تحدي الحفاظ على السياسة الخارجية الجزائرية من جهة، والاستجابة للمتغيرات الإقليمية من جهة أخرى. رغم ذلك، بقي الموقف من فلسطين ثابتًا.

أكد الرئيس عبد المجيد تبون، في جميع خطاباته الإقليمية والدولية، أن القضية الفلسطينية هي "قضية مقدسة" بالنسبة للجزائريين، وأن دعمها "غير قابل للمساومة". خلال قمة الجزائر العربية سنة 2022، شددت الجزائر على بند صريح في البيان الختامي يرفض التطبيع ويربط السلام بإنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967.

الجزائر واصلت كذلك دعمها السياسي والمالي للشعب الفلسطيني. وفي ظل الهجمات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة (2021، 2022، 2023)، أرسلت الجزائر مساعدات طبية وغذائية عاجلة، وأعلنت رسميًا عن تبرعات مالية، إلى جانب إدانة رسمية للعدوان في كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة.

---

[1]- عبد الرؤوف بن الشهيب، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2019/2018، ص21.

[2]- زيتوني محمد، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019–2023)**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج8، ع2، 2024، ص485.

كما استقبلت الجزائر في أكتوبر 2022 لقاءات بين الفصائل الفلسطينية ضمن "مبادرة الجزائر للمصالحة الفلسطينية"، التي سعت لجمع فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية حول ميثاق عمل موحد. ورغم تعقيد الوضع الفلسطيني الداخلي، فإن الجزائر استطاعت تحريك المياه الراكدة عبر الحوار الأخوي والوساطة الصادقة[1].

4- الجزائر ورفض التطبيع: موقف مبدئي يعكس ثبات العقيدة السياسية

الموقف الجزائري الرافض للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي يُعد من أكثر المواقف ثباتًا واستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال. بينما اختارت بعض الدول العربية الانخراط في اتفاقات تطبيع سياسي واقتصادي وثقافي، ظلت الجزائر متمسكة برؤيتها، معتبرة أن أي علاقة مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية هو تفريط في الحقوق وتخلي عن المبادئ التي قامت عليها حركات التحرر العربي.

ربطت الجزائر التطبيع بتحقيق تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، ترتكز على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وعودة اللاجئين، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. هذا هو الإطار الوحيد الذي تعترف به الجزائر كأساس لأي تسوية مشروعة، وترى أن تجاوزه يُعد خيانة لتاريخ النضال الفلسطيني وتضحياته[2].

4-1- الرسائل السياسية للموقف الجزائري

مع إعلان اتفاقيات "أبراهام" سنة 2020، التي شملت دولًا عربية مثل الإمارات والبحرين والمغرب، لم تلتزم الجزائر الصمت. خرج الرئيس عبد المجيد تبون بتصريح صريح ومباشر قال فيه: "الجزائر لن تبارك ولن تشارك في موجة التطبيع، لأن فلسطين قضية مقدسة". لم يكن هذا الموقف انعكاسًا لرد فعل شعبي فقط، بل تأكيد على رؤية سياسية مترسخة ترى أن التطبيع دون حل عادل لا يؤدي إلا إلى مزيد من الشرعنة للاحتلال.

أكد وزير الخارجية رمطان لعمامرة بدوره أن الجزائر "لن تنخرط في منطق تصفية القضية الفلسطينية مقابل مكاسب اقتصادية أو أمنية"، مشيرًا إلى أن السلام لا يمكن أن يبنى على التطبيع، بل على أساس العدل واحترام حق تقرير المصير[3].

4-2- رفض التطبيع في الميدان: مواقف عملية

تُرجم الموقف الجزائري إلى إجراءات فعلية على الأرض، أبرزها:

---

[1]- محمد زيتوني، مرجع سابق، ص490.

[2]- مريم لوكال، **تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في 24 أوت 2021 في ضوء القانون الدولي الدبلوماسي**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج17، ع1، 2022، ص87.

[3]- المرجع نفسه، ص88.

– الانسحابات الرياضية: انسحب لاعبون جزائريون من مواجهات رياضية مباشرة مع خصوم إسرائيليين، كما حدث مع المصارع فتحي نورين في أولمبياد طوكيو، وهو موقف لقي دعمًا واسعًا من الدولة والشعب على حد سواء.

– المقاطعة الثقافية والفنية: رفضت الجزائر استضافة أو التعامل مع أي فنان أو جهة ثقافية شاركت في فعاليات تطبيعية أو مهرجانات نظمتها إسرائيل، حتى إن كانت تحت غطاء فني أو ثقافي.

– الرفض الإعلامي والمؤسساتي: الإعلام الجزائري لا يستخدم مصطلح "دولة إسرائيل"، بل يعتمده على "الكيان الصهيوني"، ويعتمد خطابًا منحازًا بشكل واضح للحق الفلسطيني، ومناهضًا لكل أشكال التطبيع الإعلامي أو الرمزي.

– الرفض الشعبي المنظم: الشعب الجزائري يعبّر عن رفضه للتطبيع في المسيرات، وعبر بيانات الأحزاب والنقابات ومنظمات الطلبة. هذا الرفض يعكس وعيًا تاريخيًا وسياسيًا تشكّل منذ النكبة، وتغذيه التجربة التحررية الجزائرية نفسها[1].

4-3- الجزائر في المحافل الدولية: دبلوماسية مناهضة للتطبيع

لعبت الجزائر دورًا محوريًا في محاربة مساعي دمج إسرائيل في المنظمات الإقليمية والدولية:

– في الاتحاد الإفريقي، كانت من أولى الدول التي اعترضت رسميًا على منح صفة "عضو مراقب" لإسرائيل سنة 2021، ونسّقت مع دول إفريقية أخرى مثل جنوب إفريقيا والنيجر ونيجيريا لإسقاط القرار لاحقًا.

– في الجامعة العربية، تمسكت الجزائر بإدراج بند دائم في البيانات الختامية للقمم العربية يؤكد رفض التطبيع، وضرورة ربط أي علاقة مع إسرائيل بتنفيذ مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تنص على انسحاب كامل مقابل التطبيع.

– في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، كانت الجزائر من أوائل الدول التي دعمت فتح تحقيقات دولية في جرائم الحرب الإسرائيلية، خاصة خلال الاعتداءات على غزة في أعوام 2009 و2014 و2021، ودافعت عن حقوق الفلسطينيين بكل وضوح داخل المنابر الأممية[2].

---

[1]– عباسي عادل، **من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، الجزائر الجديدة: أية حصيلة؟**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج7، ع1، أفريل 2022، ص203.

[2]– المرجع نفسه، ص206.

4-4- أثر الرفض الجزائري على صورتها الإقليمية والدولية

ثبات الموقف الجزائري عزّز من مصداقيتها لدى الشعوب العربية والإسلامية. الجزائر أصبحت تُصنَّف كصوت أخلاقي لم ينحرف تحت ضغط المال أو المصالح أو الابتزاز السياسي، بل بقيت وفية لمبادئ التحرر والعدالة. هذا الرفض الصريح منح الجزائر موقعًا مميزًا داخل الحركات المناهضة للتطبيع، وأسهم في دعم حملات مثل "المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" و"حملة BDS"، وفتح المجال للمنظمات الدولية المناهضة للتطبيع للمشاركة في فعاليات ومؤتمرات تُنظم على الأراضي الجزائرية.

رفض الجزائر للتطبيع ليس موقفًا ظرفيًا أو ناتجًا عن ضغط الشارع، بل هو سياسة مدروسة قائمة على التاريخ الوطني، والمبادئ الأخلاقية، والقانون الدولي، والتجربة الثورية. الجزائر لا ترى في التطبيع طريقًا للسلام، بل تعتبره منح شرعية لاحتلال غير قانوني. لذلك، فإن هذا الموقف يمثل عنصرًا مركزيًا في هويتها الدبلوماسية، ويعكس فهمًا عميقًا لطبيعة الصراع في فلسطين والمنطقة[1].

[1]- زيتوني محمد، مرجع سابق، ص498.

المبحث الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية

المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى مجلس الأمن والتصعيد الإسرائيلي على غزة

عادت الجزائر في جانفي 2023 إلى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم للفترة 2024–2025، بعد غياب دام أكثر من عقدين. هذا الموقع أعاد للدبلوماسية الجزائرية فرصة التأثير في أهم قرارات السلم والأمن الدوليين، وخصوصًا في الملفات التي تمثل أولويات تاريخية للجزائر، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وقد تزامن انضمام الجزائر مع تصعيد عسكري خطير من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وهو ما اختبر سريعًا موقفها وفعالية تحركها داخل هذا الجهاز الأممي الحساس.

1- الدور الجزائري في مجلس الأمن: تحريك الملف الفلسطيني دوليًا

منذ بداية عضويتها، أبدت الجزائر نية واضحة في كسر الجمود الذي طال الملف الفلسطيني في مجلس الأمن، خاصة في ظل غياب المبادرات الجادة والفاعلة. الجزائر حرصت على إعادة إدراج القضية الفلسطينية ضمن أولويات جدول أعمال المجلس، وهو ما تم فعليًا من خلال دعوة لعقد سلسلة من الاجتماعات الطارئة لمناقشة الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة نتيجة القصف الإسرائيلي المتكرر.

شاركت الجزائر من جانفي 2023 إلى أفريل 2024 في تنظيم أو الدفع نحو سبعة اجتماعات طارئة لمجلس الأمن، ركزت على:

- وقف إطلاق النار في غزة.
- حماية السكان المدنيين.
- فتح الممرات الإنسانية.
- المساءلة عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

كانت الجزائر الطرف الذي تكلّم باسم المجموعة العربية، وعرض الوقائع بشكل مباشر، مؤكدًا أن ما يجري في غزة ليس "نزاعًا مسلحًا متكافئًا"، بل عدوان أحادي من طرف دولة احتلال ضد شعب محاصر. هذا الموقف الصريح ساهم في تسليط الضوء الإعلامي والسياسي على غزة، وكسر حالة الصمت التي طبعت مواقف بعض الدول الغربية[1].

2- مبادرة 29 جانفي 2024: مشروع قرار في وجه الفيتو الأمريكي

في ذروة العدوان الإسرائيلي، قدّمت الجزائر مشروع قرار إلى مجلس الأمن يوم 29 يناير 2024، يدعو إلى:

[1]- عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، مرجع سابق، ص189.

– وقف فوري لإطلاق النار.

– حماية المدنيين في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– ضمان دخول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

– مطالبة إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي الإنساني.

رغم أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) لمنع تمرير القرار، إلا أن المبادرة الجزائرية حظيت بدعم واسع من أعضاء المجلس، حيث صوّتت لصالحها كل من الصين، روسيا، البرازيل، فرنسا، وسويسرا. هذه الخطوة أبرزت الجزائر كصوت دولي وازن، قادر على صياغة مواقف متزنة قانونيًا وإنسانيًا.

وقد اعتُبرت هذه الخطوة الجزائرية إنجازًا دبلوماسيًا بحد ذاته، لأنها أعادت الاعتبار لاستخدام القانون الدولي في مواجهة الاحتلال، وأظهرت للعالم أن هناك من يقف في وجه اختلال موازين القوى داخل مجلس الأمن[1].

3– التنسيق مع الدول الصديقة: بناء كتلة دعم لفلسطين

لم تكتف الجزائر بالمبادرات الأحادية، بل اشتغلت على بناء شبكة تحالفات داخل مجلس الأمن. نسّقت مواقفها بانتظام مع دول مثل:

– روسيا، التي شاركت الجزائر في إدانة الانحياز الأمريكي لإسرائيل

– الصين، التي دعمت الموقف الجزائري في ضرورة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين

– البرازيل، العضو غير الدائم المؤثر والذي أبدى انفتاحًا على الموقف العربي

– الإمارات، رغم توقيعها اتفاقيات تطبيع، شاركت في دعم بيانات إنسانية بشأن غزة بضغط جزائري وخليجي مشترك.

كما شاركت الجزائر في الدفع نحو استصدار بيانات رئاسية عن مجلس الأمن تدين الهجمات الإسرائيلية، وتدعو لاحترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار 2334 المتعلق بوقف الاستيطان، وقرارات حماية المدنيين في النزاعات المسلحة[2].

---

[1]– إلهام هواري، **الجزائر تُنهي رئاستها لمجلس الأمن بقرارات قوية.. إليك أبرز إنجازاتها**، أوراس، 2025/01/31، على الرابط الإلكتروني: https://www.awras.com/

[2]– مليكة خلاف، **المحامي الفرنسي جيل ديفرس للمساء: جهود الجزائر بمجلس الأمن إنجاز كبير لنصرة القضية الفلسطينية**، جريدة المساء، 2024/04/07، على الرابط الإلكتروني: https://www.el-massa.com/dz

4- أثر الموقف الجزائري: تعزيز المصداقية وتحريك الرأي العام الدولي

تحركات الجزائر داخل مجلس الأمن عززت من صورة الدولة المبدئية والمتمسكة بالقانون الدولي. بينما برزت بعض القوى الكبرى بمواقف مترددة أو منحازة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، جاءت الجزائر لتعيد التوازن عبر مواقف واضحة ومبادرات ملموسة.

هذا النشاط الدبلوماسي نشّط أيضًا التغطية الإعلامية العالمية للقضية الفلسطينية، وأدى إلى ارتفاع وتيرة النقاش داخل المؤسسات الأممية بشأن ضرورة إنهاء الحصار على غزة، وتحقيق العدالة للفلسطينيين[1].

المطلب الثاني: الانتهاكات الإسرائيلية وتوفير البيئة الدولية لذلك

ترى الجزائر أن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني لا تنفصل عن السياق الدولي العام، بل تجد دعمًا مباشرًا أو ضمنيًا من بعض القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة. هذا الدعم لا يُترجم فقط بالمواقف السياسية، بل يظهر في استخدام آليات قانونية مثل الفيتو داخل مجلس الأمن، وفي تجاهل تقارير دولية توثّق الانتهاكات الإسرائيلية. تعتقد الجزائر أن ازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات هي العقبة الأساسية أمام بناء نظام دولي عادل، ولهذا تسعى إلى فضح هذه المفارقات في كل محفل أممي تشارك فيه[2].

1- توثيق الجرائم والتنديد بالتواطؤ الدولي

منذ بداية الأزمات المتكررة في غزة، استندت الجزائر إلى وثائق أممية لتأكيد الطابع الممنهج لانتهاكات الاحتلال، وعلى رأسها تقرير غولدستون 2009 الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. التقرير وثّق ارتكاب قوات الاحتلال جرائم حرب خلال عملية "الرصاص المصبوب"، بما في ذلك استهداف المدنيين، تدمير البنية التحتية، واستخدام القوة المفرطة، فالجزائر كانت من الدول القليلة التي طالبت بإعادة تفعيل هذا التقرير وتحويله إلى آلية للمحاسبة القانونية، بدلًا من أرشفته لأسباب سياسية.

كما أشارت الجزائر في بياناتها إلى أن تخاذل المجتمع الدولي في تفعيل تقارير حقوق الإنسان الخاصة بفلسطين يشكل ضربًا لمنظومة القانون الدولي، ويُشجع الاحتلال على التمادي في سياسة الإفلات من العقاب.

---

[1]- مليكة خلاف، مرجع سابق.

[2]- أشرف الهور، **تقارير أمريكية وهجوم إسرائيلي لإثبات ضعف السلطة لمنع الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة**، القدس العربي، 2022/09/08، على الرابط الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/

ترى الجزائر أيضًا أن الانقسام الفلسطيني الداخلي، والانخراط العربي في التطبيع، أعطى الاحتلال غطاءً سياسيًا ودبلوماسيًا للاستمرار في انتهاكاته، وهو ما تسعى الجزائر لتصحيحه من خلال دعم وحدة الصف الفلسطيني ورفض التطبيع كشرط أساسي لتوازن المواقف الدولية[1].

2- المبادرات الجزائرية القانونية والدبلوماسية

نظّمت الجزائر في ديسمبر 2023 ندوة دولية موسعة بعنوان "العدالة للشعب الفلسطيني"، جمعت قانونيين دوليين وخبراء حقوقيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. هذه الندوة كانت منصة مهمة لإطلاق مبادرة قانونية جزائرية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار أن ما يجري في غزة والضفة الغربية يرقى إلى مستوى "جرائم ضد الإنسانية" وفقًا لنظام روما الأساسي.

لم تكن المبادرة رمزية فقط، بل تضمنت:

- إعلان تأسيس صندوق جزائري دولي للدعم القانوني للفلسطينيين، مخصص لتوفير تمويل لفرق المحامين والمحققين الدوليين.
- التنسيق مع مراكز توثيق فلسطينية لجمع الأدلة القانونية من الميدان.
- إطلاق منصة إلكترونية مفتوحة لتوثيق الجرائم الميدانية والشهادات الفردية، لتُستخدم لاحقًا أمام المحكمة الجنائية الدولية ولجان تقصي الحقائق الأممية[2].

كما دعت الجزائر الدول غير الموقعة على ميثاق المحكمة الجنائية إلى الانضمام أو تقديم دعم سياسي لملاحقات دولية جادة، وطلبت من الجمعية العامة للأمم المتحدة تفعيل آلية "الاتحاد من أجل السلام" في حال استمرار شلل مجلس الأمن.

3- فضح الحصانة السياسية للاحتلال

في جلسات مجلس الأمن وجلسات الجمعية العامة، كان المندوب الدائم للجزائر صريحًا في خطاباته، مكررًا أن "ما يُمنح لإسرائيل من حصانة سياسية عبر الفيتو الأميركي، هو ما يجعل الاحتلال يستمر ويتمادى". الجزائر لا ترى في الفيتو مجرد أداة سياسية، بل تعتبره عائقًا بنيويًا أمام العدالة الدولية عندما يُستخدم لعرقلة محاسبة إسرائيل تحديدًا.

---

[1]- أشرف الهور، مرجع سابق.

[2]- محمد بوغرارة، **الدبلوماسية الجزائرية... ثبات وإصرار نصرة للقضايا العادلة**، يومية الاتحاد الدولية، 2024/06/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.elitihadcom.dz/

طالبت الجزائر بضرورة إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، لا سيما في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وطرحت فكرة تقنين استخدام الفيتو في القضايا الإنسانية كما هو مقترح في مبادرة "مبدأ التوافق الإنساني" (Code of Conduct)، والتي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى الامتناع عن استخدام الفيتو في حالات الجرائم الجماعية.

كما حذّرت الجزائر من أن الصمت الدولي مقابل المجازر في غزة سيُغذي مناخ الإفلات من العقاب ويُقوّض مصداقية النظام الأممي بأكمله، مطالبة بدور حقيقي وفعال للمحكمة الجنائية الدولية بعيدًا عن الانتقائية والانحياز[1].

المطلب الثالث: نجاح الجزائر في استصدار قرار وقف إطلاق النار (القرار 2728 – مارس 2024)

يمثل تمرير القرار الأممي رقم 2728 في مارس 2024 لحظة فارقة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية، وواحدًا من أبرز إنجازاتها في ملف القضية الفلسطينية. القرار، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة خلال شهر رمضان، لم يكن مجرّد نص سياسي عابر، بل ثمرة عمل دبلوماسي حثيث، أثبتت فيه الجزائر قدرتها على التأثير في بنية القرار الدولي، حتى في أكثر مؤسساته تعقيدًا وتوازنًا كالمجلس الأمن[2].

1- السياق السياسي والأمني للقرار

جاء القرار في ظل تصعيد عسكري غير مسبوق من جانب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، أسفر عن استشهاد أكثر من 1200 فلسطيني خلال شهرين، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال. القصف الإسرائيلي طال مستشفيات، ومدارس، ومراكز إيواء، مما أثار صدمة إنسانية عالمية.

في هذا السياق الدموي، تقدّمت الجزائر بمشروع القرار 2728، مدعومة بتقارير أممية عن الوضع الإنساني، ومرافقة لضغط دولي متصاعد من منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والرأي العام العالمي. تميّز هذا التحرك بقدرته على تجاوز الجمود المعروف داخل المجلس، خصوصًا في القضايا المتعلقة بفلسطين، والتي غالبًا ما تُفشلها الفيتوات المتكررة[3].

---

[1]- حسام حمزة، **عن اشتباكات الدبلوماسية الجزائرية مع مشروع تصفية القضية الفلسطينية**، الميادين نت، 2024/03/01، على الرابط الإلكتروني: https://www.almayadeen.net/articles/

[2]- محمد بعاج، **جهود الديبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا التحررية: نجاح مبادرة الجزائر استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بشأن قضية غزة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج61، ع3، 2024، ص209.

[3]- المرجع نفسه، ص215.

2- التحالفات والضغوط: مفاتيح النجاح الجزائري

استفادت الجزائر من موقعها كعضو غير دائم في المجلس، لكنها لم تكتف بالموقع الرمزي، بل وظفت علاقاتها الواسعة والمتوازنة مع القوى الكبرى:

– روسيا والصين دعمتا مشروع القرار منذ البداية

– الإمارات والبرازيل وسويسرا شاركت في صياغة النصوص الأولية

– الولايات المتحدة، التي عادة ما تستخدم الفيتو لصالح إسرائيل، امتنعت عن التصويت بعد ضغط دبلوماسي مكثف قادته الجزائر بالتنسيق مع عدة أطراف، منها منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي

مثّل الامتناع الأميركي عن التصويت تحولًا نادرًا، فتح الطريق أمام تمرير القرار. وقد أُعتبر هذا الموقف الجزائري سابقة دبلوماسية أكدت قدرة دولة من الجنوب العالمي على التأثير في أجندة الأمم المتحدة، وكسر هيمنة القرار الأحادي[1].

3- رمزية الخطاب الجزائري في مجلس الأمن

في لحظة التصويت، ألقى السفير الجزائري عمار بن جامع خطابًا حمل أبعادًا إنسانية وسياسية عميقة. استعرض فيه معاناة الشعب الفلسطيني بلغة أخلاقية، بعيدة عن التنميق الدبلوماسي المعتاد. وعندما توجه إلى المندوب الفلسطيني قائلاً: "أنا وراك دائمًا"، أصبحت هذه الجملة عنوانًا للتغطية الإعلامية الدولية، وانتشرت على نطاق واسع في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، لتصبح رمزًا شعبيًا للموقف الجزائري.

أعاد الخطاب تعريف ما يمكن أن تمثله الدبلوماسية الأخلاقية في مؤسسات دولية غالبًا ما تتسم بالبرود السياسي، وأظهر أن الموقف الصادق والمبدئي لا يزال قادرًا على خلق صدى عالمي مؤثر[2].

4- أثر القرار على الأرض والقراءات الدولية له

رغم أن القرار لم يوقف العدوان بشكل كامل، إلا أنه نجح في فرض هدنة إنسانية استمرت عدة أيام، سُمح خلالها بإدخال مساعدات إنسانية إلى غزة، وتوقف القصف في عدد من المناطق. كما فتح المجال أمام مباحثات أوسع بشأن ترتيبات تهدئة مؤقتة بإشراف أممي.

اعتبرت منظمات إنسانية مثل أطباء بلا حدود، والصليب الأحمر، وهيومن رايتس ووتش تمرير القرار إنجازًا نادرًا في ظل الانقسام الدولي، وأشادت بوضوح بالقيادة الجزائرية للمبادرة.

---

[1]- سعيد قاسمي، والعربي العرباوي، **القضية الفلسطينية صراع إقليمي ودولي متجدد**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج8، ع1، 2022، ص1276.

[2]- حكيم العمري، **إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج4، ع1، ماي 2020، ص138.

أما في السياق العربي، فقد أثار الموقف الجزائري احترامًا شعبيًا ورسميًا، وأعاد الجزائر إلى واجهة التأثير في القضايا الإقليمية، بعد سنوات من التراجع النسبي.

لم يكن نجاح الجزائر في تمرير القرار 2728 داخل مجلس الأمن مجرد انتصار رمزي في ملف فلسطين، بل شكّل نقطة تحول في تقييم أدائها على الساحة الدولية. لقد أظهرت الجزائر أنها ليست مجرد دولة ترفع شعارات دعم الشعوب، بل فاعل دبلوماسي قادر على تحويل المبادئ إلى قرارات دولية ملموسة، حتى ضمن مؤسسة بحجم مجلس الأمن، حيث توازنات القوى معقدة ومتشابكة[1].

لم تلعب الجزائر دور الناشط السياسي أو المتضامن الخطابي، بل مارست دبلوماسية فعالة، واقعية، وذات بعد أخلاقي، جمعت بين الخطاب القيمي والعمل المؤسساتي. هذا ما أعطاها شرعية دولية متجددة، وجعل صوتها مسموعًا، ليس فقط من قبل الدول النامية، بل حتى من طرف بعض القوى الكبرى التي بدأت تراجع مواقفها تحت ضغط أخلاقي وسياسي.

هذا الإنجاز رسّخ صورة الجزائر كدولة مستقلة في قرارها، تضع المبادئ فوق الحسابات الظرفية، وتُمارس دبلوماسية أخلاقية لا تنفصل عن مصالح الشعوب ولا عن الشرعية الدولية[2].

[1]– محمد بعاج، مرجع سابق، ص216.

[2]– المرجع نفسه، ص218.

المبحث الثالث: تقييم الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية

المطلب الأول: قمة لمّ الشمل العربي والريادة الجزائرية في تفعيل العمل العربي المشترك

مثّلت القمة العربية الـ31، التي استضافتها الجزائر يومي 1 و2 نوفمبر 2022، حدثًا محوريًا في مسار السياسة الخارجية الجزائرية، وجسّدت توجهًا استراتيجيًا جديدًا في تفعيل العمل العربي المشترك، في سياق إقليمي ودولي معقد. وقد اكتسبت هذه القمة رمزية تاريخية بارتباطها بذكرى اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، ما أضفى عليها بعدًا وطنيًا–قوميًا يعكس الثوابت الجزائرية في الدفاع عن قضايا الأمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

1- التحديات التي سبقت انعقاد القمة

انعقدت "قمة لم الشمل" بعد أكثر من ثلاث سنوات من الغياب بسبب جائحة كورونا، وفي ظل أزمات بنيوية في النظام العربي، أبرزها:

- التطبيع العربي مع إسرائيل، والذي خلخل وحدة الصف العربي.
- النزاعات والانقسامات في ليبيا، اليمن، سوريا، وغيرها من الدول العربية.
- تفكك مواقف جامعة الدول العربية حيال القضايا السيادية وغياب آليات ردع فعالة للتدخلات الأجنبية.
- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي أثّرت على الأمن الغذائي والطاقوي العربي.

في هذا السياق، نجحت الجزائر في إقناع الدول العربية بضرورة الاجتماع، من أجل إعادة ضبط البوصلة العربية وتوحيد الصف في مواجهة التحديات المتعددة[1].

2- الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها من القمة

منذ إعلانها نيتها استضافة القمة، وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الواضحة، أهمها:

- إعادة بعث العمل العربي المشترك على أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- إعادة مركزية القضية الفلسطينية إلى مقدمة جدول الأعمال العربي، ورفض سياسات التطبيع المنفردة.
- طرح رؤية إصلاحية لجامعة الدول العربية، تجعلها أكثر تكيّفًا مع التحديات الجديدة.
- إرساء نهج "الحلول العربية للمشكلات العربية" كبديل عن التدخلات الأجنبية التي أفرزت أزمات جديدة بدل الحلول.

---

[1]- عثمان لحياني، **إعلان قمة "لم الشمل" في الجزائر: تمسك بمبدأ الحلول العربية للمشاكل العربية**، العربي الجديد، 2022/11/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics

وقد تجلّى هذا الطموح في الخطاب الرسمي الجزائري، سواء من خلال تصريحات وزير الخارجية، أو رسائل الرئيس تبون، الذي أكد مرارًا أن "العمل العربي لا يجب أن يُدار من الخارج"[1].

3- الإنجازات السياسية والتنظيمية للقمة

تميزت قمة الجزائر بعدة خصائص جعلتها مختلفة عن سابقاتها من القمم العربية:[2]

3-1- البُعد الرمزي والسيادي:

اختيار توقيت القمة ليكون في 01 نوفمبر لم يكن مجرد صدفة، بل كان محمّلًا بدلالات تاريخية عميقة، تعكس التزام الجزائر بمبادئها الثورية الراسخة في التضامن مع القضايا العادلة. وقد اعتُبر هذا التزامًا أخلاقيًا بربط الماضي التحرري بالحاضر السياسي العربي.

3-2- إعطاء أولوية للقضية الفلسطينية:

أعادت الجزائر صياغة مواقف جامعة الدول العربية، من خلال التأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية (بيروت 2002) كمرجعية، ورفضت أي مسار تطبيعي خارج هذا الإطار. كما نجحت في جمع الفصائل الفلسطينية في اتفاق مصالحة وطني شامل، أُعلن عنه قبل القمة، مما هيّأ مناخًا وحدويًا داخل القاعة العربية.

3-3- التجديد في أساليب العمل:

اتخذت القمة طابعًا رقميًا ورقميًا صديقًا للبيئة (ورقيًا صفريًا)، وهي سابقة في تاريخ القمم العربية، مما يعكس توجهًا عصريًا في تنظيم العمل العربي.

3-4- الحضور السياسي الوازن:

شاركت معظم الدول العربية على أعلى المستويات، وكان ذلك نتيجة تحركات دبلوماسية جزائرية مكثفة قبل القمة، شملت جولات للمبعوثين الخاصين وزيارات رئاسية لمجموعة من العواصم العربية، بما فيها الرياض، القاهرة، الدوحة، الكويت وتونس.

4- مخرجات قمة لمّ الشمل

تُوِّجت القمة بإصدار "إعلان الجزائر"، الذي تضمّن جملة من البنود الجوهرية، أبرزها:

- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع.
- الدعوة إلى توحيد الصف العربي في مواجهة الأزمات الإقليمية.

---

[1]- محمد عز العرب، **كيف تمثل قمة الجزائر نقلة في العمل العربي المشترك؟**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/11/08، على الرابط الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/17669.aspx

[2]- وكالة الأنباء الإخبارية، **القمة العربية المنعقدة بالجزائر ناجحة وحققت الغاية في لم الشمل العربي**، 2022/11/06، على الرابط الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/monde/134201

- التمسك بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- الدعوة إلى إصلاح آليات العمل العربي، وتفعيل مؤسسات الجامعة.
- إدانة سياسة الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، ورفض أي مسار تطبيع خارج المبادرة العربية.
- التأكيد على تعزيز التعاون الاقتصادي العربي والتكامل الطاقوي والغذائي[1].

هذه المخرجات أعادت الاعتبار لفكرة القمة كآلية فاعلة للحوار، وليس كحدث بروتوكولي، ورفعت من مستوى التوقعات تجاه الأدوار المنتظرة من الجزائر في إدارة الأزمات الإقليمية.

5- التقييم والمكانة المتعززة للجزائر

ساهمت القمة في تعزيز صورة الجزائر كدولة محورية وراعية للحوار العربي، واستعادت شيئًا من التوازن العربي في مرحلة اتسمت بالتمزق والانقسام. كما أنها أعادت الجزائر إلى دائرة التأثير العربي الفعلي، وجعلت منها فاعلًا موثوقًا قادرًا على قيادة المبادرات الاستراتيجية. وقد اعتُبرت "قمة لمّ الشمل" نقطة تحول في الدبلوماسية الجزائرية الحديثة، خاصة أنها تمّت في فترة تراجع نسبي لدور بعض الدول العربية المحورية[2].

6- انعكاسات القمة على المدى المتوسط

يتوقع أن تكون لقمة الجزائر آثار بعيدة المدى، منها:

- دعم الجزائر في ملف إصلاح الجامعة العربية.
- تعزيز التحالفات العربية–الإفريقية بقيادة الجزائر.
- فتح الباب أمام بناء نظام عربي جديد أكثر انسجامًا مع التحولات العالمية.
- تزايد المطالب بمنح الجزائر أدوار وساطة أكبر في النزاعات العربية، لما أبدته من حياد إيجابي ومصداقية.

نجحت الجزائر من خلال قمة "لم الشمل" في تجاوز التعثر العربي، واستطاعت أن تُثبت أنها لا تزال تملك القدرة على قيادة المبادرة وجمع الصف. كانت القمة فرصة لإعادة التأكيد على القيم المؤسسة للسياسة الخارجية الجزائرية: الاستقلالية، السيادة، نصرة القضايا العادلة، والعمل على بناء فضاء عربي متضامن وفعّال. وهي بذلك أسّست لنموذج جديد من الدبلوماسية الجزائرية: دبلوماسية المبادرة والوساطة والبناء، بدلًا من دبلوماسية رد الفعل والانتظار[3].

---

[1]- عبد القادر دندن، **الجزائر وعودة الشرق.. وجهة الخيارات في عالم متغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023/06/01، على الرابط الإلكتروني: https://caus.org.lb/

[2]- سفيان عادل، **لم الشمل العربي في قمة الجزائر يمهد لبناء اقتصاد متكامل**، الشروق العربي، 2022/10/19، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/

[3]- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الجزائر في مجلس الأمن الدولي ودبلوماسية الدفاع عن فلسطين

يمثل انتخاب الجزائر كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2024–2025 تتويجًا لعودة قوية للسياسة الخارجية الجزائرية إلى مسرح الأحداث الدولية، وخاصة في القضايا المتعلقة بالعدالة وحقوق الشعوب، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. لم تكن هذه العودة رمزية أو شكلية، بل عبّرت عن نفسها من خلال أداء دبلوماسي فعّال، وخطاب سياسي متماسك، ومواقف مبدئية أثارت الاحترام الدولي. لقد كانت الجزائر واحدة من أبرز الأصوات الداعية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإدانة الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في قطاع غزة، لا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر منذ نهاية عام 2023[1].

1- رمزية العودة إلى مجلس الأمن

مثّل انتخاب الجزائر إلى مجلس الأمن بأغلبية 184 صوتًا من أصل 193 دولة عضوًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعترافًا دوليًا بدورها المحوري في تعزيز الأمن والسلم الدوليين. وقد عبّر الرئيس عبد المجيد تبون عن هذه العودة باعتبارها فرصة لـ"إعلاء صوت الحق والدفاع عن قضايا التحرر"، مؤكّدًا أن الجزائر ستظل وفية لثوابتها التاريخية، لا سيما في دعم الشعب الفلسطيني.

هذه العضوية لم تكن مجرد مكسب ديبلوماسي، بل تم توظيفها بشكل مباشر في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية داخل أروقة مجلس الأمن، وهي سابقة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية منذ عضويتها السابقة في 1988، حين استضافت أيضًا إعلان دولة فلسطين على أراضيها[2].

2- القرار الأممي 2728... انتصار دبلوماسي جزائري

في 25 مارس 2024، نجحت الجزائر، بمساندة دول أخرى، في تمرير القرار رقم 2728 عن مجلس الأمن، والذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان. هذا القرار جاء بعد جولات شاقة من المشاورات، خاصة أن مشروع القرار الأول الذي تقدمت به الجزائر في 29 جانفي 2024 قد تم إجهاضه باستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)، رغم حصوله على أغلبية الأصوات داخل المجلس.

ما يُحسب للجزائر هو أنها لم تكتف بمحاولة واحدة، بل عادت بصيغة توافقية جديدة، استثمرت علاقاتها الجيدة مع روسيا والصين والبرازيل، وقامت بتحركات فعالة لإقناع دول مثل سويسرا والإكوادور واليابان بدعم المشروع، فيما استطاعت تحييد الموقف الأمريكي الذي امتنع عن التصويت، مما سمح بتمرير القرار.

---

[1]- فايز أبو عيطة، **الجزائر تخوض معركة ديبلوماسية في مجلس الأمن نصرة للقضية الفلسطينية**، الإذاعة الجزائرية، 2024/02/05، على الرابط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40082

[2]- المرجع نفسه.

هذا التحرك عكس مدى حنكة الوفد الدبلوماسي الجزائري، الذي عرف كيف يوازن بين المبدأ والتكتيك، من دون التخلي عن الجوهر: الدفاع عن الحق الفلسطيني[1].

3- الدور القيادي للسفير عمار بن جامع

كان السفير الجزائري لدى الأمم المتحدة، عمار بن جامع، في طليعة هذا النشاط الدبلوماسي المكثف. وقدّم عدة مرافعات قوية أمام المجلس، استعرض فيها الانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك استهداف المنشآت الصحية والمدارس والمخيمات المدنية.

تميزت خطابات السفير بن جامع بما يلي:

- لغة واضحة ومباشرة تتحدى الصمت الدولي تجاه الجرائم الإسرائيلية.
- استدعاء للشرعية الدولية، خاصة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين، ومبادئ القانون الدولي الإنساني.
- إبراز البعد الإنساني للمأساة الفلسطينية، مع التشديد على أن "غزة ليست ساحة حرب بل ساحة إبادة".
- استخدام التعبير الرمزي المؤثر، كما في قوله للمندوب الفلسطيني: "أنا وراك دائمًا"، وهو تصريح لقي إشادة إعلامية وشعبية واسعة في العالم العربي[2].

4- التحركات الدبلوماسية متعددة المسارات

انتهجت الجزائر دبلوماسية شاملة في معالجة الملف الفلسطيني، لم تقتصر على مجلس الأمن، بل امتدت إلى:

4-1- الدعوة لعقد جلسات طارئة

في أكثر من مناسبة، دعت الجزائر إلى جلسات طارئة في مجلس الأمن لمناقشة تدهور الوضع الإنساني في غزة، وكان الهدف منها ليس فقط إدانة الاحتلال، بل تثبيت القضية الفلسطينية على جدول أعمال المجلس، الذي كثيرًا ما يتم تجاهلها فيه بسبب موازين القوى الدولية[3].

---

[1]- محمد بعاج، مرجع سابق، ص218.

[2]- فتيحة زماموش، **عمار بن جامع... صوت الجزائر في مجلس الأمن خلال سنة 2024**، إلترا جزائر، 2025/02/14، على الرابط الإلكتروني: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

[3]- المرجع نفسه.

4-2- الدفاع عن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة

عملت الجزائر على دعم منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وقد عبّر الرئيس تبون عن ذلك في خطابه خلال الدورة الـ78 للجمعية العامة. كما التزم الوفد الجزائري بتحشيد الدعم من الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية لتمرير هذا المطلب[1].

4-3- تنسيق المواقف الدولية:

سعت الجزائر إلى خلق تحالفات ضمن مجلس الأمن وخارجه، خاصة مع:

- روسيا والصين: لاعبين استراتيجيين يمثلان ثقلاً موازنًا للموقف الأمريكي.
- دول الجنوب العالمي: مثل البرازيل، الغابون، موزمبيق، وغيرها، حيث لعبت الجزائر على وتر "القضايا العادلة وتحرر الشعوب"[2].

4- التركيز على البعد القانوني والإنساني:

كانت الجزائر من الدول القليلة التي طالبت بشكل واضح بفتح تحقيقات دولية في جرائم الحرب الإسرائيلية، ومساءلة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية، مستندة إلى تقارير أممية مثل تقرير غولدستون (2009) وتقارير منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش[3].

5- الرؤية الجزائرية لما بعد وقف إطلاق النار

لم تكتف الجزائر بالدعوة إلى وقف إطلاق النار، بل وضعت رؤية متعددة الأبعاد، تشمل:

- تثبيت التهدئة عبر آليات دولية تحت إشراف الأمم المتحدة.
- إدخال مساعدات إنسانية فورية إلى غزة.
- بدء مسار تفاوضي على قاعدة الشرعية الدولية، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967.
- رفض أي محاولة لإعادة صياغة قطاع غزة سياسيًا وأمنيًا تحت الضغط أو الرعاية الإسرائيلية[4].

6- التقييم الدولي والإقليمي للدور الجزائري

حظيت تحركات الجزائر بإشادة من عدة دول ومنظمات غير حكومية، مثل:

- منظمة التعاون الإسلامي التي أثنت على "الموقف المبدئي والثابت" للجزائر.

---

[1]- فتيحة زماموش، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- عمر سعد الله، **حماية الشعب الفلسطيني: ضرورة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني**، لباب للدراسات الاستراتيجية، 2023/08/19، على الرابط الإلكتروني: https://lubab.aljazeera.net/article/

[4]- المرجع نفسه.

- جمعيات حقوقية أشادت بخطابات السفير بن جامع في الدفاع عن القانون الدولي الإنساني.
- وسائل إعلام دولية وصفت التحرك الجزائري بأنه "عودة قوية لصوت الجنوب العالمي داخل مجلس الأمن"[1].

تؤكد التجربة الجزائرية في مجلس الأمن خلال عام 2024 أن الدبلوماسية المبدئية يمكن أن تكون فعالة ومؤثرة، حين تمتلك رؤية واضحة وتحالفات مرنة وأدوات متنوعة. لقد برهنت الجزائر أنها ليست مجرد "مقعد شاغر" داخل المجلس، بل فاعل إقليمي ودولي ملتزم بقضايا العدالة، وفي مقدمتها الحق الفلسطيني. ومن شأن هذا الأداء أن يعزز من مكانة الجزائر المستقبلية في صياغة التوازنات داخل المنظومة الأممية، ويفتح آفاقًا جديدة لمزيد من المبادرات السياسية التي تخدم الشعوب المقهورة وتؤسس لنظام دولي أكثر عدالة وإنصافًا[2].

المطلب الثالث: الدبلوماسية البرلمانية والإسناد الشعبي للموقف الرسمي

لم تعد السياسة الخارجية في الجزائر مقتصرة على الفعل الدبلوماسي الرسمي الذي تقوده السلطة التنفيذية، بل أصبحت تعبّر عن نفسها من خلال منظومة وطنية متكاملة توظّف مختلف مؤسسات الدولة في خدمة المصالح العليا للبلاد، وعلى رأسها الدفاع عن القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية البرلمانية كأحد الأدوات المكملة والفاعلة للدبلوماسية الرسمية، في ظل ما بات يُعرف بـ"الجزائر الجديدة"، حيث تنسجم الأصوات من المؤسسات الرسمية والمنتخبة ومنظمات المجتمع المدني ضمن مقاربة متكاملة تُعلي من قيم السيادة والتضامن[3].

1- ندوة البرلمانيين الجزائريين لنصرة الشعب الفلسطيني

نظّم البرلمان الجزائري في أفريل 2025 بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) "ندوة البرلمانيين الجزائريين لنصرة الشعب الفلسطيني" تحت شعار "غزة الجريحة"، في لحظة حساسة تزامنت مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتزايد عدد الضحايا المدنيين. وشهدت الندوة مشاركة واسعة من النواب، وقيادات المجتمع المدني، وممثلي الإعلام، بالإضافة إلى ضيوف من السفارة الفلسطينية وشخصيات داعمة من الخارج. وجاءت هذه الندوة لتؤكد أن الموقف الجزائري الداعم لفلسطين لا يقتصر على السلطة

---

[1]- عمر سعد الله، مرجع سابق.

[2]- محمد بعاج، مرجع سابق، ص219.

[3]- زيد اسليم، **مجموعة برلمانية داعمة لفلسطين... هل تدفع بملفها إلى الأجندات الدولية؟**، الجزيرة نت، 2025/04/18، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2025/4/18/

التنفيذية فقط، بل هو موقف مؤسساتي وشعبي موحد، يرتكز على الثوابت الوطنية التي تجعل من مناهضة الاستعمار جزءًا لا يتجزأ من الهوية السياسية للبلاد[1].

2- المحاور الأساسية للنقاش البرلماني

ركزت جلسات الندوة على عدة محاور أساسية عكست نضج المقاربة الجزائرية للدفاع عن فلسطين، منها:

2-1- الالتزام بمناهضة الاستعمار والتمييز العنصري

أجمعت مداخلات النواب على أن القضية الفلسطينية تمثّل الامتداد الطبيعي لتجربة الجزائر في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وبالتالي فإن الدفاع عنها واجب أخلاقي وتاريخي. وتمت الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي هو آخر نظام فصل عنصري استعماري في العالم، وينبغي عزله سياسيًا وقانونيًا كما حدث مع نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا.

2-2- تحميل المجتمع الدولي مسؤولية التقاعس

أكد المشاركون أن المجتمع الدولي، ممثلًا بمجلس الأمن والأمم المتحدة، يتقاعس بشكل فاضح عن حماية المدنيين الفلسطينيين، ويعجز عن فرض قراراته بسبب هيمنة قوى كبرى منحازة لإسرائيل. وطالبت الندوة بـ:

- تفعيل مبدأ "مسؤولية الحماية".
- دعم جهود الجزائر في الضغط على المحكمة الجنائية الدولية لمساءلة الاحتلال عن جرائمه.

2-3- رفض ازدواجية المعايير في القانون الدولي

أبرز البرلمانيون مفارقة المعايير الغربية في التعامل مع الأزمات: دعم أوكرانيا باعتبارها ضحية عدوان، في حين يتم تجريم مقاومة الفلسطينيين وتبرير استخدام القوة المفرطة من جانب الاحتلال. ونددوا بـ"الخطاب الإنساني الانتقائي" الذي يسوّق لمظلومية حينًا، ويتجاهل أخرى حين تمس العرب والمسلمين[2].

3- مهام البرلمان في دعم القضية الفلسطينية

أثبت البرلمان الجزائري أنه ليس فقط منبرًا للتضامن، بل فاعلًا في الساحة الدولية من خلال عدة أدوات، أبرزها:

---

[1]- عصام نشمة، **الدبلوماسية البرلمانية**، مجلس الأمة، 2025/06/25، على الرابط الإلكتروني: https://www.majliselouma.dz/ara/HjQBNXpz

[2]- المرجع نفسه.

3-1- العمل على فضح الرواية الإسرائيلية

تم التأكيد على أهمية تفعيل أدوات البرلمان في إنتاج مضامين إعلامية وسياسية توثق الجرائم الإسرائيلية، وتفكك خطاب الاحتلال الموجه للمجتمع الدولي. وتم اقتراح تشكيل لجنة دائمة داخل البرلمان تعنى برصد الانتهاكات الإسرائيلية ونشر تقارير دورية بالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية والمنظمات الحقوقية[1].

3-2- الضغط على البرلمانات الصديقة

أوصى البرلمانيون بضرورة تعزيز التعاون مع البرلمانات الصديقة في:

- أمريكا اللاتينية (مثل بوليفيا وفنزويلا).
- إفريقيا (جنوب إفريقيا، ناميبيا).
- آسيا (ماليزيا، إندونيسيا).
- بعض البرلمانات الأوروبية المتعاطفة مع فلسطين (مثل أيرلندا، النرويج، إسبانيا).

الهدف هو تشكيل كتل برلمانية دولية لدعم الاعتراف بدولة فلسطين، والتصدي للممارسات غير الشرعية للاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الحصار، الاستيطان، وهدم المنازل.

3-3- تفعيل أدوات الرقابة والتشريع داخليًا

أكد النواب أن البرلمان يمكنه المساهمة بوسائل تشريعية لإسناد القضية الفلسطينية، مثل:

- تخصيص دعم مالي مباشر للأنشطة الطبية والتعليمية في غزة.
- اقتراح قوانين تمنع استيراد سلع من الشركات المتورطة في دعم الاحتلال أو الاستيطان.
- تنظيم زيارات تضامنية إلى الضفة الغربية أو مخيمات الشتات[2].

4- المجتمع المدني كامتداد شعبي للدبلوماسية

إلى جانب البرلمان، كان للمجتمع المدني الجزائري دور فاعل في التعبئة الشعبية والدبلوماسية الموازية، من خلال:

- تنظيم وقفات ومسيرات تضامنية في مختلف ولايات البلاد.
- إطلاق حملات تبرع مالية وطبية لصالح غزة.
- إعداد ملفات قانونية تم تسليمها لهيئات دولية توثق جرائم الحرب.

---

[1]- كهينة بوعوينة، **فلسطين تشيد بمواقف الدبلوماسية الجزائرية لنصرة القضية الفلسطينية**، الإخبارية، 2025/05/09، على الرابط الإلكتروني: https://elikhbaria.dz/956326/

[2]- وسام كوداش، **البرلمانات العربية تتخذ خطوات موحدة لدعم القضية الفلسطينية**، الإخبارية، 2025/02/20، على الرابط الإلكتروني: https://elikhbaria.dz/89236/

كما شهدت عدة جامعات تنظيم أيام دراسية وندوات أكاديمية حول فلسطين، بمشاركة أساتذة وخبراء في القانون الدولي، في محاولة لخلق وعي معرفي وعلمي بالقضية يتجاوز الطابع العاطفي[1].

5- التكامل بين المؤسسات

تشكلت من خلال هذه الجهود صورة متكاملة للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، تتأسس على دبلوماسية متعددة المستويات تشمل:

- الرئاسة: كقائد للسياسة الخارجية، وراعٍ للمواقف المبدئية.
- وزارة الخارجية: كأداة تنفيذ مباشر من خلال القنوات الرسمية.
- البرلمان: كصوت داعم ومتحرك في الساحات الإقليمية والدولية.
- المجتمع المدني: كأداة تعبئة داخلية وخارجية[2].

هذا التنسيق هو ما جعل الجزائر تبدو أمام العالم دولة بمؤسسات موحدة في رؤيتها ومواقفها تجاه فلسطين، بعكس دول أخرى تعاني من التناقض أو التباين في مواقف سلطاتها.

جسدت الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية أحد أعمدة "الجزائر الجديدة"، القائمة على تفعيل كل مؤسسات الدولة في معركة سياسية وقانونية وأخلاقية ضد الاستعمار الجديد المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي. وقد أظهرت هذه الدبلوماسية قدرة على التعبئة الداخلية، والانفتاح الخارجي، والتواصل مع الشعوب والبرلمانات، ما يمنحها قيمة مضافة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في كل المحافل، ويجعل من الجزائر قلعة حقيقية للصمود والمرافعة عن القضايا العادلة في العالم.

[1]- عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، مرجع سابق، ص189-190.

[2]- المرجع نفسه، ص190.

المبحث الرابع: مستقبل القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على القضية الفلسطينية

دخلت المنطقة العربية منذ 2020 مرحلة إعادة تشكيل شاملة، تزامنت مع تغيرات دولية عميقة، أثرت بشكل مباشر على القضية الفلسطينية. التحولات لم تكن في صالح الشعب الفلسطيني، بل خلقت مناخًا إقليميًا ودوليًا يتسم بالبرود السياسي، والانشغال بالأولويات الوطنية على حساب القضايا القومية، وفي مقدمتها فلسطين. الجزائر، وسط هذا المشهد، تمسكت بموقفها التاريخي، بل حاولت أن تملأ الفراغ الذي خلّفه غياب الدعم العربي الموحد[1].

1- موجة التطبيع: تحدٍ مباشر للموقف الجزائري

اتفاقيات "أبراهام" التي انطلقت في سبتمبر 2020 شكّلت صدمة استراتيجية في العالم العربي. الإمارات والبحرين أولًا، ثم السودان والمغرب، قررت الانفتاح الرسمي على إسرائيل، دون اشتراط أي تقدّم في ملف الحقوق الفلسطينية. هذا التغيير الجذري في مواقف بعض الدول العربية جاء في لحظة كانت فيها فلسطين تمرّ بواحدة من أصعب مراحلها، بين حصار في غزة، وتوسّع الاستيطان في الضفة، وغياب أي أفق سياسي.

اعتبرت الجزائر هذه الموجة خروجًا عن الإجماع العربي التاريخي المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية (2002)، التي ربطت التطبيع بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية. الجزائر لم تكتف بإصدار بيانات رفض، بل اتخذت خطوات سياسية حازمة، كان أبرزها قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في أوت 2021، واعتبار التعاون الأمني المغربي–الإسرائيلي تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري[2].

2- الموقف الرسمي: رفض قاطع للتطبيع خارج الحل العادل

عبّر الرئيس عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة عن رفض الجزائر للهرولة نحو التطبيع، مؤكدًا أن "الجزائر لن تنخرط في مسار لا يُعيد الحق الفلسطيني، ولن تُشارك في أي مبادرة تشرعن الاحتلال". هذا التصريح لم يكن معزولًا، بل جاء ضمن استراتيجية دبلوماسية شاملة سعت الجزائر من خلالها إلى:

---

[1]- صلاح صالح، **موقع القضية الفلسطينية في التحولات الإقليمية والدولية**، بديل المركز الفلسطيني، 2025/01/31، على الرابط الإلكتروني: https://badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/3111.html

[2]- إيمان الزيات، **القضية الفلسطينية بين المتغيرات الإقليمية والحاجة إلى رؤية جديدة**، العرب، 2025/06/05، على الرابط الإلكتروني: https://www.alarab.co.uk/

- تثبيت موقعها كصوت عربي مبدئي وثابت.
- دعم وحدة الموقف الفلسطيني.
- إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام العربي والدولي[1].

3- التحولات الدولية: بيئة معقّدة ولكنها حاملة للفرص

على الصعيد العالمي، أصبح النظام الدولي متعدد الأقطاب بشكل متسارع. الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، وتوتر العلاقات الروسية الغربية بسبب حرب أوكرانيا، ولّد فراغات سياسية تستغلها الدول الطموحة مثل الجزائر لتوسيع هامش المناورة.

تبنّت الجزائر سياسة خارجية متوازنة، عززت شراكاتها مع الصين وروسيا، دون الاصطدام بالغرب، ما منحها فرصة لممارسة دبلوماسية فعالة في قضايا مثل فلسطين. هذه التحالفات تجلّت في:[2]

- الموقف المشترك في مجلس الأمن الداعم للحقوق الفلسطينية.
- التنسيق في المحافل الدولية لرفض قرارات غير متوازنة تصدر عن بعض الدول الغربية.
- دعم مبادرات الجزائر السياسية والإنسانية المتعلقة بفلسطين.
- إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية داخل المؤسسات الدولية.

رغم التراجع الكبير في أولويات السياسة الدولية تجاه فلسطين، نجحت الجزائر في إعادة إدراج القضية ضمن أجندة العمل الأممي. فقد حرصت على:[3]

- طلب عقد جلسات طارئة لمجلس الأمن بعد كل تصعيد إسرائيلي.
- تقديم مشاريع قرارات تدعو لحماية المدنيين ووقف العدوان.
- دعم تمثيل فلسطين في المنظمات الدولية ورفض محاولات تقويض مكانة منظمة التحرير.

هذا النشاط أعطى القضية الفلسطينية زخمًا معنويًا، وفرض على الدول الكبرى إعادة النظر في مواقفها، ولو بشكل جزئي، خاصة في ظل تنامي الضغوط الشعبية والحقوقية الدولية.

---

[1]- فرانس 24، **الجزائر تجدد دعمها للفلسطينيين وترفض الهرولة للتطبيع مع إسرائيل**، الأخبار المغاربية، 2020/09/21، على الرابط الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/20200921

[2]- وليد عبد الحي، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: نظرة مستقبلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/11/17، على الرابط الإلكتروني: https://www.alzaytouna.net/3965821/

[3]- المرجع نفسه.

4- الجزائر كقوة توازن إقليمي

في ظل تراجع الدور العربي الجماعي، واستقطاب بعض الدول لصالح قوى خارجية، باتت الجزائر تُقدَّم كواحدة من قوى التوازن في المنطقة، بما تمتلكه من:

- شرعية ثورية تاريخية.
- استقلالية القرار السياسي.
- رفض التبعية لأي محور.

هذا الدور جعلها محل تقدير لدى حركات المقاومة الفلسطينية، والشعوب العربية، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، التي ترى في الجزائر حليفًا حقيقيًا للقضايا العادلة، وليس طرفًا انتهازيًا يُقايض المواقف بالمكاسب[1].

المطلب الثاني: تطلعات الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية

في ظل بيئة دولية مضطربة وإقليم عربي منقسم، تحاول الجزائر أن تحافظ على حضورها الفاعل والمبدئي في الدفاع عن القضية الفلسطينية. رؤيتها اليوم تتجاوز المواقف الخطابية، وتتجه نحو بلورة أجندة دبلوماسية عملية واستباقية تسعى من خلالها إلى إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية على المستويين القانوني والإنساني.

1- دعم العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة

تعتبر الجزائر أن بقاء فلسطين بصفة "دولة مراقب" في الأمم المتحدة يمثل شكلًا من التمييز السياسي غير المبرر، ويُضعف الموقف الفلسطيني في التفاوض الدولي. لهذا السبب، أطلقت الجزائر حملة دبلوماسية واسعة تدعو فيها إلى:

- الاعتراف بفلسطين كعضو كامل العضوية.
- الضغط على الدول المترددة في منح صوتها لفلسطين داخل الجمعية العامة.
- بناء تكتلات داعمة تضم دول الجنوب العالمي وأوروبا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية.

أكد وزير الخارجية الجزائري خلال الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن "الاعتراف بفلسطين ليس منّة، بل تصحيح لظلم تاريخي"، ما يُظهر وضوح الرؤية الجزائرية وسعيها لتحويل الدعم السياسي إلى نتائج قانونية ملموسة[2].

---

[1]- عبد الحكيم حذاقة، **الجزائر تنجح في اختراق الانقسام الفلسطيني.. ما ضمانات تنفيذ الاتفاق الجديد؟**، الجزيرة نت، 2022/10/12، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/13

[2]- عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، مرجع سابق، ص201.

2- التركيز على إعادة إعمار غزة كمجال دبلوماسي وإنساني

العدوان المتكرر على قطاع غزة خلّف دمارًا واسعًا في البنى التحتية، وشلّ القطاعات الحيوية، وأدخل أكثر من مليوني فلسطيني في دوامة الحصار والفقر. ترى الجزائر أن المعركة الإنسانية هي جزء من المعركة السياسية، ولذلك:

- قدمت دعمًا ماليًا مباشرًا لصالح إعادة الإعمار، تجاوز 150 مليون دولار في السنوات الأخيرة.
- أرسلت قوافل طبية وإغاثية عبر الهلال الأحمر الجزائري، رغم صعوبة الوصول إلى القطاع.
- دعمت جهود الأمم المتحدة ووكالة الأونروا لمواصلة تقديم خدمات التعليم والصحة للاجئين.

كما تُؤمن الجزائر بأن هذه المساعدات لا تكتمل دون توحيد الصف الفلسطيني، فغياب القيادة الموحدة يُضعف فعالية العمل السياسي ويُربك العمل الإنساني. لهذا، استضافت الجزائر في أكتوبر 2022 لقاء الفصائل الفلسطينية، الذي تمخض عنه "إعلان الجزائر" لتوحيد العمل الفلسطيني، رغم الصعوبات التي واجهت تنفيذ الاتفاق[1].

3- الدفاع عن القدس كقضية سيادية ودينية

القدس في الرؤية الجزائرية ليست فقط رمزًا دينيًا، بل مفتاحًا لفهم جوهر الصراع. لهذا، عارضت الجزائر بشدة إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في ديسمبر 2017 بأن القدس "عاصمة إسرائيل"، واعتبرت القرار:

- انتهاكًا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن.
- استفزازًا مباشرًا لمشاعر المسلمين والمسيحيين.
- تشجيعًا لإسرائيل على المضي في سياسات التهويد والاستيطان.

كما شاركت الجزائر في تمويل مشاريع ترميم داخل القدس الشرقية، وساندت مبادرات منظمة التعاون الإسلامي للدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية[2].

---

[1]- عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، مرجع سابق، ص186-187.

[2]- أشرف أبو عامر، **الجزائر تثبت يوما بعد يوم أنها قائدة الفعل عندما تكون القضية فلسطين**، الإذاعة الجزائرية، 2023/11/29، على الرابط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/36303

4- بناء شراكات استراتيجية لدعم القضايا العادلة

التحولات الجيوسياسية، خاصة بعد حرب أوكرانيا، أعادت توزيع موازين القوة الدولية. الجزائر رأت في ذلك فرصة لبناء تحالفات خارج النطاق الغربي التقليدي. لهذا، عمّقت علاقاتها مع:

- روسيا: في إطار التعاون العسكري والسياسي.
- الصين: عبر مبادرة "الحزام والطريق"، وبناء شراكة استراتيجية شاملة.
- دول الجنوب العالمي: مثل البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، وفنزويلا.

هذه الشراكات تمكّن الجزائر من توسيع دائرة الدعم الدولي لفلسطين، وتحقيق نوع من التوازن داخل المؤسسات الدولية، خاصة في مواجهة الهيمنة الغربية المتعاطفة مع الاحتلال[1].

5- الجزائر كجسر بين الشعوب والقضية الفلسطينية

تدرك الجزائر أن العمل الدبلوماسي لا ينفصل عن التحرك الشعبي. لهذا، حرصت على:

- تشجيع منظمات المجتمع المدني على الانخراط في حملات المقاطعة (BDS).
- تنظيم ندوات ومؤتمرات لدعم الرواية الفلسطينية، خاصة في الجامعات والمساجد.
- دعم البرامج الإعلامية التي تُبرز المعاناة اليومية للفلسطينيين وتُواجه حملات التزييف الصهيوني.

هذا التوازن بين الدبلوماسية الرسمية والدعم الشعبي يُعزز الرسوخ المعنوي للقضية داخل الوعي العربي والإفريقي، ويجعل من الجزائر منصة انطلاق للخطاب الفلسطيني العادل في المنتديات العالمية[2].

المطلب الثالث: السياسات الخارجية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية خلال سنة 2024

شهد عام 2024 لحظة فارقة في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تزايدت حدة العدوان على غزة وتوسعت دائرة الانتهاكات لتشمل الضفة الغربية ومدينة القدس. في هذا السياق، برزت الجزائر كأحد أبرز الفاعلين في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ونجحت في تحويل التزامها التاريخي إلى تحركات دبلوماسية وميدانية أثبتت قدرتها على التأثير في بيئة دولية صعبة.

1- الحضور الفعّال في مجلس الأمن: من الدعم إلى الفعل

عضوية الجزائر غير الدائمة في مجلس الأمن لم تكن رمزية، بل تحوّلت إلى منصة حقيقية لعرض المظلومية الفلسطينية. فبين يناير ومارس 2024، دعت الجزائر إلى سبع جلسات طارئة لمناقشة التطورات في غزة، وحشدت دعمًا دوليًا متزايدًا لوقف إطلاق النار، ما توّج بإقرار القرار رقم 2728.

---

[1]- بوبكر سكيني، **الجزائر .. حارسة القضايا العادلة في عالم مضطرب**، أخبار دزاير، 2025/01/09، على الرابط الإلكتروني: https://www.akhbardzair.dz/

[2]- المرجع نفسه.

قدّمت الجزائر نص القرار بصيغة قانونية قوية، تُدين الاعتداءات على المدنيين وتطالب بفتح ممرات إنسانية دائمة. ورغم أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت بدلًا من استخدام الفيتو، فإنّ هذه النتيجة اعتُبرت إنجازًا مهمًا يعكس فعالية التحرك الجزائري، خاصة أن القرار لاقى ترحيبًا من منظمات دولية مثل الصليب الأحمر ومجلس حقوق الإنسان[1].

2- بناء تحالفات استراتيجية خارج الاصطفافات التقليدية

انتهجت الجزائر في 2024 سياسة خارجية قائمة على "التوازن الذكي"، إذ واصلت التنسيق الوثيق مع روسيا والصين، دون الدخول في محاور جامدة. هذا التوازن مكّنها من لعب دور الوسيط المقبول في بعض النقاشات، ومن حشد تأييد دول عدم الانحياز وأمريكا اللاتينية.

كما عملت الجزائر على تنظيم اجتماعات تنسيقية على هامش اجتماعات مجلس الأمن، جمعت مندوبي الدول الإسلامية والإفريقية، لتعزيز جبهة موحدة تدافع عن فلسطين بلغة القانون الدولي، وليس فقط من منظور قومي أو ديني[2].

3- العمل الإنساني والميداني: أكثر من مجرّد تضامن

لم تكتف الجزائر بإدانة العدوان، بل تحركت عمليًا على الأرض. في أفريل 2024، أُطلقت أكبر حملة تضامنية جزائرية منذ العدوان على غزة سنة 2014، تضمنت:

- شحنات دواء وأجهزة طبية للمستشفيات الميدانية في رفح وخان يونس.
- إرسال بعثات طبية تطوعية من أطباء جزائريين بالتنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني.
- جمع تبرعات شعبية وصلت إلى أكثر من 30 مليون دولار خلال ثلاثة أسابيع.

هذا الدعم ترجم وعيًا جزائريًا بأن معركة فلسطين لا تُخاض فقط في قاعات الأمم المتحدة، بل أيضًا في ميادين الإغاثة والتضامن العملي[3].

4- الدفاع عن السردية الفلسطينية: الإعلام كأداة نضال

في مواجهة آلة إعلامية ضخمة تدعم الرواية الإسرائيلية، خصّصت الجزائر تغطية إعلامية استثنائية للأحداث في فلسطين:

---

[1]- عمار حمادي، **الدبلوماسية الجزائرية خلال سنة 2024.. دعم مطلق لقضايا التحرر وحضور قوي في المحافل الدولية**، الإذاعة الجزائرية، 2024/12/26، على الرابط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/57355

[2]- إلياس بوعلي، **أحمد عطاف يقدم حصيلتها في 2024: الدبلوماسية الجزائرية حققت مكاسب وعززت مكانتها دوليا**، النصر أون لاين، 2024/12/30، على الرابط الإلكتروني: https://www.annasronline.com/

[3]- محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، مرجع سابق، ص489.

- بث مباشر من غزة على القنوات العمومية الجزائرية طيلة فترة العدوان.
- إنتاج سلسلة وثائقية بعنوان "غزة تحت النار" بالتعاون مع صحفيين فلسطينيين.
- تنظيم ملتقى أكاديمي في جامعة الجزائر تناول "المعركة الإعلامية في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي".

هذا الحضور الإعلامي، المحلي والدولي، ساعد في مواجهة التعتيم، وأعاد تركيز الرأي العام على الطابع الاستعماري والعنصري للاحتلال[1].

5- التحرك القانوني أمام المحكمة الجنائية الدولية

في خطوة غير مسبوقة، بادرت الجزائر بتشكيل فريق قانوني دولي بالتعاون مع منظمات أوروبية وفلسطينية، يهدف إلى:

- تقديم ملفات موثقة حول استهداف الأطفال والمدنيين والمنشآت الطبية.
- المطالبة بإصدار مذكرات توقيف بحق عدد من القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين.
- المطالبة بإدراج إسرائيل ضمن الدول غير المتعاونة في تطبيق قرارات المحكمة.

كما نظمت الجزائر ندوة دولية كبرى في العاصمة، شارك فيها خبراء من محكمة لاهاي، لبحث سبل تحريك الدعوى القضائية وتفعيل أدوات القانون الدولي ضد الاحتلال[2].

6- توظيف الفضاء الثقافي والديني

ضمن رؤية شاملة، وظّفت الجزائر البعد الثقافي والديني لدعم فلسطين:

- تنظيم أسبوع ثقافي فلسطيني في مسرح الجزائر الوطني.
- إلقاء خطب موحدة في المساجد دعت لدعم الفلسطينيين ماديا ومعنويا.
- إدراج القضية الفلسطينية في المحاور التعليمية والثقافية داخل المدارس والجامعات.

هذا الاهتمام يعكس فهمًا جزائريًا متجذرًا بأن فلسطين ليست قضية سياسية فقط، بل معركة هوية وذاكرة وكرامة[3].

---

[1]- عبد العزيز حمد أسعد، **مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج7، ع2، 2024، ص142.

[2]- عاطف الجولاني، **فرص إعلان الجزائر في إنجاز المصالحة الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2022، ص22.

[3]- عبد القادر عبد العالي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمية والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج7، ع7، 2024، ص377.

ما قامت به الجزائر خلال 2024 يعكس تحوّلها من "داعم معنوي" إلى "فاعل دبلوماسي وإنساني شامل". هي لم تكتف بالبيانات، بل أصبحت تضع على الطاولة مشاريع قرارات، وتجمع التواقيع، وتدفع التبرعات، وتبني التحالفات، وتُقاضي المعتدين. هذا التكامل بين الموقف والممارسة، بين الدبلوماسية والميدان، هو ما رسّخ صورة الجزائر كدولة تضع الشرعية الدولية والكرامة الإنسانية في قلب سياساتها الخارجية.

خلاصة الفصل:

من خلال تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، يتضح أن الجزائر لم تتعامل مع فلسطين كقضية ظرفية أو موضوع دبلوماسي موسمي، بل كقضية تحرر وكرامة إنسانية مرتبطة عضوياً بتاريخها الثوري ومبادئها السياسية. وقد حافظت الجزائر على هذا الموقف عبر العقود، رغم تغير الأنظمة والتحولات الإقليمية والدولية، ما منحها مصداقية عالية في نظر الشعوب والحركات التحررية.

أظهرت الجزائر قدرة واضحة على التكيف مع السياقات المتغيرة، دون التخلي عن ثوابتها. فجمعت بين المبادرة السياسية، والحضور القانوني، والدعم الإنساني، والتحرك الإعلامي، وشكّلت بذلك نموذجًا متكاملًا لدبلوماسية مبدئية فاعلة. كما لعبت أدوارًا محورية في المحافل الدولية، من مجلس الأمن إلى الجامعة العربية، ومن منظمة التعاون الإسلامي إلى العمل البرلماني الشعبي، لتبقى فلسطين عنوانًا دائمًا في أجندتها الدبلوماسية.

إن ثبات الجزائر على مواقفها، في وقت اتجهت فيه بعض الأطراف إلى التطبيع أو الحياد، يؤكد أن الدبلوماسية المبنية على المبادئ لا تزال قادرة على التأثير والقيادة. وتجربة الجزائر في هذا الإطار تمثل شهادة حيّة على أن الانحياز للحق، إذا ما اقترن بالفعل والاتساق، يمكن أن يصنع فرقًا حقيقيًا حتى داخل نظام دولي يشكو من اختلال الموازين وازدواجية المعايير.

الخاتمة

بعد تحليل معمق لدور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2024، يتأكد لنا أن الموقف الجزائري تميز بدرجة عالية من الثبات المبدئي والاستمرارية، مقابل تطورات ظرفية مست عددًا من أدوات وآليات التحرك الدبلوماسي، بما ينسجم مع التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية دون أن يمسّ بجوهر الموقف.

لقد أثبتت الجزائر، خلال العقود الماضية، أن القضية الفلسطينية ليست مجرد بند دبلوماسي في سياستها الخارجية، بل تمثل ركنًا هوياتيًا وأخلاقيًا في توجهها السياسي الدولي، نابعًا من التجربة التحررية العميقة التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي. هذا الوعي التاريخي جعل من دعم فلسطين امتدادًا طبيعيًا لمبادئ الثورة الجزائرية، ما يفسر الوفاء الثابت لهذا الموقف عبر مختلف القيادات والحكومات، مهما اختلفت توجهاتها أو أولوياتها.

كما أن الروابط الثقافية والدينية والتاريخية التي تجمع بين الشعبين الجزائري والفلسطيني لعبت دورًا جوهريًا في ترسيخ هذا الالتزام، ورفعت القضية الفلسطينية من مستوى التضامن السياسي إلى شعور وطني مشترك. وهذا ما جعل الموقف الجزائري يتجاوز الدبلوماسية الرسمية إلى تضامن شعبي وجماهيري يتجلى في المسيرات، والبيانات النقابية، والمبادرات المدنية، وحتى في المواقف الرياضية والثقافية.

رغم التحديات التي مرت بها الجزائر داخليًا، خاصة خلال العشرية السوداء في التسعينيات، ورغم الضغوط الخارجية وتحولات النظام الدولي، ظلت الجزائر وفية لقضية فلسطين، ورفضت أن تكون جزءًا من موجة التطبيع التي اجتاحت بعض الدول العربية. بل شكّلت استثناء في المنطقة بمواقفها الرافضة للتنازل عن حق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

وقد أظهرت الدراسة أن أبرز الثوابت في الدبلوماسية الجزائرية تجاه فلسطين تمثلت في:

- الالتزام الصريح بدعم الحق الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف.
- رفض جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، واعتبار ذلك خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه.
- تبني مواقف واضحة ومتقدمة في المحافل الدولية دفاعًا عن حقوق الشعب الفلسطيني، عبر التصويت، والوساطة، والدعم السياسي والمالي.
- تمسك الجزائر بقراراتها السيادية المستقلة في ملف فلسطين، ورفضها الانسياق وراء الضغوط الغربية أو الاصطفافات المؤقتة.

في المقابل، لا يمكن تجاهل أن المتغيرات في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فلسطين لم تكن غائبة تمامًا، بل ظهرت في:

- تطور الخطاب السياسي ليتماشى مع لغة القانون الدولي وحقوق الإنسان، بدل الاعتماد على الخطاب الثوري فقط.
- تنويع آليات التأثير الدبلوماسي لتشمل الإعلام، والعلاقات الثنائية، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية.
- التكيف مع التحولات الإقليمية لتأمين المصالح الوطنية دون التفريط في المبادئ، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الأمنية والاقتصادية بالمنطقة.
- مواجهة محاولات العزل الدبلوماسي أو الضغط السياسي من بعض القوى الكبرى، عبر بناء تحالفات مع الدول الداعمة لفلسطين في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أهم النتائج:

- السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فلسطين تميزت بالاستقرار والاتساق منذ 1988، رغم تعاقب الأنظمة السياسية.
- الجزائر لم تتأثر بموجات التطبيع الإقليمي، بل عززت من خطابها الداعم لفلسطين.
- واصلت الجزائر تقديم الدعم السياسي، المالي، والإنساني للفلسطينيين في جميع المحافل والظروف.
- عرفت أدوات الدبلوماسية الجزائرية تطورًا ملحوظًا، حيث تحولت من التركيز على المواقف الثورية إلى تبني خطاب دولي قانوني أكثر تأثيرًا.
- تعززت الشراكات الجزائرية مع قوى إقليمية ودولية لمواصلة الضغط من أجل الاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

التوصيات:

- ضرورة توسيع الحضور الإعلامي الجزائري عالميًا لنقل الرواية الفلسطينية ودحض الرواية الصهيونية المدعومة دوليًا.
- دعم التعاون مع القوى الدولية الرافضة للاحتلال، خاصة في مجموعة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي.
- العمل على تشكيل لوبي دبلوماسي وجماهيري دائم داخل الأمم المتحدة لدعم القرارات المتعلقة بفلسطين.
- إدراج القضية الفلسطينية ضمن المناهج التعليمية الوطنية، وتكثيف الأنشطة التوعوية حول تاريخها وأبعادها السياسية والإنسانية.

- تعزيز التنسيق السياسي والدبلوماسي مع القيادة الفلسطينية من أجل دعم جهود المصالحة وتوحيد الصف الوطني.
- تنظيم حملات دعم رسمية وشعبية لمطالبة بوقف دائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة.
- تأسيس صندوق دائم لإعادة إعمار المناطق الفلسطينية المتضررة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.
- دعم التوجهات الفلسطينية لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- تفعيل القرارات القضائية الدولية، مثل قرار محكمة العدل الدولية في جانفي 2024، ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع.

آفاق الدراسة:

يمكن مستقبلاً تعميق البحث في الأبعاد التالية:

- البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الفلسطينية ومدى تأثيره على الدعم السياسي.
- تطور الخطاب الدبلوماسي الجزائري تجاه فلسطين من عهد الشاذلي بن جديد إلى عهد عبد المجيد تبون.
- مقارنة بين الموقف الجزائري ومواقف دول مغاربية أخرى (المغرب، تونس، موريتانيا) تجاه فلسطين.
- دراسة كيف أثرت تحولات المشهد العربي ما بعد الربيع العربي على مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن القضية الفلسطينية ستبقى في صميم السياسة الخارجية الجزائرية، ليس فقط كموقف سياسي، بل كمبدأ سيادي راسخ، تعتز به الجزائر وتبني عليه جزءًا من هويتها الدبلوماسية والرمزية الدولية، مهما تبدلت الظروف أو تعاقبت الحكومات.

قائمة المصادروالمراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

أولا: الكتب:

1. أسامة الغزالي، **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1987.
2. إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2009.
3. أنيس الصايغ، **أوراق فلسطينية وعربية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008.
4. براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائريين 1947 و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية، الزهرة، الأسبوع، الصباح أنموذجا**، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
5. بسام العسلي، **المجاهدون الجزائريون**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986.
6. بوحبيب عبد الله، "**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
7. بوحنية قوي، "**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، جوان 2012.
8. حسام الدجني، **فصائل المقاومة الفلسطينية الناشئة بعد انتفاضة الأقصى وأثرها على مشروع التحرر الوطني**، مركز الشرق للدراسات الإستراتيجية، إسطنبول، 2023.
9. الحسن بوقنطار، "**السياسة العربية للمملكة المغربية**"، مركز الدراسات العربية الأوروبي، مالطا، ط1، 1997.
10. حسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى القرن الحادي والعشرين**، مركز الزيتونة، بيروت، ط6، 2023.
11. حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة للنشر، الجزائر، ط1، 2012.
12. حسين قادري، "**الدبلوماسية والتفاوض**"، منشورات خير جليس، باتنة، الجزائر، ط1، 2007.
13. خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 2014.
14. خير الدين شمامة، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، دار قرطبة، الجزائر، 2009.

15. سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية القديمة والحديثة**، دار السينما للنشر والتوزيع ، مصر، 2009.

16. سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، تر: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

17. سهيل الخالدي، **الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام**، دار الأمة، الجزائر، 2016.

18. سهيل الخالدي، **الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال)**، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013.

19. سهيل الخالدي، **جبل قسمنا تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر**، منشورات وازرة المجاهدين، الجزائر، 2010.

20. السيد سعيد، "**إستراتيجية إدارة الأزمات والكوارث**"، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2006.

21. شفيق الحوت، **اتفاقية غزة أريحا الحل المرفوض**، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994.

22. صالح بن القبي، "**الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**"، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

23. صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، منشورات ANEP، الجزائر، 2002.

24. عاطف الجولاني، **فرص إعلان الجزائر في إنجاز المصالحة الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2022.

25. عبد الفتاح على الرشدان، ومحمد خليل الموسى، "**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**"، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005.

26. عبد المنعم علي، **تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر، 2021.

27. عبد الواحد ناظم جاسور، "**الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.

28. عبد الوهاب عمروش، "**تكيف اضطراري: أبعاد التحول في السياسة الخارجية للجزائر اتجاه المغرب العربي بعد الانتخابات الرئاسية 2014**"، **حالة الإقليم**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2014.

29. عثمان سعدي، **الأمازيغ البربر عرب عاربة وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2018.

30. عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، دار هومة، الجزائر، 2007.

31. عمر المصالحة، **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، تر: وديع إسطفان وماري طوق، دار الساقي، بيروت، 1994.

32. ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، 1995.

33. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، لبنان، 2012.

34. محسن محمد صالح، وائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006.

35. محمد العربي الزبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر**"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ج2، 1999.

36. محمد بوعشة، "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريتيرية**"، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004.

37. محمد تامالت، **العلاقات الجزائرية الاسرائيلية، البحث عن السراب**، دار الأمة، الجزائر، 2001.

38. محمد حسنين هيكل، **السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1994.

39. محمد سيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجية**"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998.

40. محمد عوض الهزايمة، **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

41. محمد مختار الزروقي، "**دراسة في السياية الخارجية**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005.

42. مخيمر أبو سعدة، **المتغيرات في الشرق الأوسط وأثرها على القضية الفلسطينية**، مركز الأبحاث، مصر، 2018.

43. ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة، "طبخة أوسلو"**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

44. ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

45. هلال جميل، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013.

46. هلال جميل، **دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل، فلسطين والفلسطينيون**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012.

47. يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، تر: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

48. يوسف حسين يوسف، "**الدبلوماسية الجزائرية**"، المركز القومي للإصدار القانونية، القاهرة، 2011.

ثانيا: المجلات والدوريات:

6. إبراهيم بن دايخة، **مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة**، مجلة مدارات سياسية، مج5، ع2، 2021.

7. ابرير حمودي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية وموقع القضية الفلسطينية فيها 1962-1989**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج6، ع3، سبتمبر 2021.

8. إحسان مرتضى، **الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا**، مجلة الدفاع الوطني، ع38، 2024.

9. أحمد شنتي، **الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج7، ع1، جانفي 2015.

10. أمال شهرزادا، وأحمد عبد الباقي، **المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي الرهانات والتحديات**، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج9، ع1، أفريل 2023.

11. تيطاوني الحاج، **إعلام العولمة في المجتمع الدولي الجديد ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شاهد على هيمنة القوة**، مجلة صوت القانون، مج6، ع2، نوفمبر 2019.

12. ثائر رياح وآخرون، **السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مجلة مسارات، ع1، 2016.

13. جمال عبد الكريم، والويزة شنشوني، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2، الجزائر، 2018.

14. جمال محمد إبراهيم، **الانتفاضة الثالثة، تسميتها وأسبابها ودوافعها وأهم ما يميزيها عن الانتفاضتين السابقتين**، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مج21، ع1، 2017.

15. جميل هلال، **انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج11، ع44، خريف 2000.

16. حكيم العمري، **إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج4، ع1، ماي 2020.

17. حمودي ابرير، **الفلسطينيون والثورة الجزائرية**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج5، ع3، 2021.

18. حمودي ابرير، **دور المهاجرين الجزائريين إلى فلسطين في مقاومة الأطماع الصهيونية فيها (1897-1948)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج10، ع3، 2021.

19. خالد الدخيل، **أحداث أيلول/سبتمبر وحديث المفارقات العربية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج13، ع52، خريف 2002.

20. رابح زغوني، **أزمنة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح**، مجلة سياسات عربية، ع23، نوفمبر 2016.

21. رابح عيسى أيت، **ضوابط الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة وواقع الممارسة الدولية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع6، 2018.

22. راضية مزاني ياسينة، **التعاون المنظم الدائم، خطوة جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع2، ديسمبر 2014.

23. زيتوني محمد، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019-2023)**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج8، ع2، 2024.

24. سعاد عمير، **محددات الإصلاح السياسي**، المجلة الجزائرية للسياسات الخارجية، ع2، ديسمبر 2014.

25. سعد مهري، "**قضية الطوارق في مالي**"، قراءات إفريقية، 04 سبتمبر 2012.

26. سعيد قاسمي، والعربي العرباوي، **القضية الفلسطينية صراع إقليمي ودولي متجدد**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج8، ع1، 2022.

27. سليمان الرياشي وآخرون، "**الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، مجلة المستقبل العربي، ع11، 1996.

28. الشادلي قويدري، **القضية الفلسطينية والبحث عن حل**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، مج34، ع1، مارس 2020.

29. صادق غجال، وهشام غنجة، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية**، مجلة العلوم السياسية، ع3، 2017.

30. صالح بلحاج، **مسألة التغير في السياسات العامة**، المجلة الجزائرية للسياسات الخارجية، ع2، ديسمبر 2014.

31. صورية تزيمة، **مسارات التطبيع العربي-الإسرائيلي.. من كامب ديفيد إلى اتفاق أبراهام**، مجلة مدارات سياسية، مج5، ع2، 2021.

32. الطيب دخان، **ترى ما هي أسباب هذا الإنزال الدبلوماسي على العاصمة الجزائرية؟**، مجلة أصوات الشمال، مجلة عربية ثقافية اجتماعية شاملة، مج1، ع1، 2010.

33. عالم مليكة، **القضية الفلسطينية والمواقف الجزائرية المناصرة 1919-1978 (التاريخ، التحديات والآفاق)**، مجلة البحوث التاريخية، مج9، ع1، جوان 2025.

34. عباسي عادل، **من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، الجزائر الجديدة: أية حصيلة؟**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج7، ع1، أفريل 2022.

35. عبد الحليم إبراهيم، وأمينة ريحاني، **الدفاع الشرعي ضد فعل العدوان في إطار القانون الدولي**، مجلة الاجتهاد القضائي، مج14، ع29، 2020.

36. عبد الرحمن أسعد، **التحول السياسي الفلسطيني (المعاني والظروف والعوامل)**، مجلة شؤون فلسطينية، ع202، يناير 1990.

37. عبد الرؤوف بن سعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع9، جوان 2016.

38. عبد الرؤوف بن شهيب، وعبد الكريم كيبش، "**السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف**"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع14، 2018.

39. عبد العزيز حمد أسعد، **مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج7، ع2، 2024.

40. عبد الغني سلامة، **إسرائيل على الجبهة الإفريقية دراسة في العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية**، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، ع248، 2025.

41. عبد القادر عبد العالي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمية والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج7، ع7، 2024.

42. عبد الله بن جداه، وبوزيد سراغني، **دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي**، مجلة القانون والمجتمع، مج13، ع1، 2025.

43. عبد الله حميدي، **القضية الفلسطينية ما بعد سيطرة حماس على قطاع غزة**، مجلة دراسات باحث، مج5، ع18-19، ربيع-صيف 2010.

44. عدنان أبو عامر، **معركة غزة الأخيرة وآفاقها المستقبلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع127، صيف 2021.

45. عزيز حيدر، **انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2000 وآثارها في العرب مواطني إسرائيل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج4، ع1، شتاء 2003.

46. عصام بن نكاع، **القوة ضد القانون: الانتهاكات الإسرائيلية للشرعية الدولةي في فلسطين وتأثيرها على الأمن الدولي**، مجلة السياسة العالمية، مج8، ع2، 2024.

47. علي بلعربي، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مجلة القانون الدولي والتنمية، مج5، ع2، ديسمبر 2017.

48. علي غنابزية، والطاهر فرحات، **التطور التاريخي للسياسات ومواقف الأنظمة العربية اتجاه قضية فلسطين ما بين 1945-2000**، مجلة الإحياء، مج20، ع26، سبتمبر 2020.

49. علي مصباح محمد الوحشي، "**دور الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة الليبية الراهنة**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع05، جانفي 2007.

50. فاتح شيباني، **اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج6، ع1، 2020.

51. فاتن السعيد، ومحمد أحمد شاهين، **اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي 1993**، المجلة العلمية بكلية الآداب، ع34، 2020.

52. فاطمة الزهراء بوسكران، وأسماء عبد الصادوق، **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، مج1، ع2، 2022.

53. فلاح مبارك اردان، **"الحياد الايجابي كاحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"**، مجلة المجتمع والسلطة، ع6، 2017.

54. كلاخي ياقوت، **موقف رجال الحركة الوطنية من الكيان الصهيوني بفلسطين 1936-1948**، مجلة الخلدونية، مج7، ع1، ديسمبر 2014.

55. محمد أمين ديداوي، وهادية يحياوي، **"القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية 1962-2022"**، مجلة المعيار، مج14، ع1، 2023.

56. محمد بجاوي، **العلاقة بين السلم والتنمية**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، مج3، ع7، 2007.

57. محمد بعاج، **جهود الديبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا التحررية: نجاح مبادرة الجزائر استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بشأن قضية غزة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج61، ع3، 2024.

58. محمد قدوم، ورابح طاهير، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بين المبررات والتداعيات**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج9، ع1، 2025.

59. محمود ميعالي، **أثر الانتفاضة في الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج15، ع58، ربيع 2004.

60. مرسي مشري، **الثورات العربية والإصلاحات السياسية في الوطن العربي ما بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج7، ع1، جانفي 2018.

61. مريم لوكال، **تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في 24 أوت 2021 في ضوء القانون الدولي الدبلوماسي**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج17، ع1، 2022.

62. منصور كيمل، **دلالات هبة القدس وحرب غزة ودروسهما**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع127، صيف 2021.

63. الهواري بلحاج، **ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها**، مجلة الدراسات الحقوقية، مج9، ع2، ديسمبر 2022.

64. وديع مخلوف، **طوفان الأقصى من الهجوم الفلسطيني إلى التحولات الإقليمية في قواعد الاشتباك**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج9، ع1، ماي 2025.

65. وسيلة بوحية، "**دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للمنازعات الدولية والإقليمية**"، حوليات جامعة الجزائر 1، ع2، الجزائر، 2020.

66. وسيم جرادات، حسينة بلمختار، **انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني عقب عملية طوفان الأقصى**، مجلة السياسة العالمية، مج8، ع2، ديسمبر 2024.

67. وهيبة خبيزي، "**النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي**"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج2، ع1، 2016.

ثالثا: الملتقيات والندوات:

1. أحمد سي علي، "**حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**"، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10 نوفمبر 2010.
2. عبير شليغم، **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.
3. مرحوم عبد الرحيم، "**ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**"، عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/04/28.
4. معين الطاهر، **الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة، نوفمبر 2015.

رابعا: المحاضرات:

1. أحمد حسان الدواجي، "**محاضرات مقياس تحليل السياسة الخارجية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2015/2014.
2. مليكة قادري، "**محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تبسة، السنة الجامعية 2021/2020.
3. نورالدين فلاك، "**محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية الجزائرية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2019/2018.

4. جهاد الغرام، **الدور الاقليمي للجزائر في افريقيا، المحددات والأبعاد**، مطبوعة جامعية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة المدية، 2021.

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **الأطروحات:**

1. أحمد أبو جزر، **بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية 1948-1978، تونس، الجزائر، المغرب**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2014/2013.
2. أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
3. أحمودي ابرير، **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2014-2015.
4. رفيدة مبرك، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه في الدبلوماسية والتعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2024/2023.
5. الطاهر فرحات، **قضية فلسطين بين مشروعي المقاومة والمفاوضات، دراسة تحليلية لتطوراتها ما بين 1948-2008**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2020/2019.
6. عبد الرؤوف بن الشهيب، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الامنية لدول الجوار**، أطروحة دكتوراه في العلوم الساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2019/2018.
7. عبد الملك بلغربي، "**السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب: (دراسة مقارنة 1999-2017)**"، أطروحة دكتوراه في الدراسات الأمنية الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.
8. فاطمة الزهراء حاجي، "**البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ 1975 دارسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**"، أطروحة دكتوراه في الدراسات الدولية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014.
9. محمد مسعود بوبقطة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2013.

10. وهيبة دالع، "**السياسة الجزائرية الخارجية اتجاه منطقة الساحل: (1999-2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

- **الرسائل الجامعية:**

11. أحمد شنتي، **القضية الفلسطينية من خلال جريدة الشعب الجزائرية 1962-1967**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

12. بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004/2003.

13. حنان ظاهر محمود عرفات، **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005/2004.

14. رياض بودلاعة، "**القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**"، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2005-2006.

15. سارة بودور، **أوضاع المشرق العربي في الصحافة الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2015/2014.

16. سلام إبراهيم خليل عريقات، **العلاقات الجزائرية الفلسطينية 1990-2018**، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020/2019.

17. سمية قادري، "**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الافريقي 2003- 2012**"، مذكرة ماستر في الدراسات الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012.

18. سيف الإسلام فودة، ومراد لحسن، "**دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الوادي، 2022.

19. ظريف شاكر، "**البعد الأمني لمنطقة الساحل**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008/2007.

20. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2004)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 52005/2004.

21. علي محمود عبد اللطيف، **البربر في إفريقيا في العصر الأمو ي من 40-136هـ/660-751م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، د.ت.

22. قرقور مصطفى، "**دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية بعد 2011**"، مذكرة ماستر في التعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2022/2021.

23. محمد جعبوب، "**تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011.

24. محمد فجالي، "**ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990.

25. مصطفى قرقور، "**دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية بعد 2011**"، مذكرة ماستر في التعاون الدولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2022/2021.

26. هنية عسلوج، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الأداء**"، مذكرة ماستر في علاقات دولية ودراسات أمنية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قالمة، 2013/2012.

27. وهيبة دالع، "**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007.

28. يوسف زعيتري، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011- 2012**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجلفة، 2017/2016.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. أخبار الأمم المتحدة، **الجمعية العامة تبحث الفيتو الأمركي ضد مشروع قرار جزائري يوصي بقبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة، 2024/05/01، على الرابط الإلكتروني: https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130536

2. أشرف أبو عامر، **الجزائر تثبت يوما بعد يوم أنها قائدة الفعل عندما تكون القضية فلسطين**، الإذاعة الجزائرية، 2023/11/29، على الرابط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/36303

3. أشرف الهور، **تقارير أمريكية وهجوم إسرائيلي لإثبات ضعف السلطة لمنع الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة**، القدس العربي، 2022/09/08، على الرابط الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/

4. إلهام هواري، **الجزائر تُنهي رئاستها لمجلس الأمن بقرارات قوية.. إليك أبرز إنجازاتها**، أوراس، 2025/01/31، على الرابط الإلكتروني: https://www.awras.com/

5. إلياس بوعلي، **أحمد عطاف يقدم حصيلتها في 2024: الدبلوماسية الجزائرية حققت مكاسب وعززت مكانتها دوليا**، النصر أون لاين، 2024/12/30، على الرابط الإلكتروني: https://www.annasronline.com/

6. إيمان الزيات، **القضية الفلسطينية بين المتغيرات الإقليمية والحاجة إلى رؤية جديدة**، العرب، 2025/06/05، على الرابط الإلكتروني: https://www.alarab.co.uk/

7. أيمن عبيد، **الجزائر الجديدة: ظلال الربيع العربي على علاقتها مع المملكة المغربية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2021/09/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.harmoon.org/contributions/

8. برقوق محند، **الدبلوماسية الجزائرية... خمسون سنة من المبادئ والعقلانية**، جريدة المساء، ع61943، 2012/07/05، على الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/elmassa/61943

9. بوبكر سكيني، **الجزائر .. حارسة القضايا العادلة في عالم مضطرب**، أخبار دزاير، 2025/01/09، على الرابط الإلكتروني: https://www.akhbardzair.dz/

10. تركي إلياس، **الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربية والدولية**، جريدة الرائد، ع696، 2015/12/01، على الموقع الإلكتروني: https://www.elraaed.com/ara/watan

11. الجزيرة نت، **لوبينيون عن تبون: الجزائر مستعدة للتطبيع إذا أقيمت دولة فلسطينية**، 2025/02/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2025/2/2/

12. جلال بوعاتي، **الجزائر والأزمة الليبية... استعادة المبادرة**، جريدة الخبر، ع162435، 2024/01/21، على الموقع الإلكتروني: https://www.elkhabar.com/press/article/162435

13. حازم سالم الضمور، **قمة الجزائر... ملفات هامة وانقسامات عميقة**، STRATEGIECS Think Tank، 2022/11/01، على الرابط الإلكتروني: https://strategiecs.com/ar/analyses/

14. حسام حمزة، **عن اشتباكات الدبلوماسية الجزائرية مع مشروع تصفية القضية الفلسطينية**، الميادين نت، 2024/03/01، على الرابط الإلكتروني: https://www.almayadeen.net/articles/

15. حميد سعدون وآخرون، **هذا هو طريق الاستقلال... طوفان الأقصى يسأل وثورة نوفمبر تجيب**، الأيام NEW، 2024/07/04، على الرابط الإلكتروني: https://elayem.news/131361.html

16. خولة رزيقة، **الدبلوماسية الجزائرية... دور فعال وثابت على المواقف**، الجزائر مباشر، 2022/04/20، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljaziaronline.dz

17. زيد اسليم، **مجموعة برلمانية داعمة لفلسطين... هل تدفع بملفها إلى الأجندات الدولية؟**، الجزيرة نت، 2025/04/18، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2025/4/18/

18. سفيان عادل، **لم الشمل العربي في قمة الجزائر يمهد لبناء اقتصاد متكامل**، الشروق العربي، 2022/10/19، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/

19. سفيان علي، **هذه رسائل الرئيس تبون الصريحة والقوية إلى الفرنسيين**، الشروق أون لاين، 2025/02/03، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/

20. سمير القط، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، المبادئ، الأسس والتطورات**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/04/25، على الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com

21. سهام سعدية، ومنير بن داداي، **الجزائريون لأهل غزة: أنتم في القلب رغم أنف الجغرافيا**، الأيام NEW، 2023/12/12، على الرابط الإلكتروني: https://elayem.news/115762.html

22. صلاح صالح، **موقع القضية الفلسطينية في التحولات الإقليمية والدولية**، بديل المركز الفلسطيني، 2025/01/31، على الرابط الإلكتروني: https://badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/3111.html

23. عائد عميرة، **أي دور لإسرائيل في تأزيم العلاقات المغربية الجزائرية؟**، نون بوست، 2021/11/11، على الرابط الإلكتروني: https://www.noonpost.com/42329/

24. عبد الحكيم حذاقة، **الجزائر تنجح في اختراق الانقسام الفلسطيني.. ما ضمانات تنفيذ الاتفاق الجديد؟**، الجزيرة نت، 2022/10/12، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/13

25. عبد الحميد صيام، **الفيتو الأمريكي يهدد مشروع القرار الجزائري في مجلس الأمن الدولي بشأن المساعدات الإنسانية لغزة**، القدس العربي، 2025/06/04، على الرابط الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/

26. عبد الحميد عثماني، **دبلوماسية الجزائر... من روح الثورة والرجلة والأخلاق**، جريدة الشروق، 2025/04/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/

27. عبد القادر دندن، **الجزائر وعودة الشرق.. وجهة الخيارات في عالم متغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023/06/01، على الرابط الإلكتروني: https://caus.org.lb/

28. عبير سلطان، **موجة التطبيع الجديدة: رمال متحركة أم زلزال كبير؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2021/09/16، على الرابط الإلكتروني: https://www.arab-reform.net/ar/publication

29. عبير مجدي، **بعد 106 يوم... ما موقف الجزائر من حرب غزة؟**، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 2024/01/20، على الموقع الإلكتروني: https://rcssegypt.com/16520

30. عثمان لحياني، **إعلان قمة "لم الشمل" في الجزائر: تمسك بمبدأ الحلول العربية للمشاكل العربية**، العربي الجديد، 2022/11/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics

31. عثمان لحياني، **الجزائر تخفض تمثيلها في القمة العربية المقبلة إلى مستوى مندوب للمرة الأولى**، العربي الجديد، 2025/05/12، على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/

32. عصام نشمة، **الدبلوماسية البرلمانية**، مجلس الأمة، 2025/06/25، على الرابط الإلكتروني: https://www.majliselouma.dz/ara/HjQBNXpz

33. علي حسن أبو رزق، **الدبلوماسية الجزائرية النشطة حديثاً تجاه القضية الفلسطينية: التوقيت والدوافع**، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022/10/12، على الموقع الإلكتروني: https://vision-pd.org/

34. عمار حمادي، **الدبلوماسية الجزائرية خلال سنة 2024.. دعم مطلق لقضايا التحرر وحضور قوي في المحافل الدولية**، الإذاعة الجزائرية، 2024/12/26، على الرابط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/57355

35. عمر سعد الله، **حماية الشعب الفلسطيني: ضرورة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني**، لباب للدراسات الاستراتيجية، 2023/08/19، على الرابط الإلكتروني: https://lubab.aljazeera.net/article/

36.فايز أبو عيطة، **الجزائر تخوض معركة ديبلوماسية في مجلس الأمن نصرة للقضية الفلسطينية**، الإذاعة الجزائرية، 2024/02/05، على الرابط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40082

37. فتيحة زماموش، **عمار بن جامع... صوت الجزائر في مجلس الأمن خلال سنة 2024**، إلترا جزائر، 2025/02/14، على الرابط الإلكتروني: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

38. فرانس 24، **الجزائر تجدد دعمها للفلسطينيين وترفض الهرولة للتطبيع مع إسرائيل**، الأخبار المغاربية، 2020/09/21، على الرابط الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/20200921

39. كمال رعاش، **طوفان الأقصى... مكاسب وأبعاد**، الجلفة أنفو، 2024/07/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.djelfainfo.dz/ar/contributions/144834.html

40. كهينة بوعوينة، **فلسطين تشيد بمواقف الدبلوماسية الجزائرية لنصرة القضية الفلسطينية**، الإخبارية، 2025/05/09، على الرابط الإلكتروني: https://elikhbaria.dz/956326/

41.مايكل فيشباخ، **سلطة فلسطينية منقسمة، وهجمات إسرائيلية على غزة، وانتكاسات عملية السلام 2006-2017**، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، على الموقع الإلكتروني: https://www.palquest.org/ar/highlight/31126/xii

42. محمد الفاتح عثماني، **ضغط على سلطات الاحتلال الصهيوني للانخراط في تحولات الساحل وإفريقيا**، جريدة الخبر الجزائرية، 2025/06/24، https://www.elkhabar.com/monde/262194

43. محمد بوبوش، **الجزائر وإدارة التفاعلات الإقليمية الراهنة الفرص والتحديات**، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، 2025/05/04، على الموقع الإلكتروني: https://peacecss.com/

44. محمد بوغرارة، **الدبلوماسية الجزائرية... ثبات وإصرار نصرة للقضايا العادلة**، يومية الاتحاد الدولية، 2024/06/02، على الرابط الإلكتروني: https://www.elitihadcom.dz/

45. محمد ختاوي، "**دور الدبلوماسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث**"، جريدة السلام اليومي الإلكترونية، تم تصفح الموقع يوم 2025/02/01. على الرابط الإلكتروني: http://www.DJSSAIRESS.COMESSALAM/4895/

46.محمد عز العرب، **كيف تمثل قمة الجزائر نقلة في العمل العربي المشترك؟**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/11/08، على الرابط الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/17669.aspx

47.محمد قادري، **أهم قرارات قمة الرياض**، الجزائر الآن، 2024/11/11، على الرابط الإلكتروني: https://algeriemaintenant.dz/2024/11/

48. محمد لعلامة، **الجزائر تتطلب من الرياض لنصرة القضية الفلسطينية**، أوراس، 2024/11/10، على الرابط الإلكتروني: https://www.awras.com/

49. محمد لعلامة، **كشف أمور خطيرة عن علاقة المغرب بإسرائيل تهدد الجزائر**، أوراس، 2024/10/31، على الرابط الإلكتروني: https://www.awras.com/

50. مركز تقدم السياسيات، **تحول في موقف الجزائر بشأن التطبيع مع إسرائيل**، 2025/02/05، على الرابط الإلكتروني: https://www.arabprogress.org/

51. مريم زكري، **هكذا تضامن الجزائريون مع غزة طيلة عام من العدوان!**، جريدة الشروق الجزائرية، 2024/10/08، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/312

52. مليكة خلاف، **المحامي الفرنسي جيل ديفرس للمساء: جهود الجزائر بمجلس الأمن إنجاز كبير لنصرة القضية الفلسطينية**، جريدة المساء، 2024/04/07، على الرابط الإلكتروني: https://www.el-massa.com/dz

53. مليكة خلاف، **المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال، إنجازات كرست مكانة الجزائر**، جريدة المساء، ع73484، 2013/07/03، على الموقع الإلكتروني: https://www.djazairees.com/elmassa/73484

54. ندين عباس، **الدبلوماسية الجزائرية والحضور القوي في طوفان الأقصى**، الميادين نت، 2024/10/28، على الرابط الإلكتروني: https://www.almayadeen.net/news/politics/

55. نسيمة شرلاح، **طوفان الأقصى وانعكاساته الاستراتيجية على محور المقاومة ومستقبل منطقة الشرق الأوسط**، الوسيط المغاربي، 2024/09/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.wassitmag.dz/

56. وسام كوداش، **البرلمانات العربية تتخذ خطوات موحدة لدعم القضية الفلسطينية**، الإخبارية، 2025/02/20، على الرابط الإلكتروني: https://elikhbaria.dz/89236/

57. وكالة الأنباء الإخبارية، **القمة العربية المنعقدة بالجزائر ناجحة وحققت الغاية في لم الشمل العربي**، 2022/11/06، على الرابط الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/monde/134201

58. وليد عبد الحي، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: نظرة مستقبلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/11/17، على الرابط الإلكتروني: https://www.alzaytouna.net/3965821/

الملاحق

الملحق رقم (01): وثيقة إعلان استقلال فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان الإستقلال

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطوّر، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ. بالثبات المكاني في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.. فعلى الرغم مما أشاره سحر هذه الأرض القديمة، وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع غزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق إستقلاله السياسي، إلا أن ديمومة إلتصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونحتت في الشعب روح الوطن. مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة، ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.. ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة، تجسيدا بطوليا لإرادة الإستقلال الوطني. ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة، كانت موازين القوى الحليفة والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يتيسر عجلات التاريخ.. وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حُرم من الإستقلال، وتعرض وطنه لإحتلال من نوع جديد، قد تعرّض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة: "إن فلسطين هي أرض بلا شعب"، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان ١٩٢٣ قد اعترف بالرابط الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية، هو شعب حر مستقل. ومع الظلم التاريخي الذي لحق الشعب العربي الفلسطيني بشرّيده، وحرمانه من حقه في تقرير المصير، اثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شرعيته الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني. إن احتلال البقعات الباقية من أرض فلسطين عام ١٩٦٧، لم يتمكن الإحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته. لقد واصل نضاله المتميز، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وضاعت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي، ممثلا بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، والمنظمات الإقليمية، والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحق في الثابت، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم المتصدر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام الحاجز والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي بوصفها واحدة من أبرز زهرات التحرر الوطني في هذا العصر. إن الإنتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الإستيعاب والتضحية، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن تمثل الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني. مع الإنتفاضة وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة، يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنطلاق التاريخي الحاد. وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارسته فوق أرضه الفلسطينية. واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حريته وطنهم واستقلاله، وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والإستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه. فإن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، عاصمتها القدس الشريف. إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطوّرون هويتهم الوطنية والثقافية، ويمتلكون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية. في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقليات قرارات الأغلبية، وعلى العدل الإجتماعي والمساواة وعدم التمييز في التمتع بالحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل. في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون. إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها ومن حضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد انتماءها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك. تناشد أبناء أمتها مساعدتها على إكمال ولادتها العلمية. بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الإحتلال الاسرائيلي. وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها. وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته. وإذ تعلن دولة فلسطين انتماءها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي. فإنها تستهل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء والعمل، يجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد. فالغد لا يجلب غير الأمان لمن عد لوا أو تنابوا إلى العدل. وفي سياق تضافرها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام. تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، والعمل على إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. كما تعلن في هذا المجال، أنها تؤمن بسرية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، ونفاذ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وإنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي. ولسلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها. وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من شهر نوفمبر ١٩٨٨. وعلى تقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالا، خشوعا أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، والمستشهدة من أجل أن يحيا الوطن. نرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من موجة الإنتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر. ومن حملة لواء الحرية، أطفالنا، وشيوخنا، وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا، وجرحانا الراصدين على التراب المقدس وفي كل شبر في كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية، الشجاعة، جارسة بقائنا وحياتنا وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الإحتلال وترسيخ السيادة والإستقلال. إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الإلتفاف حول علم فلسطين والإعتزاز به والدفاع عنه. ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطننا مهما طال شعب من الأحرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير

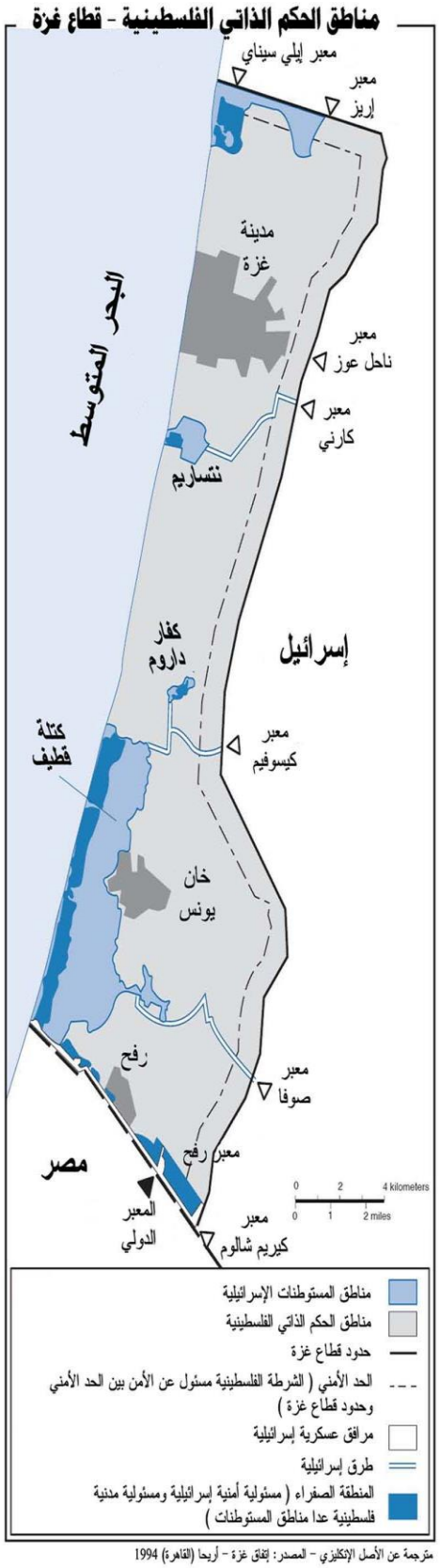
صدق الله العظيم

المجلس الوطني الفلسطيني

الجزائر ١٥ تشرين الثاني، نوفمبر ١٩٨٨ الموافق ربيع الثاني ١٤٠٩

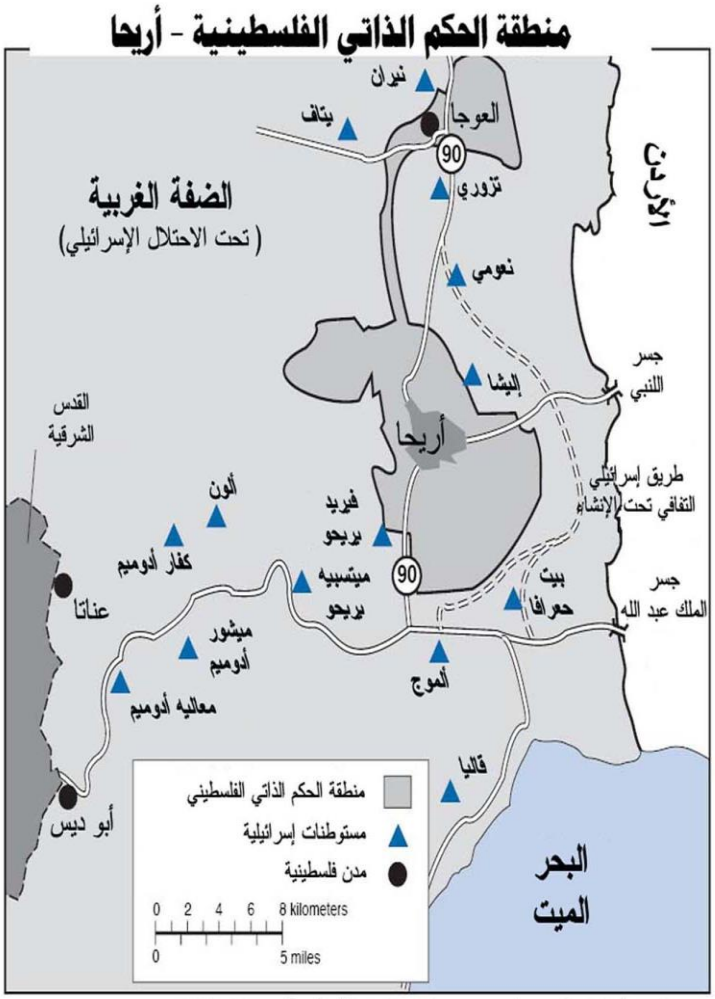
المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

الملحق رقم (02): اتفاق غزة-أريحا القاهرة 1994



مترجمة عن الأصل الإنكليزي - المصدر: إتفاق غزة - أريحا (القاهرة) 1994

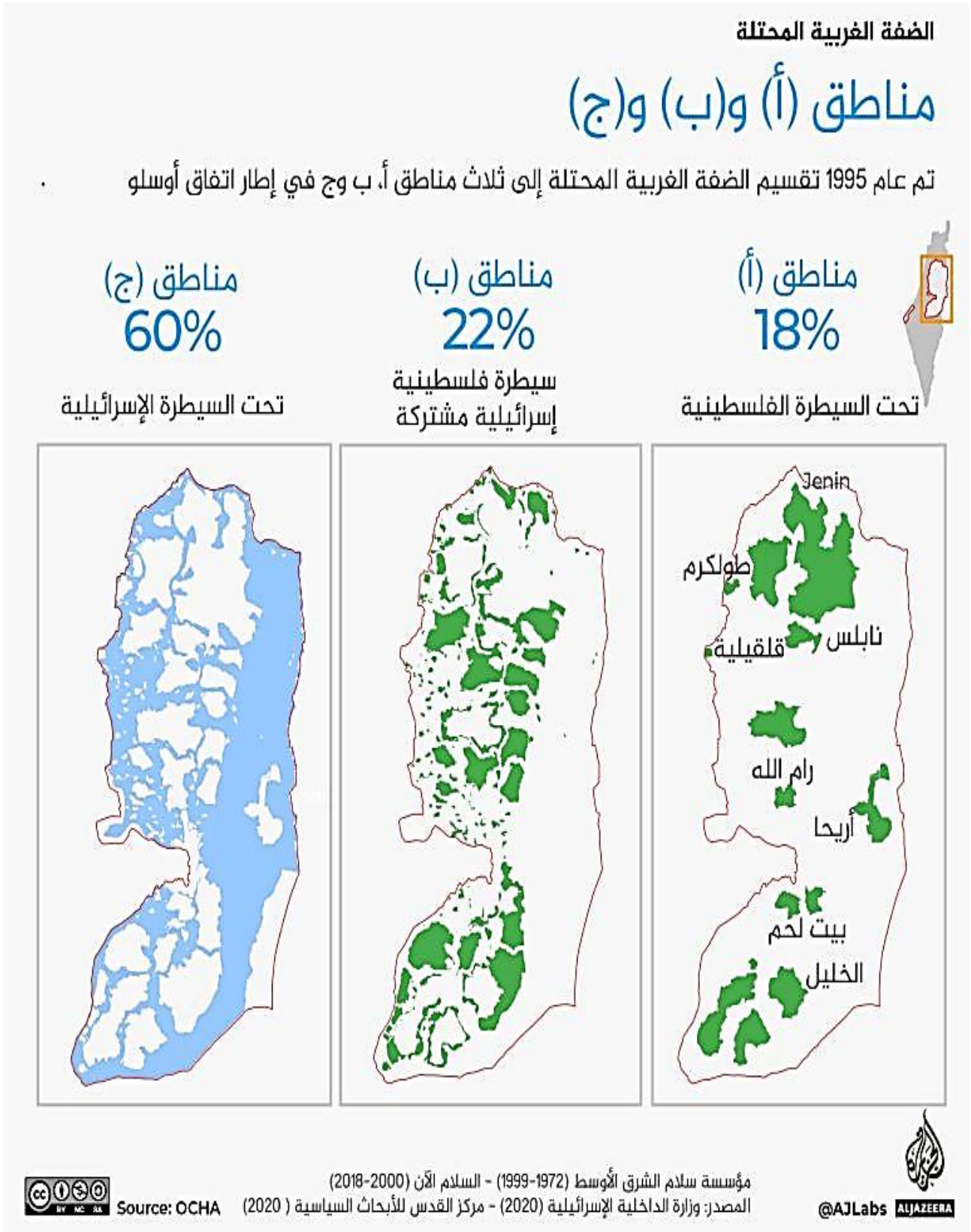
اتفاق غزة - أريحا
القاهرة 1994



مترجمة عن الأصل الإنكليزي - المصدر: مؤسسة سلام الشرق الأوسط ، هآرتس 9 مايو 1994

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

الملحق رقم (03): تقسيم الضفة الغربية المحتلة في إطار اتفاق أوسلو 2 1995



المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

الملحق رقم (04): اتفاقية أبراهام 2020

The Abraham Accords Declaration:

We, the undersigned, recognize the importance of maintaining and strengthening peace in the Middle East and around the world based on mutual understanding and coexistence, as well as respect for human dignity and freedom, including religious freedom.

We encourage efforts to promote interfaith and intercultural dialogue to advance a culture of peace among the three Abrahamic religions and all humanity.

We believe that the best way to address challenges is through cooperation and dialogue and that developing friendly relations among States advances the interests of lasting peace in the Middle East and around the world.

We seek tolerance and respect for every person in order to make this world a place where all can enjoy a life of dignity and hope, no matter their race, faith or ethnicity.

We support science, art, medicine, and commerce to inspire humankind, maximize human potential and bring nations closer together.

We seek to end radicalization and conflict to provide all children a better future.

We pursue a vision of peace, security, and prosperity in the Middle East and around the world.

In this spirit, we warmly welcome and are encouraged by the progress already made in establishing diplomatic relations between Israel and its neighbors in the region under the principles of the Abraham Accords. We are encouraged by the ongoing efforts to consolidate and expand such friendly relations based on shared interests and a shared commitment to a better future.

Signed:









المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكروتقدير	
إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة مفاهيمية نظرية	
المبحث الأول: نشأة الدبلوماسية الجزائرية وتطورها	21
المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية	21
المطلب الثاني: الجذور التاريخية والسياسية للدبلوماسية الجزائرية	24
المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية ووظائفها	31
المبحث الثاني: أسس ومرتكزات الدبلوماسية الجزائرية	35
المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية	35
المطلب الثاني: أبعاد الدبلوماسية الجزائرية	39
المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسية الجزائرية وآليات تحقيقها	47
المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية: دارسة في السمات، المحددات والمراحل	51
المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية	51
المطلب الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية	55
المطلب الثالث: مراحل الدبلوماسية الجزائرية:	59
المبحث الرابع: أدوار الدبلوماسية الجزائرية في الدوائر الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي	62
المطلب الأول: الدائرة العربية (قوس الأزمات)	62
المطلب الثاني: الدائرة الإفريقية (التهديدات الجديدة)	64
المطلب الثالث: الدائرة المتوسطية (إشكالية الجوار)	66
الفصل الثاني: مواقف الدبلوماسية الجزائرية من القضية الفلسطينية (1988-2024)	
المبحث الأول: الجذور التاريخية والسياسية للموقف الجزائري اتجاه القضية الفلسطينية	72
المطلب الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في القضية الفلسطينية قبل الاستقلال	72

المطلب الثاني: الموقف الجزائري الرسمي بعد الاستقلال في دعم فلسطين	79
المطلب الثالث: المواقف الجزائرية الثابتة في المحافل الدولية	83
المبحث الثاني: الجزائروفلسطين بين دبلوماسية الاعتراف والموقف من التسوية (1988–2000)	86
المطلب الأول: إعلان دولة فلسطين من الجزائر	86
المطلب الثاني: تطورات اتفاق أوسلو واتفاق -غزة أريحا- والموقف الجزائري	90
المطلب الثالث: الدورالسياسي والدبلوماسي للجزائرفي دعم القضية الفلسطينية عبرالقمم العربية والإفريقية (1988–2000)	95
المبحث الثالث: تحوّلات الدبلوماسية الجزائرية بين الانتفاضة الثانية وتداعيات 11 سبتمبر (2000–2011)	99
المطلب الأول: الانتفاضة الثانية والموقف الجزائري	99
المطلب الثاني: تأثيرأحداث 11 سبتمبروالتحولات الدولية على الموقف الجزائري	107
المطلب الثالث: الحضورالدبلوماسي الجزائري إقليميا	120
المبحث الرابع: تحولات القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (2011-2024)	128
المطلب الأول: ثلاث محطات في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	128
المطلب الثاني: الربيع العربي وإعادة ترتيب الأولويات	134
المطلب الثالث: الموقف الجزائري من تطورات التطبيع العربي مع إسرائيل	137
المطلب الرابع: الموقف الجزائري من طوفان الأقصى	142
الفصل الثالث: القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية	
المبحث الأول: القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدبلوماسية الجزائرية وثبات الموقف	152
المطلب الأول: واقع القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية من 1962 إلى 1989	152
المطلب الثاني: مسارتبني الجزائردعم القضية الفلسطينية	154
المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية وثبات الموقف من 1988 إلى 2024	157
المبحث الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية	162
المطلب الأول: انضمام الجزائرإلى مجلس الأمن والتصعيد الإسرائيلي على غزة	162
المطلب الثاني: الانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرالبيئة الدولية لذلك	164
المطلب الثالث: نجاح الجزائرفي استصدارقراروقف إطلاق النار(القرار2728 – مارس 2024)	166

المبحث الثالث: تقييم الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية	169
المطلب الأول: قمة لمّ الشمل العربي والريادة الجزائرية في تفعيل العمل العربي المشترك	169
المطلب الثاني: الجزائر في مجلس الأمن الدولي ودبلوماسية الدفاع عن فلسطين	172
المطلب الثالث: الدبلوماسية البرلمانية والإسناد الشعبي للموقف الرسمي	175
المبحث الرابع: مستقبل القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية	179
المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على القضية الفلسطينية	179
المطلب الثاني: تطلعات الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية	181
المطلب الثالث: السياسات الخارجية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية خلال سنة 2024	183
خاتمة	189
قائمة المصادر والمراجع	193
الملاحق	211
فهرس المحتويات	216
الملخص	

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع "دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية بين الثابت والمتغير (1988–2024)"، وتحاول فهم طبيعة هذا الدور ضمن السياق الإقليمي والدولي المتغير، مع التركيز على مدى استمرارية الموقف الجزائري الثابت، وتحولات الأداء الدبلوماسي وأدواته خلال هذه الفترة. انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الموقف الجزائري تجاه فلسطين يستند إلى ثوابت تاريخية وقومية، لكنه خضع أيضًا لبعض التغيرات في الأسلوب والمقاربة بفعل المتغيرات الجيوسياسية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وأداة تحليل المضمون ومقترب الدور. وقد خلُصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية حافظت على ثباتها في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، مع تطوير آليات التحرك السياسي والدبلوماسي لتتكيف مع التحديات الدولية الراهنة.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن الجزائر تبنت خطابًا دبلوماسيًا عقلانيًا وفعالًا يعتمد على القانون الدولي، ووسعت من دائرة تحالفاتها الدولية لمناصرة فلسطين في المحافل العالمية، دون المساس بجوهر موقفها التقليدي. كما بيّنت أن القضية الفلسطينية لا تزال تحظى بأولوية في السياسة الخارجية الجزائرية، رغم انحسار الاهتمام العربي الرسمي، وتحولات المشهد الإقليمي. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات لتعزيز هذا الدور مستقبلًا، من أبرزها: تفعيل العمل الإعلامي الدولي، دعم الجهود القانونية الدولية لمحاكمة الاحتلال، وتوسيع برامج التوعية الوطنية بالقضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، القضية الفلسطينية، التحولات الإقليمية والدولية، الموقف الجزائري، الثابت والمتغير.

Abstract:

This study addresses the topic of "The Role of Algerian Diplomacy Toward the Palestinian Cause Between Continuity and Change (1988–2024)". It seeks to understand the nature of this role within a shifting regional and international context, with a focus on the consistency of Algeria's long-standing stance and the transformations in its diplomatic performance and tools during this period.

The study is based on a central hypothesis: that Algeria's position on Palestine is rooted in historical and national constants, yet has experienced changes in methods and approaches due to evolving geopolitical dynamics.

The research relied on the descriptive and historical methods, content analysis, and the role approach. It concluded that Algerian diplomacy has maintained its firm support for the rights of the Palestinian people and its rejection of normalization with the Zionist entity, while developing its political and diplomatic tools to adapt to current international challenges.

Moreover, the study showed that Algeria has adopted a rational and effective diplomatic discourse based on international law, and expanded its global alliances to support Palestine in international forums, without compromising its traditional position. It also highlighted that the Palestinian cause continues to hold a central place in Algerian foreign policy, despite the decline in official Arab interest and the changing regional landscape.

The study proposed a set of recommendations to strengthen Algeria's role in the future, most notably: enhancing international media engagement, supporting legal efforts to prosecute the occupation, and expanding national awareness programs on the Palestinian issue.

Keywords: Algerian diplomacy, Palestinian cause, regional and international transformations, Algerian position, continuity and change.